





## اهراء

الى من لا زال ممسكاً بشعلة التغيير وفق بوصلة تحقيق كرامة الانسان السوري  
وعودة سوريا الى ركب الإنسانية بكونها مسؤوليتنا وواجبنا تجاه الأجيال  
السورية القادمة.

أتابع، بعد كتاب كيف أرى الثورة السورية، بكتاب البوصلة كتوثيق لرؤيتي عن  
حرك الشعب السوري ومساره بصفتي باحثة وسياسية مستقلة، عبر مجموعة  
مقالات رأي ترصد مرحلة من مسار ثورة الكرامة الإنسانية بين عام 2018 وعام  
2021

بكل اخلاص

سميرة مبيض

\*\*\*



## الفهرس

- 4 ..... الفهرس
- 8 ..... القمرمة:
- 10 ..... البوصلة، صول المرأة السورية
- 11 ..... لغة الندية السياسية المفقودة
- 15 ..... معيقات عمل المرأة السورية بالشأن العام والسياسي وسبل تجاوزها
- 19 ..... دور المرأة في المجتمع السوري، صراع بين التشيء والأنسنة
- 23 ..... كوتا إضافية للرجل النسوي
- 26 ..... الكوتا الذكورية
- 28 ..... العمل السياسي والتأثير المجتمعي يترافق بطبيعة الانسان وطبيعة نشأته ومسار حياته د. سميرة مبيض: تاريخ النشر: 2019/03/29
- 36 ..... يوم عالمي للدفاع عن حقوق المرأة خارج حدود سورية
- 39 ..... الصراع الجندري، العنف كدالة على الضعف
- 42 ..... في جريمة يُباركها المُجتمع، من المتهم الفعلي في جرائم الشرف؟
- 45 ..... هل المستهدف هو الحجاب أم المستهدفة هي المرأة؟
- 47 ..... كي لا تمحى صرختهن
- 50 ..... الرفيقة الداعية خلود سروجي، أي نموذج للمرأة تقدمه إيران؟
- 53 ..... البوصلة، في ثورة الإنسان السوري
- 54 ..... على مفترق ثورة
- 57 ..... تغيير الائتلاف أم تغيير معادلة الأضلاع الشمولية
- 61 ..... بين الاسلام السياسي وقسد، اين تسير المعارضة السورية؟
- 64 ..... المقابر الثائرة ضد الأسد
- 66 ..... حقائب السوريين أكثر ثقلا
- 69 ..... الأصفار الثلاث، تقويم سوري
- 71 ..... اللاتضامن السوري
- 73 ..... ماذا عن بقية الساروتيين
- 76 ..... البوصلة، في الساردستوري
- 77 ..... المنطقة العمياء في المسار السياسي السوري

- 81 فشل تشكيل اللجنة الدستورية، أم فشل السوريين بالاتفاق على دستور جامع.....
- 84 مداخلة الدكتور سميعة مبيض في الجلسة الأولى للجنة الدستورية الموسعة.....
- 86 أربع جلسات دستورية تختتم مرحلة ((المبادئ الوطنية)).....
- 91 الانتخابات بين هدف الدستور الجديد وشبح انقسام سوريا.....
- 94 الأسد يدعو إلى دمشق لكتابة الدستور بيد إيرانية!.....
- 97 *البوصلة، عن سوريا في السياسة الدولية.....*
- 98 سوريا جسر العبور للشرق الحديث.....
- 102 سوريا في منظور آخر.....
- 105 خارطة الأقاليم السبع لسوريا.....
- 109 التقارب الأميركي التركي، كيف نضمن مصالح السوريين؟.....
- 112 أربعون بالمئة من الانتقال السياسي السوري.....
- 116 بين المحاور، هل تنجح تركيا بالحفاظ على التوازن؟.....
- 120 حصاد الرماد، بداية تطبيق قانون سيزر.....
- 123 *البوصلة، في تمديد أدوات النظام الشملي لتجديد وتمير المجتمع السوري.....*
- 124 الوجه الإسلامي لنظام الأسد العلماني.....
- 127 أدوات الأسد للهيمنة على المجتمع السوري، أطر غير عابرة للأديان.....
- 131 في ظاهرة "خلق العدو" من الأسد إلى صفوف المعارضة السورية.....
- 134 أقفال جديدة في الفضاء الأيديولوجي الأسدي.....
- 137 خطاب السراييب وأقفال جديدة على المجتمع السوري.....
- 141 انتقال سياسي أم خلافة دولة "العرين".....
- 145 في دولة الكذب ما بين الوثنية السياسية والثقافة.....
- 148 المثقف بين وجه وقناع.....
- 151 الجولان، بعد عقود من شعوة الأسد من سيّدافع عن حقوق الشعوب الضائعة؟.....
- 154 قضايا بين فنّ الوهم وبناء الحلول.....
- 158 *البوصلة، في رعاية بناء الدولة السورية.....*
- 159 النظام الاتحادي، بين الطريق الفتوي وذاك الرحب الوطني.....
- 162 الهوية، في المرحلة الانتقالية.....
- 165 في مستقبل الأطر التمثيلية الانتخابية.....

- 169 ..... واقع التشرذم السوري وانعكاسه الزمني والمكاني على عملية الانتقال السياسي
- 173 ..... مبادرة سوريا الحياة، ما أهمية إطار حيادي لرؤية تعددية؟
- 176 ..... حكومات نابذة وغياب مقومات بناء الأمن والسلام المحلي
- 180 ..... ضرورة التكامل بين صناعة السلام وتحقيق سيادة الشعوب
- 184 ..... البوصلة، محمد حميد الثقافة العربية .....
- 185 ..... العولمة ومتطلبات عهد عربي جديد .....
- 189 ..... حول احياء ثقافة عربية إنسانية .....
- 192 ..... نحو عالم عربي أكثر إنسانية، من يُعارض؟ .....
- 195 ..... البوصلة، في التصدي للعنصرية والطائفية .....
- 196 ..... التطرف كأداة للتسييس .....
- 199 ..... العلمانية، بعيداً عن اللغو .....
- 202 ..... العلمانية الحيادية في مواجهة العلمانية الشمولية .....
- 205 ..... في عدم فصل الدين عن الدولة، ما المحصلة؟ .....
- 207 ..... حقوق الانسان والعادات والتقاليد .....
- 209 ..... اعرفوا الحق والحق سيحرر سوريا .....
- 212 ..... في مواجهة الأغلبية .....
- 215 ..... في المنظور الطائفي، البحث عن الاستثناء أم التغيير في القاعدة .....
- 218 ..... في الميلاد، نجم المشرق يشير الى خيمة في شمال سوريا .....
- 220 ..... تشييع سياسي للمسيحيين، والاستهداف المباشر لثقافة السلام المشرقي .....
- 224 ..... وهم الحماية "عن شهادة أم سورية" .....
- 228 ..... باسل شحادة، لو لم يستشهد بقصف الأسد لاغتاله التطرف .....
- 230 ..... الأب جورج مسوح، رحيل مفكر وصانع تغيير .....
- 232 ..... خطاب الكراهية سمة لا تتجزأ .....
- 236 ..... التنوع يرفع كأس العالم .....
- 239 ..... لغة النحل .....
- 241 ..... الانتماء الجيني أم السياسي؟ .....
- 244 ..... الأزمة في الدين أم الازمة في توظيفه .....
- 247 ..... إيران وموجة تطرف ثانية تجتاح سوريا .....

- 250 ..... “عين الفتنة” والوجود الايراني في سوريا
- 254 ..... *البوصلعة، في الاوس البيئي في سوريا في العالم*
- 255 ..... قتلاً بالتلوث، هل من قانون يُحاسب المجرم؟
- 258 ..... السودان، الأمن البيئي وحتمية التغيرات السياسية
- 262 ..... اليمين المتشدد في فرنسا يصب غضبه على اللون الأخضر
- 265 ..... لماذا استحقت شجرة الزيتون يوماً عالمياً للاحتفاء بها؟
- 267 ..... التيار السياسي البيئي على الخارطة السياسية
- 270 ..... *البوصلعة، موجة الوباء الوبائية كوفيد 19*
- 271 ..... كورونا، بين العلم والسياسة
- 274 ..... فتنة الأسد في زمن الكورونا!
- 277 ..... حدود قيمنية
- 281 ..... جائحة الكورونا وتصاعد أهمية مفهوم الدول الاتحادية
- 285 ..... سلبية الاستقطابات السياسية وجائحة كورونا عوامل صعود نظم الحياد والحوكمة المحلية
- 288 ..... دراسة حديثة تُقدم نموذج مكاني لاحتمال انتشار فيروس الكوفيد 19 في منطقة شمال غرب سوريا



# المقرمة:

خرج الزمن من عقارب الساعات وتواريخ التقويم ويات له وحدة قياس مادية تتداخل بحياة السوريين، تُقاس بالخراب والدمار وبالدماء وبعدد الجثامين وبالنفوس المقتلعة من أرضها سواء كانت مُهاجرة أو مُهجّرة.

عقد من الزمن، وما مر به على وجدان السوري من ثقل انساني ومن أعاصير حري بشدتها أن تغير وجه الأرض، حتى تكاد أبواب المنازل أن تتلاشى عن أعيننا لولا في عمق كل انسان بوصلة تشير دوماً الى باب الأمان، يكفي أن نزيل عنها ما تراكم من عوامل تأثير وانحراف عن الفطرة السليمة، فمهما تراكمت العقبات نعرف على الأقل أن الاتجاه صحيح ولا يدور في متاهة لا أبواب في جدرانها.

مقالات رأي ترصد مرحلة من مسار الثورة السورية، ثورة الكرامة الإنسانية

د. سميرة مبيض

باريس 2021/02/8



# البوصللة، حول المرأة السورية

ليس عبثاً أن منحت الطبيعة قدرة

والاصطفاء للمؤنث من الكائنات

و سميرة مبيض

## لغة الندية السياسية المفقودة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/04/19

الموقع: بروكار برس

لا يمكن أن نطلب من إنسان أن ينطق بلغة لا يتقنها، ففي ذلك إجحافٌ بحقّه ، ذلك تماماً ما كان عليه حال الوسط السياسي الذكوري السوري بالتفاعل مع وجود المرأة في صفوف متقدّمة ضمنه، فهو مجتمع أتقن لغة الهيمنة والوصاية على المرأة وإن كانت بأساليب متعددة سواءً كانت ودية أو عدوانية، هذه اللغة التي نتجت عن مجتمع أبوي بالنشأة الدينية والتركيبة السياسية والنشأة المجتمعية، فالأفراد الفاعلين في هذا الوسط هم ضحايا هذه الأطر التي صنّفت المرأة بقوالب محدّدة في ذهنيّتهم، ليس من بينها قالب الندية في أيّ موقع كان وبالأخصّ في فضاء الحياة العامة.

لا بدّ إذاً، ومن منطلق التعمّق في الأمراض المهيمنة على المجتمع السوري وعلاجها ضمن المسار القائم لعودته للحياة الإنسانية السليمة بعد عقود الجمود والتجهيل، لا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية اللازمة لتعلّم أجيالنا الندية تجاه المرأة سواءً بالأطر السياسية أو الإدارية أو غيرها وذلك أمر سنتقنه بشكلٍ بديهي الأجيال المُستقبلية في حال نشأت بأوساطٍ طبيعية تأخذ بها المناهج التعليمية والأطر الاجتماعية والثقافية والأسرية مهمة إظهار الدور المُتكافئ لكلا الجنسين في المجتمع بالانطلاق من منظور التساوي الإنساني بينهما أولاً وفي أطر مجتمع يأخذ ضمنه كلّ إنسانٍ دوره ومكانه وفق كفاءاته وميوله وإمكاناته ثانياً.

لذلك الحين لازال وجود المرأة كند أو شريكٍ سياسي لا ينبع عن قناعةٍ ذاتية سورية في الأوساط المعنية، والتي هي بمعظمها أوساط وتيارات فكرية ناتجة عن حقبة سياسية ماضية أو عن منطلقات مظلومية متعدّدة، بل أنّ إتاحة هذا الوجود تنجم عن محاولات استدراكٍ لمنظورٍ حدائي لا زال يُدار بنفس العقلية السابقة ممّا يؤدّي لفشله، فما هو ساند لغاية اليوم هو فرض آلية فكر الإدارة الذكورية على النساء الفاعلات في الأطر السياسية أو المدنية ومحاولات تطويع فكرهنّ عبر الضغط المباشر أو عبر وسائل الهيمنة المتعدّدة بينما الانتقال يتطلّب التفاعل مع طرق الإدارة وفق منظور التكافؤ والتكامل.

ويبدو من الواجب اليوم ولمواجهة هذا الواقع إدراك كونه وضعاً غير مُعتاد لدى شريحةٍ كبيرة ممّن يعمل بالشأن السياسي السوري، وتفهم صعوبة النطق بلغة الندية الإنسانية الجديدة المطلوبة والدفع نحو تأقلم هذه الشريحة مع هذا الوضع الجديد على أبواب التغيير السوري نحو مستقبلٍ أكثر تطوّراً على كافة الصعد، وأهمها الصعيد المُجتمعي وذلك ليس من ضرورة عبور هذه الخطوة فحسب بل انطلاقاً من القناعة بما يقدمه التكامل الفكري بين الجنسين من إيجابياتٍ على كافة الصعد، فتأهيل النساء لمواقع متقدمة في المجتمع والاعتقاد على وجودهنّ في هذه المواقع ضرورة ومسار حتمي لمستقبل سوريا.

حيث تشير الباحثة الأميركية جوان ترونتو في كتاب “عالم هش” إلى امتلاك النساء لسماتٍ أخلاقية تميّز عملهن بالسياسة، كما تُشير إلى اعتمادهن على الروابط الإنسانية أكثر من الاعتماد على الأفراد وهي سمات تُعدّ روافع للتغيير السياسي والمجتمعي إن رافقها امتلاك وتأهيل النساء بالكفاءات اللازمة، وهي عوامل تحتاجها المجتمعات في المنطقة لمواجهة منظومةٍ أخلاقيةٍ مُدَمّرة أدت إلى كثيرٍ ممّا نحن عليه اليوم.

هذه السمات الإيجابية في الإدارة ظهرت بوضوح في مواجهة القيادات النسائية العالمية لجائحة كورونا والتي تفوّقت بمراحل على الإدارات الذكورية لعدة أسبابٍ أهمّها التفاعل المُبكر مع الكارثة دون انتظار استفحالها بل تفادي استفحالها، ومنها أيضاً التفاعل الصريح والمباشر للقيادات النسائية مع الشارع، إضافةً إلى التعامل الجدي مع الأزمة بعيداً عن حالة الهلع التي ظهرت في حالات أخرى.

كما شكّلت الحلول الإبداعية سمةً هامةً للقيادات النسائية ومنها ظهر التوجّه للأطفال بشكلٍ مباشر لشرح الأوضاع الاستثنائية التي يعيشونها هم وعائلاتهم على سبيل المثال، كما برزت ضمن هذه الإدارة النسائية أيضاً تعددية المحاور من حيث التوجّه للمجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي معاً وعدم التركيز على جهةٍ واحدة وإغفال الأخرى.

في حين أظهرت القيادات الذكورية ظواهر تنافسية وسلطوية منها ظهور حالات متكرّرة من تبادل الاتهامات وإلقاء اللوم على جهاتٍ أخرى عوضاً عن علاج الأمر بحدّ ذاته، كما ظهرت لدى القيادات الذكورية حالات متكرّرة من التسخير السياسي للكورونا للوصول لمزيد من السلطوية أو التحكّم.

والأهمّ أنّ التضامن والتفاعل الإنساني كان أكثر وضوحاً في إدارة النساء، هذا التضامن الذي كان صفةً إلزامية في النجاح بمواجهة هذه الأزمة.

لذلك، وبالعودة للشأن السوري وبمواجهة أزمات متراكمة تقارب مئة جائحةٍ، فإنّ وجود مكانٍ صوري للنساء، كما اعتدنا من النظم القمعية أو من معارضاتها لم يعد ناجعاً، كما أنّ نسخ أفكارهنّ لتكرارها لغواً دون أن تكون منهج حياةٍ وعمل لن يؤدي لأيّ نتيجةٍ، فالأولوية اليوم لضرورة تأقلم المجتمع مع هذا التطور وتعلم لغة الندية الإنسانية بين الجميع، لغة راقية ستسمو بكلّ من سيثقنها مستقبلاً من الجنسين وستكون داعماً إضافياً لما قدّمه الشعب السوري في سبيل هذا النهوض ومن أجل تحقيق الاستقرار والسلام والمساواة بين

أفراده وبين أطراف التنوع المجتمعي السوري وعلى رأسها التنوع الجندي،  
فها هي لغة معنوية جديدة نضيفها لقاموس اللغات السورية المتعددة لتتداخل  
وتتكامل مع حروفها وتصبح جزءاً من أبجديات وأدبيات المستقبل.

## معوقات عمل المرأة السورية بالشأن العام والسياسي وسبل تجاوزها

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 22/06/2020

الموقع: نواة

رغم اختلافاتها الأيديولوجية العميقة ورغم مرجعياتها المتناقضة، لكن الأطر السياسية التي سادت خلال مرحلة حكم الأسد تلتقي جميعها بالموقف المتخذ من تواجد المرأة في مواقع صنع القرار حيث تمتلك هذه الأطر، قوالباً مسبقة لتدخل عبرها النساء في العمل السياسي. فما بين حزب البعث وهو حزب شمولي يدور حول شخصية الاب الفرد القائد، هذا الحزب الذي سخر تنظيم الاتحاد النسائي كأداة لتكريس أيديولوجية الحزب، وما بين التيارات اليسارية الأخرى التي تقوم بمجملها على شخصية الفرد المركز والملهم أيضاً وصولاً الى التيارات المحافظة سواء القومية أو الدينية بمختلف الأديان والمذاهب والطوائف والتي كرس صورة المرأة كما تظهر في الأديان بكونها تدور في فلك مركز أبوي كفرد من العائلة أو من المحيط الديني أو الكهنوتي أو غيره من الهيكلية المفترضة وفق التيار.

أمر لافت هذا التوافق حول عدم وجود مكان في الفضاء المؤثر بالحياة العامة للمرأة وهو قد يشير بالدرجة الأولى الى كونها ثقافة مشرقية تتقاطع مع أيديولوجيات تكاملت في النصف قرن المنصرم مع المنظومة السياسية القائمة بمختلف أطرها كما أنها توارثت عن حقبات سابقة عادات وتقاليد تعيق بدورها عمل المرأة بالشأن العام حيث اتسمت الفترة ما قبل عهد الاستقلال بهيمنة الدولة العثمانية ومن ثم بالانتداب الاوروبي وفي كلا المرحلتين كان سائداً وجود حالة من الحذر الذي يشوب المجتمعات المحلية نتيجة وجود عنصر خارجي يجعل من حالة حماية المرأة حالة اعتيادية، بحكم ارتباطها بمفهوم



الشرف وبحكم أنه في ظل الصراعات غالباً ما تستخدم المرأة كأداة لانتهاك المعسكر المقابل، وهذا ما نشهده لغاية اليوم في الصراعات السياسية منها والعسكرية والإعلامية وغيرها بين السوريين انفسهم فنجد تسجيل (انتصارات) ضد النساء من الطرف المقابل مما يزيد من صعوبة تواجد المرأة بالوسط العام.

هذا التواجد الذي يحده أيضاً عوامل اجتماعية تعلق بالعادات والتقاليد التي تشكل حاجزاً من الطرفين من قب المجتمع لقبول النساء كفاعلات ضمنه ومن النساء أنفسهن لتجاوز هذه الحواجز والصعوبات المفروضة.

في المقابل فإن مرحلة التغيير الجذري التي تمر بها سوريا اليوم تشكل تغييراً على كافة الصعد المتعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية وذلك سيمر حتماً عبر قضية المرأة بل انها ستكون معياراً لمقياس مدى التقدم الذي خطاه المجتمع السوري على كافة الصعد، فبكونها ناقل اصطفائي فإن المرأة بدورها صانعة للتغيير والارتباط بين تأثير المرأة والتغيير ارتباط ثنائي الاتجاه.

لكن تفعيل هذا الدور يلقي مقاومة شديدة يعزوها المعنيون بها الى ذرائع عدة أورد بعضها هنا:

ذريعة عدم وجود كفاءات سياسية لازمة، هذه الذريعة غير واردة بحكم عدم وجود حياة سياسية سليمة طويلة عقود في منطقتنا وبالتالي لا وجود لخبرات سياسية للرجال أو لا للنساء.

ذريعة توجيه الاتهام لمؤامرة كونية بأن تطبيق الكوتا له هدف خفي هو ادراج النساء في مراكز صنع القرار لإضعاف حزم القرار السياسي، من ذلك نرى رجحان وهيمنة نظرية المؤامرة على التفكير السوي ولكن أيضاً يمكننا أن نقرأ انحرافاً آخر وهو حصر العمل السياسي بوجود حالة دفاعية وبوجود عدو

مُفترض بينما هي ليست كذلك بالحالات الطبيعية بل هي عمل يعنى بالتنمية  
وبنهوض بالمجتمع

ذريعة عدم أهلية النساء لمثل هذه المواقع لأسباب قد تتعلق بمعتقدات دينية أو  
بتداولات ذات دلالات بيولوجية جميعها غير مثبتة علمياً تُتهم فيها النساء  
بتغليب العاطفة أو بأن القدرة على الإنجاز ترتبط بالجانب الذكوري للمرأة والى  
ما هناك من مغالطات لا يوجد أي اثبات علمي بها.

اليوم وفي ظل الضغوطات الدولية لرفع نسبة النساء في التمثيل المجتمعي  
السوري، المدني أو السياسي نجد أن القبول بتواجد المرأة لا ينبع عن قناعة  
ذاتية واسعة والاختيار السوري يقع غالباً على سيدات قابلات للتطوع أي  
قابلات للقبول بالدور المرسوم أداءه وفق إطار أيديولوجي محدد دون استقلالية  
بالرأي في حين بقي رأي النساء المستقلات مُحارب ولا يلقي الندية المطلوبة  
لأسباب عديدة منها الأنفة الذكر.

في مواجهة ذلك تتعرض النساء المستقلات الفاعلات بالشأن العام لعدوانية  
مستمرة لمحاولة الدفع بهنّ خارج إطار العمل السياسي منها العدوانية اللفظية  
المباشرة، التحريض الضمني، التشهير المُعلن وغير ذلك من سلوكيات  
مُنحرفة.

لتجاوزها ذلك لا بد من استمرا طرح حلول عملية منها إيجاد ضوابط عامة لعمل  
المرأة بالشأن العام تقتضي فرض التعامل بالندية، مخاطبة المرأة بصفتها  
المهنية أو العلمية أو بأي صفة رسمية وعدم رفع الكلفة والتي تعتبر احدى  
أدوات الانتقاص من وجود المرأة في الأطر السياسية. كذلك تمكين النساء  
لكشف ومواجهة أساليب الهيمنة النفسية والفكرية التي يُمكن أن تُطبق عليهنّ  
وتقوية المرأة لتقدم الفكر الذي تؤمن به هي وليس أي فكر آخر يُفرض عليها  
تحت أي مُسمى. كما أنه من الضرورة إيجاد أطر سياسية نسوية تحمل فعلياً  
وليس صورياً دور ادخال المرأة في العمل العام والأهم هو تأهيل المجتمع

السوري يكون وجود المرأة في مواقع العمل بالشأن العام أمر يتوجب الاعتياد عليه والتأقلم معه واحترامه وعدم التعامل معه من باب العدوانية أو الهيمنة بل إيجاد أرضية سوية لإدراكه وللتفاعل معه إيجاباً.

## دور المرأة في المجتمع السوري، صراع بين التشيء والأنسنة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/08/02

الموقع: جريدة بكيبي - العدد 276

يُعرف عالم الاجتماع الفرنسي مارسيل موس الأنسنة بثلاثة أبعاد تلخص المنظور المتكامل للإنسان وهي البعد البيولوجي، البعد النفسي والبعد الاجتماعي ترتبط بدورها بهويات الإنسان، الهوية الفيزيائية للبعد الأول، هويته الفردية والشخصية للبعد الثاني وهويته المجتمعية الفئوية للبعد الثالث. هذه الأبعاد والهويات هي بدورها متشعبة وتصنع منظوراً متكاملأً تُبنى على أساسه الروابط الإنسانية من منطلق هذا المفهوم الذي يعتمد على وجود مُشترك انساني تنطلق منه هذه الروابط وهو ما يُناقض كُلياً مفهوم التشيء. فمفهوم التشيء لا يُعطي اهتماماً للآخر بكونه كائن انساني أي يلغي الالتزام بالمُشترك الإنساني وتتخذ العلاقة بين الأشخاص سمة العلاقة مع الأشياء وفق تعريف عالم الاجتماع الألماني أكسل هونيت.

يسود ضمن المجتمع السوري مفهوم تشيء العلاقات عموماً وتلك نتيجة بديهية لنصف قرن من تدمير الروابط الإنسانية بدءاً بالهوية الإنسانية الأساسية أي التي تربط أي فرد بعائلة بشرية كبيرة وانتهاء بتدمير أشد روابط القرابة أي ضمن الاسرة الواحدة مروراً بتفكك كافة أنواع الروابط التي تقع بين هذين النطاقين من روابط مهنية وثقافية ومكانية وتاريخية ووطنية وغيرها. في هذا السياق يرتبط دور المرأة بتطوير المجتمع، وهو دور يعول عليه بشكل كبير في المستقبل السوري، بثنائية التشيء والأنسنة باتجاهين، الاتجاه الأول هو كيف يعيق مفهوم التشيء من أن تلعب المرأة دوراً فاعلاً بالشأن العام

والاتجاه الثاني هو قدرة النساء، كناقل اصطفاني للسلوكيات بين الأجيال، على ترجيح كفة الروابط الإنسانية في التربية وانشاء أجيال جديدة وفق مفاهيم سليمة.

حيث تنطلق النظرة الساندة لوجود السيدات السوريات في العمل بالشأن العام من مفهوم التشييء وذلك امر يتوجب تغييره حتماً ونلحظه على عدة صُعد، منها في الشأن العسكري بتجنيد الفتيات ومنهن فتيات قُصر واستخدام صورهن للترويج لأيديولوجيات محددة، وفي سياق مُقارب يُعتمد استخدام صورة المرأة لتشريع التدخلات العسكرية كما ظهر في صور لما سُمي صبايا العطاء التي تروج للحضور العسكري الخارجي في سوريا، كلا الامرين وان ظهرا بشكل متناقض خارجياً لكنهما يرتكزان على نفس المرتكزات باستخدام الهوية البيولوجية للمرأة كأداة للترويج. هذه الهوية البيولوجية ذاتها تُستخدم للتعرض لانتهاك بين المعسكرات المتصارعة عبر ربطها بمفهوم الشرف وربط الاعتداء على النساء كأداة للحرب عبر هذا المنظور الذي يناقض بدوره منظور الأنسنة المُتكامل المُعتمد على الأبعاد المتعددة للإنسان.

على الصعيد السياسي نلحظ تشييء الوجود النسائي بشكل واضح، كالاستجابة السطحية لمطالب التمثيل الوافي للمرأة السورية في كافة المنابر السياسية والمترافق بتضييق فعلي على استقلالية صوت وقرار السيدات السوريات أو على منهجٍ بالإدارة أو بالتوجهات العامة بل يتم وضع أطر تقييد سياسية واجتماعية وذلك عبر عدة وسائل تستخدم كروابط تشييء للمرأة نُذكر منها أسلوب الخطاب والذي يُحيل المرأة الى مفهوم التبعية ويبعدها عن مفهوم الاستقلال الذاتي ومنها الايحاء بعدم قدرة النساء على الإنجاز وباستسهال التوجه للنساء بالسخرية أو الاتهامات الضمنية أو المعلنة أو عبر الإيحاء بسهولة استبدالهن بالاستناد على الهوية الفنية وباعتبار أن النساء جميعهن

فئة واحدة بعيداً عن بُعد الهوية الشخصية والفردية لكل منهنّ وبنقض للمنظور  
الإنساني القائم على تكامل الأبعاد المتعددة لكل انسان.

هذه النماذج بمجملها كأمثلة ضمن نطاق أوسع، تشير الى سيادة مفهوم تشييء  
المرأة في الشأن العام كانعكاس بديهي لسيادة هذا المفهوم في العلاقات القائمة  
في المجتمع السوري والتي تهيمن على نسبة غالبية ضمنه، هذه السلوكيات  
التي تميل للاستمرارية ما بعد الصراع بتحويل الأدوار الى مفاهيم أخرى  
كالنساء صانعات السلام أو كالنساء جسور التآخي وغير ذلك مما يهدف لإعادة  
انتاج أدوات جديدة مهمتها تغطية مسببات الصراع وردم نتائجه بضابية بعيداً  
عن عملية أنسنة حقيقية للمجتمع.

بالمقابل فان دور المرأة دور محوري ورئيسي في الانتقال بالمجتمع وتغيير  
المفاهيم ضمنه، بداية عبر رفض تشييء دورها والإصرار على إعادة مساحة  
رأي السيدات السوريات لنسبتها الطبيعية وهي نصف المجتمع بضمان كامل  
التنوع الموجود بينهنّ وضمان الاستقلالية وفرض التعامل بالمنظور الإنساني  
دفعاً لتأقلم المتأخرين والمتأخرات عنه. ومن ثم اعتماده كمفهوم للروابط  
السليمة في المجتمع ليحل به تدريجياً وتُستبدل به المكتسبات السلوكية السلبية  
لحقبة القمع والشمولية، وذلك يتطلب اعتماد آليات مُترابطة تستند على وجود  
الشروط المناسبة لبناء الأفراد والسمات الشخصية ونضوجها ووعيها.

آليات ترتبط بالتربية والتعليم وبدور الفن والموسيقى والثقافة وكيفية استخدام  
اللغة، وبكيفية شغل الفضاء المكاني وبهندسة المدن واحترام البيئة، وبالأطر  
السياسية والمدنية التي ستسمح للفضاء الأيديولوجي في مستقبل سوريا،  
فالروابط الإنسانية لا تقتصر على التفاعل بين الأفراد بل هو تفاعل كلي يتضمن  
كل ما يؤثر ببناء الفرد وسلوكياته. وليس ذلك بالأمر الطارئ على المجتمعات  
الإنسانية بل ان تطورها هو عملية مستمرة ومتدرجة، بدايتها منذ بدء تاريخ  
البشرية مع بدأ تنظيم الإطار المكاني للمجموعات البشرية وفق مفهوم الحياة

الجماعية وتحويل الأشياء الطبيعية لأدوات ومن ثم بناء وتطوير الرمزية المتعلقة بالتواصل واللغة والرسوم والزخارف وبتطوير السلوكيات تجاه الموت والحزن والفرح والولادة وغيرها، تتالياً عبر الزمن وصولاً الى ما هي عليه اليوم وتتالياً بالزمن نحو المستقبل أيضاً. وغالباً ما كانت الأحداث ذات الأثر العميق محركات ودوافع للتطور ولطالما كانت النساء روافع للحدثة والتقدم، وها هي سوريا اليوم أمام حدث يعيد رسم المسارات فلا بد أن يكون مسار المستقبل مسار ضد تيار أوصل بسوريا وبشعبها لهذا التفهقر ولا بد أن دور النساء لبنانه أن يكون صلب ورائد على قدر مسؤوليتهنّ عن الأجيال القادمة.

## كوتا إضافية للرجل النسوي

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/07/26

الموقع: صوت سوريا

بتنا ندرك أن المطالبة بكوتا محددة لا تقل عن ثلاثين بالمئة من التمثيل النسائي في أي كيان سياسي أو منظمة تعنى بالشأن السوري لا يقابل بالترحاب في الأوساط السورية و لا يُستقبل، لغاية اليوم على الأقل، بفتاعة ذاتية بضرورة تواجد السيدات بشكل مؤثر و فاعل و ليس ديكورا متمما للمشهد أو استجابة لضغوط دولية .

ولهذا الرفض المسبق اثر لا يستهان به، فحين تتحقق هذه النسبة، عن غير اقتناع يبقى دورها غير مؤثر دونا عن انها نسبة غير عادلة أساسا .

يقودنا ذلك حتما للتفكير بسبل لدعم صوت النساء و الحيلولة دون أن تتحول الكوتا النسائية، إن طبقت، إلى إطار صوري غير فاعل في مواجهة هذا الرفض المسبق مدعم بحزمة من العادات و التقاليد المجتمعية و الثقافية النابذة .

في هذا السياق تحديدا يبرز دور “الرجل النسوي”، و هو من الشريحة التي تنشط لدعم حقوق المرأة و المناهضة لعدم المساواة فالنسوية ليست فكر حصري على النساء و الرجال المؤمنين بهذا الفكر لا يترددون بإظهار اصطفاهم بوضوح مع حقوق المرأة اعتمادا على قيم واضحة، واذكر مثلا عليها منظمة تحمل اسم “هو” لأجل “هي” و التي تعرف نفسها بكونها حركة تضامنية تسعى لتساوي الجنسين و تضم نصف البشرية لدعم نصفها الآخر .



هذا التوجه الداعم للمرأة يشكل ارضية اعتماد هامة و من الضروري تفعيله كتيار رديف للوصول إلى حقوق النساء السوريات، وذلك يتطلب خطوات عملية بعيدة عن التنظير من الممكن أن يكون ضمنها دورات توعية بالفكر النسوي موجهة للذكور سعيا لزيادة نسبة الرجال المنتسبين للمنظمات الداعمة لحقوق المرأة لكن ليس ذلك فحسب بل من الضرورة أيضا تأسيس منظمات لهذه الفئة من الداعمين للفكر النسوي لتعمل بشكل منتظم على توعية فئات المجتمع المختلفة بهذا الشأن و على دعم النساء السوريات و التصدي للحملات المناهضة لتفعيل أدوارهن بشكل أو بآخر.

أما العامل الأهم فهو إيجاد كوتا للرجل النسوي تقدر بعشرين بالمئة من التمثيل في أي كيان سياسي أو منظمة تعنى بالشأن السوري، و لتحقيق ذلك بصورة عملية يفترض أن يحصل الأشخاص المعنيين بهذه الصفة على تزكية المجموعة النسائية الموجودة ضمن نسبة الكوتا الاساسية في المؤسسة المعنية كشرط اجباري لاعتبار حامل لهذه القيم محققا لكوتا الرجل النسوي.

من وجهة نظر عملية أيضا تنخفض كوتا الرجل النسوي كلما زادت كوتا النساء المطبقة، و المقدرة بثلاثين بالمئة كحد أدنى بحيث تصبح الفئة الداعمة لحقوق النساء في أي مجموعة خمسين بالمئة على الأقل كنسبة ثابتة منهم نساء و منهم رجال داعمون للفكر النسوي و يشكلون بذلك كتلة متفقة على أساسيات الفكر النسوي في جميع المجالات، الحقوقية، الاجتماعية، التعليمية و المهنية و السياسية و غيرها. فلا نخاطر بالتفريط بأي من هذه الأساسيات بسبب عدم تحقيق نسبة الثلاثين بالمئة الأولية لمعدل مؤثر بالقرار في أي مجال.

بالإضافة إلى ذلك تضمن مثل هذه الخطوة تدارك في واقع تحفظ النساء عن العمل بالشأن العام بسبب عادات و تقاليد معيقة أو بسبب وجود سمات نابذة لانخراط النساء في الأوساط السياسية، و قد يشكل وجود فئة من الرجال الداعمين لحقوق المرأة عامل توازن لا يستهان بتأثيره الإيجابي لتحسين هذا

الواقع دون المساس بالنسبة الرئيسية المقترحة كثلاثين بالمئة كحد أدنى من النساء .

لا بد أن مثل هذا المقترح، على قدر ما يقدم استجابة لمتطلب ضروري و هو توعية نصف المجتمع بدعم حقوق النصف الآخر منه و إظهار أهمية ذلك و منفعة العائدة على المجتمع كاملا و على مستقبله، لكنه سيواجه بانتقادات عديدة من قبل الرافضين للفكر النسوي بأكمله بغض النظر عن حوامله الفاعلة .

لذلك قد تكون الخطوة الأولى هي في إيجاد نقاط ارتكاز له في كافة الأوساط و مختلف الثقافات و التوجهات الفكرية و السياسية الداعية للتغيير الجذري في سوريا المتضمن لتغيير مكان المرأة في المجتمع لتعود لموقعها الطبيعي كمحرك للتطور و عامل للنهوض في سياق تنمية المجتمع كاملا، و تعتبر رفع فاعلية الداعمين لهذا التغيير من الذكور و إيجاد موقع لهم على خارطة الحراك السوري و مساهمتهم في توعية سواهم خطوة ضرورية لها مكانها و حان وقتها .

## الكويت الذكور

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/03/06

الموقع: مدونة لمحمة من فكري

بعد مصطلح العلمانية والمدنية، ومن ثم تبني حقوق الانسان دون موارد، فان ثالث أكبر معضلة تطال الوثائق السورية هي تثبيت نسبة تمثيل المرأة بثلاثين بالمائة كحد أدنى وصولاً الى المساواة أي خمسين بالمائة في كافة مؤسسات الدولة السورية المستقبلية دون استثناء الا أن هذا المقترح ورغم انه من أهم خطوات نهوض وتطور المجتمع السوري لا زال يواجه برفض مطلق وربما يحتاج لمنظور أوضح.

فالحقوق تحتاج قوانين لتثبيتها وبدونها تصبح حبر على ورق مهما كان الكلام الانساني منمقاً وقوياً حول التمكين والدعم واطاحة الفرص وما الى ذلك ان لم يكن ممهوراً بخاتم الحتمية فهو لن يطبق حتماً و ذلك لاننا نتكلم عن المجتمع السوري أي المجتمع الذي يعاني من معضلات عديدة في هذا السياق ومنها:

1- عدم تقبل المجتمع لنسبة تمثيلية عالية للمرأة في العمل في الشأن العام في اعادة تدوير عادات وتقاليد مرافقة لنشأة من هم اليوم في شرائح عمرية مؤثرة في ابداء الرأي حول هذا الأمر، والتي اتسمت ببينة تغيب عنها المرأة في العمل العام.

\*لذلك ربما يجدر بنا هنا أن نذكر بحال هذا المجتمع اليوم الذي غاب عنه فكر المرأة لزم طويل جداً، ونذكر أيضاً بأن نقطة الانطلاق لا بد أن تبدأ لتنشأ

أجيال لا تستهجن من رؤية النساء في مواقع التأثير كما في كل الدول المتقدمة والناهضة.

2- يواجه كثيرون صعوبة بتقبل المرأة في مركز اداري أعلى وان كانت تمتلك الكفاءة اللازمة ويفضلون التعامل مع رجل في نفس المنصب بناء على قناعة بقدراته والناجمة عن موروث ثقافي.

\*لكن في الوقت ذاته فقد استطاع كثيرون تجاوز هذه الصعوبة في مجتمعات أخرى غير مجتمعهم مما يعني أن نظرة المجتمع التقييمية تتحكم بشكل كبير بهذه الاستجابة الخاطئة وأن العلاج يعود بنا للبند الاول المتعلق بالعادات والتقاليد وتقييد المجتمع عامة

3- يعتقد كثيرون فعلاً أن لا وجود لكفاءات نسائية سورية قادرة على تغطية هذه النسبة وأنا سنواجه صعوبات مستقبلية في اتمام هذا الأمر.

\*وهي حجة مرفوضة بحكم غياب أي دراسة احصائية علمية تبين ان عدد المتخصصات من النساء السوريات في أي مجال يقل عن نسبة ثلاثين بالمئة الى ذلك الحين فهذه الفرضية خاطئة وربما تكون أسوأ و أضعف حجة قدمت في هذا السياق.

4- باستثناء النساء اللواتي تشبثن بالسلطة بمخالب رجولية، فان واجب كل امرأة سورية عدم التنازل عن تثبيت مبدأ النسبة التمثيلية للنساء بثلاثين بالمئة كحد أدنى وصولاً الى خمسين بالمئة في أي أوراق رسمية أو سياسية تتعلق بمستقبل سوريا وحصر التصويت عليه بالنساء. فالتنازل عن هذا المنطلق ما هو الا توير لحلقة التفهقر من جديد..الا اذا تم تثبيت بند بديل وهو أن لا تزيد نسبة تمثيل الذكور في أي مؤسسة رسمية سورية عن خمسين بالمئة حينها نحذف بند الكوتا النسائية ونستبدلها بسقف الكوتا الذكورية.

## العمل السياسي والتأثير المجتمعي يترافق بطبيعة الانسان وطبيعة نشأته ومسار حياته

د. سميرة مبيض: تاريخ النشر: 2019/03/29

الموقع: حوار مع صحيفة سيدات العرب

- سنبدأ معك من وضع المرأة العربية بشكل عام والمرأة السورية بشكل خاص في مجالات العمل السياسي والتأثير الاجتماعي، كيف تقيمين وضع المرأة اليوم باعتبارك من الشخصيات صاحبة الحضور القوي في مجالات العمل السياسي والمجتمعي؟

اعتقد أن وضع المرأة العربية عموماً والمرأة السورية بشكل خاص لازال هامشياً في مجالات العمل السياسي والتأثير الاجتماعي، ولا زالت السيدات يعتمدن على فرض وجودهن ومشاركتهن التي لم تصبح، لغاية اليوم للأسف، مشاركة طبيعية تنبثق من داخل المجتمع العربي رغم احتياجاته الهامة في تطوير مشاركة نصف المجتمع في كافة مواقع التأثير واتخاذ القرار. بل تبدو هذه المشاركات عموماً كإضافات تتم في اللحظات الاخيرة لإظهار وجود السيدات لكن دون اتاحة الفرصة لوجود أثر فاعل لهن. وما نسعى له اليوم هو ان يصبح وجود السيدات ومشاركتهن الفاعلة جزء أصيل من أي تحرك سياسي واجتماعي من منطلق التمثيل المنطقي والاخذ بعين الاعتبار لكافة شرائح المجتمع وعدم تجاوز المرأة التي تعد مرتكز أساسي لنهوض المجتمع عبر دورها الحيوي كمؤسس للأجيال الجديدة وبكونها ناقل اصطفائي قادر على التصدي لكثير من عوامل الجمود والتقهقر المجتمعي.

- اخترت في مسيرتك المهنية الطريق الأصعب وهو الدخول في معترك السياسة والتأثير المجتمعي للوصول لأهدافك والمساهمة في نهضة بلدك، ما الذي دفعك الى اختيار هذا الطريق؟

اعتقد ان طريق العمل السياسي والتأثير المجتمعي يترافق بطبيعة الانسان وطبيعة نشأته ومسار حياته، وأعيد مسيرتي اليوم في العمل السياسي الى نشأتي ضمن عائلة تأثرت بشكل مباشر بغياب العدالة في سوريا وشهدت تغيب عدد من أفرادها على خلفية مواقف سياسية لذلك لا أرى أن الأمر اختياري بقدر ما هو مسار حياة حتى أنه أثر بدوره على اختياراتي في مقترقات أخرى عديدة.

فالمرتكز في توجهي نحو السياسة والتأثير المجتمعي ليس ايديولوجي، حزبي أو قومي أو مذهبي، بل من منطلق السعي لتحقيق العدالة والنهوض بالمجتمع وه و أمر أو من بإمكانيته على الصعيد الإنساني عموماً وعلى صعيد سوريا بشكل خاص، فرغم طول المدة التي رزح فيها الشعب السوري تحت الجمود القسري على الصعد الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لكنه نهض في مسار التطور الإنساني الطبيعي مطالباً بالحقوق الأساسية من حرية التعبير والفكر والازدهار والاستقرار والتنمية والعدالة، وكان وقوفي لدعم هذا الحراك بكافة السبل بديهياً للمساهمة في نهضة سوريا وتفادي استمرار هذا التقهقر والوقوف بوجه إعادة توليد مرحلة جديدة تسودها الفتنة والسعي للانتقام ومحاولة الدفع بالمسار بالاتجاه السليم.

- ألم يكن لديك تخوف من هذه المغامرة خاصة بأن المجتمعات العربية لا زالت غير متقبلة لفكرة دور المرأة القيادي؟

لا اعتبر عملي في الشأن السياسي مغامرة، بل هي منهج تفكير يفرض وجوده على مسار الحياة العملية، وشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة الإنسانية من جهة ومصحة السوريين من جهة ثانية، مع اعتقادي بارتباطهما الوثيق، فكان توجهي الطبيعي نحو ابداء الرأي العام والمساهمة في تحليل وبناء مفاهيم وتوجهات فكرية متقدمة.

كما أنني اعتقد أن أهم سبل النهوض بالمجتمعات العربية هي بتغيير الدور المحدد للمرأة ضمن الحياة العامة والسياسية ومواقع اتخاذ القرار، من دور المتلقي لمختلف النماذج الأيديولوجية التي تتجاذب ضمن المجتمعات العربية الى دورها الحقيقي المؤثر كناقل اصطفاني بين الأجيال وعامل رئيسي لتقدم شعوب المنطقة وانفتاحها، هذا الدور الذي تم تجميده عموماً بفعل السياق السياسي والاجتماعي والفكري المهيمن على المنطقة والذي انعزل طويلاً عن الحداثة والتقدم الإنساني الطبيعي المواكب لتقدم البشرية جمعاء وتطور السبل والأدوات المعرفية المعاصرة.

- أنتِ على احتكاك مع المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة، ماهي نظرتك للمستقبل الخاص بالنهضة النسائية ودورها القيادي في العالم العربي؟

اعتقد ان المسار الذي تنتهجه المنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة يسعى بجد حثيث لتحقيق النهضة النسائية في العالم العربي لكنه يستخدم مفاتيح عامة في حين أن المجتمع العربي متعدد الثقافات والنهوض بالمرأة العربية يتطلب العمل بمنطلقات وأهداف محلية تنبثق من ركائز النهضة النسائية المحددة في كل نطاق مكاني وزماني والتي تتغير باستمرار بحسب الظروف المحيطة. لتصب في مسار واحد هو انتهاء الجمود المجتمعي النابذ لوجود أي

دور فاعل للمرأة ويتطلب ذلك العمل على نهوض متكامل سياسي، اقتصادي، اجتماعي حقوقي متضمنا مراجعات عميقة للثقافة المكتسبة من العادات والتقاليد والثقافات الدينية المتعلقة بهذا السياق.

وكذلك العمل على تغيير نظرة المجتمع ليكون دور المرأة ضمنه سياق طبيعي لا يجده كثيرون، منهم النساء، هجيناً أو مفروضاً وذلك عبر التفاعل التعليمي مع الأجيال الجديدة بشكل خاص لتأهيل شابات وسيدات لا تحجمن عن الدخول بمعترك الشأن العام والحياة السياسية وتأهيل شباب ورجال لا يحملون حكماً مسبق رافض لوجود المرأة في موقع ندي أو قيادي.

- دائما ما كان أسم د. سميرة مبيض يتصدر الواجهة السياسية والمجتمعية وال شخصيات العامة، لكن إذا أردنا التعرف عليك من الجانب الأخر، حدثنا عنك من هي سميرة مبيض، البدايات، النشأة الدراسة والطموح؟

نشأت في حي القصاع في دمشق، ابنة الجيل الرابع لعائلة وفدت الى دمشق من لواء اسكندرون في الثلاثينات من القرن العشرين، عائلة تأثرت منذ بداية السبعينات ولغاية اليوم بشكل مباشر بالاستبداد وبغياب العدالة في سوريا مما جعلني أعي مُبكرا مقدار الظلم الذي حل بالسوريين وأسبابه ونتاجه وكان اصطفائي لجهة دعم العدالة بديهي.

اعتقد أن الصفة الملازمة لنشأتي هي سعة الاطلاع واستقلالية الفكر والقرار في جميع منعطفات الحياة، ومن ضمنها اختياري للانتقال لمجال الدراسة في علم الحياة بعد أن بدأت دراسة جامعية في فرع آخر هو الهندسة المدنية وربما يكون هذا الاختيار جزءاً من سعبي للاقتراب من جوهر الحقائق وعلم الروابط والمسببات، وبعد انهائي الدراسة الجامعية ومن ثم الدراسات العليا تقدمت للعمل كعضو هيئة تدريسية في جامعة دمشق باختصاص البيئية وأوفدت الى فرنسا حيث أنهيت شهادتي الماجستير في الهندسة البيئية والدكتوراه في إدارة التنوع الحيوي وحركية النظم البيئية وكان طموحي كأكاديمية هو تطوير



المعرفة ونقلها للسوريين بتوافق كامل مع قناعاتي بأن أحد أهم وسائل نهوض سوريا هي بالنهوض العلمي والفكري، لكن عودتي الى دمشق جويته بمعوقات كثيرة قررت على اثرها العودة الى باريس والبدء من الصفر كمعظم السوريين الذين اضطروا لمغادرة أرضهم وأعمالهم، مواكبة في الحين نفسه عمق الحراك السياسي والاجتماعي السوري مما حدا بي لاحقاً للبدء بأطروحة دكتوراه ثانية في العلوم الإنسانية في مقاربة وثيقة بالشأن السوري على أمل أن تكون خطوة علمية على الصعيد الإنساني عموماً والسوري خصوصاً لتفادي جميع أساليب القمع التي استخدمت لعقود لتجميد تطور المجتمع السوري.

- هل تعتبرين بأنك وصلتي الى ما تطمحين اليه، وهل أنت راضية عن مسيرتك المهنية الى اليوم؟ ماهي أهدافك المستقبلية على المستوى المهني؟

ككثير من السوريات والسوريين تعرضت مسيرتي المهنية للمعوقات نتيجة الظروف التي مرت وتمر بها سوريا، لكنني رغم الصعوبات حققت جزءاً من طموحي المهني على صعيد الإنجاز العلمي وأسعى أن يكون هذا المسار المهني أقرب للشأن السوري لأكون على تناغم بين الهدف العام الذي أعمل له من أجل التقدم والتطور الإنساني في سوريا وبين الأهداف المرحلية المهنية عبر العمل على الدراسات التي تعالج بالعمق أسباب الجمود والتقهقر على كافة الصعد ومحاولة تقديم رؤى وآليات عملية تواكب العبور لحقبة جديدة.

- ما بين دمشق وباريس هناك سنوات من الحياة والحلم ما الذي تعنيه لك دمشق ق وما الذي تعنيه لك باريس؟

اعتبر ارتباطي بدمشق هو ارتباط بالجذور وأعتقد أن ارتباط الانسان بجذوره وافتخاره بها هو عامل أساسي لنجاحه في أي مجتمع جديد، على الأخص عندما يكون ابتعاده قسري واجباري، كما انها مدينة تعبر عن إمكانية العيش المشترك بين السوريين بتنوعهم الثقافي، الديني والمناطقية ولتلك الرمزية أهمية كبرى لتاريخ السوريين كما هي لمستقبلهم.

باريس هي المدينة التي منحتني العلم والتعمق في المعرفة واحتضنتني مع عائلتي حين لم يعد آمناً علينا العودة الى سوريا. وتتشابه مع دمشق في رمزية احتوائها للتنوع بكافة أطيافه، بالإضافة الى أنها مدينة تحمل ارثاً عميقاً في مجال تحقيق الحريات واحترام الانسان وحقوقه وكيانه مما يزيد من مكانتها لدى من يؤمن بهذه المبادئ والقيم ويسعى لرفعها وتثمينها.

- سوريا اليوم بما تمر به من ظروف صعبة وأنت من الشخصيات التي أعطت لكثير من عملها وجهدها للنهوض بوطنها ولعب دور إيجابي نحو تقدم بلدها نحو الأفضل، ماهي نظرتك المستقبلية لنهوض سوريا من الحرب الطاحنة التي تمر بها؟

يحتاج نهوض سوريا لتضافر عوامل كثيرة كي يصبح واقعاً وقابلاً للتنفيذ، أهمها هو إدراك المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي الى أهمية نهوض سوريا كعامل استقرار للمنطقة وديف للأمن والسلام في العالم. ومن ثم اتاحة الفرصة للسوريين للبدء بتحقيق هذا النهوض عبر إزالة كافة الأسباب التي تعيق ذلك من توجهات متطرفة، سلطوية سياسية أو أيديولوجية مذهبية أو قومية، والوصول لبينة حيادية تنبذ الاقتتال والحرب نحو الاستقرار والازدهار وتعطى فيها الأهمية لإعادة بناء الانسان السوري بعد أن أدت العقود الخمس من وطأة القمع والاستبداد ومن ثم سنوات الحرب العديدة الى دماره. أعتقد أن العمل على أجيال المستقبل هو المفتاح للخروج من هذا التفهقر عبر اتاحة المعطيات اللازمة لبناء وعي انساني والتحرر من معظم المغالطات التاريخية، السياسية، الاجتماعية التي نخرت طويلاً في مفاصل المجتمع السوري وأدت لتراجعها وجموده.

- كما كل الشخصيات النسائية العامة تتعرضين للكثير من الانتقاد والهجوم الغير منطقي هل تؤلمك تلك الانتقادات أم أنك تعتبرينها ضريبة العمل المهني العام؟

لا أرى أهمية تذكر لمثل هذه الهجمات على الأخص في كونها لا تحمل أي محتوى نقدي أو فكري وهو المعنى الادبي للنقد البناء. بل هي تعكس نظرة عدوانية سطحية تجاه المرأة عموماً وتجاه المرأة الفاعلة في الشأن العام خصوصاً، بل يدعو ذلك للتفكير في كيفية تحقيق التغيير المجتمعي العميق لمعالجة مثل هذه الظواهر الناتجة عن موروث اجتماعي خاطئ عمّ في الشرق الأوسط للأسف وكان سبباً من أسباب الجمود والتقهقر ولا بد أن تشمل نهضة شعوب المنطقة تقدماً في هذا السياق الحيوي ايضاً كركيزة هامة من أجل تحقيق التطور المنشود على كافة الصعد.

- ماهي المشاريع أو الخطوات التي تقومين بها أو تفكرين بها مستقبلاً لدعم المرأة العربية والمرأة السورية بشكل خاص؟

تحتاج المرأة السورية الى دعم صوتها سياسياً والى الدفع الإيجابي للنساء للإقدام للعمل بالشأن العام والمساهمة بمستقبل ونهضة سوريا، على الأخص منهن المستقلات بعيداً عن الايديولوجيات التي تتقاسم الساحة السياسية السورية، في هذا السياق تتوجه الخطوات المستقبلية الى الاهتمام بالنساء السوريات أين ما وجدن، في بلدان الشتات والمهجر أو في الداخل السوري ودول الجوار لإعطائهن الصوت والمنبر للتعبير عن آرائهن السياسية ورويتهن للمستقبل وكيفية تحقيقها وصولاً للاستقرار.

- ماهي نصيحتك لجميع النساء حول العالم لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم؟

نصيحتي هي عدم اعتبار طموحاتهن أمور ثانوية مؤجلة امام الصعوبات، بل أن تبقى هدف رئيسي تسعين لتحقيقه بخطوة كل يوم فالحياة مسار متتالي من النجاح والفشل والصعود والانكسار لا يقف المسار عند أي منها بل يستمر بالتقدم والمحصلة النهائية هي بالمتابعة والعمل الدؤوب والثقة بالنفس وهي ضرورة وركيزة لمواجهة أي محيط نابذ لنجاح المرأة.

والأهم هو عدم التخلي عن المطالبة والوصول لتحقيق دور النساء في المجتمع وإدراك كون ذلك الطريق ليس ممهداً بالورود بل هو طريق يتطلب مواجهة الكثير من المفاهيم الخاطئة وتقويمها ويتطلب خلق حالة تضامن حقيقي بين كافة الجهات والافراد الساعين لدعم المرأة عن قناعة بأهمية دورها الحيوي وبأهمية تفعيله كجزء لا يتجزأ من النهوض المجتمعي.

## يوم عالمي للدفاع عن حقوق المرأة خارج حدود سورية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/03/11

الموقع: جيرون

يوم جديد للدفاع عن حقوق المرأة مرَّ على العالم، في الثامن من آذار/ مارس، عام ألفين وثمانية عشر، بعد أكثر من أربعين عامًا من الإعلان الرسمي للأمم المتحدة لهذا التاريخ يومًا للمرأة، وهو لا يعبر حدود سورية هذا العام أيضًا، ولا يقدم فرصة للنجاة لامرأة سورية واحدة، ليس من واقع ظلم وانتهاك حقوق دام طوال هذه العقود فحسب، بل من واقع إبادة يومية مستمرة منذ عدة سنوات.

هل مرت الأربعون عامًا دون أن يرى العالم واقع المرأة السورية حقًا، ودون أن يقوم بأي مبادرة فاعلة لمحاولة تغييره؟ كم من العقود ستبقى سورية، خارج حدود حقوق الإنسان ومواثيق حماية المرأة العالمية؟ أليست مأساة نساء الغوطة اليوم شاهدًا على غياب كامل لهذا المعنى والمضمون؟ ولسخرية الزمن أيضًا أن شعار الثامن من آذار/ مارس لهذا العام هو (حان الوقت: الناشطات من الريف والحضر يغيّرن حياة المرأة)، لكن يبدو أن الوقت لم يحن ليقتم هذا التغيير حدود سورية، لا في الريف ولا في الحضر، وعلى النساء السوريات أن تصنعه بأنفسهنّ، في مواجهة واقع وانعكاسات مستقبلية، لا تبشر بولادة عفوية لمثل هذا اليوم.

وإذا نظرنا إلى خارطة توزع السلطة في سورية، من زاوية تطبيق حقوق المرأة؛ أدر كنا مدى كارثية الوضع، وعلى الرغم من تباين الظروف التي تحيط

بكل منطقة، فإنها جميعها تقع تحت بند استغلال وانتهاك حقوق النساء، وإن تباينت الطرق والأساليب.

بدءاً من مناطق سيطرة نظام الأسد، وهي تُقسَم حُكماً إلى مناطق سيطرة حُلفائه: روسيا من جهة، وتزدهر في مناطق قواتها الداعمة للأسد ظاهرة “صبايا العطاء”، وهي تعكس النموذج الأول الذي يُلصِّقُه النظام بالمرأة السورية، منذ استلامه الحكم، بجعلها أداة للترفيه عن العسكر وأهل السلطة، وما هو ينقل تقاليده، للترفيه عن الجنود الروس المدافعين عن حكمه، وإن كان من جهة ثانية يعزز الانتشار الطائفي لحلفائه من النظام الإيراني في مناطق أخرى، ومع فكرهم الأيديولوجي المقيد لحرية المرأة، على جميع الصعد، ويُعدّ انتشاره في سورية امتداداً للفكر المتشدد الكارثي الناتج على النساء.

في حين تقع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، تحت سيطرة قوى متعددة، لا اعتراف فيها بحقوق المرأة أيضاً، كما في مناطق (حزب الاتحاد الديمقراطي) الكردي الذي لا يتوانى عن التجنيد القسري للنساء حتى القاصرات منهن، أو مناطق سيطرة الفصائل الإسلامية في الشمال، التي ينتمي جزء كبير منها إلى التيارات المتشددة المقيدة لحرية المرأة بشكل كامل، والأخطر ضمنها هو تنشئة أجيال، ترى أن دور النساء يقتصر على أن يكنَّ زوجات لطيبات للمجاهدين والمقاتلين؛ فأى مستقبل ينتظرهنَّ!

لا يُعفى نظام الأسد أيضاً من المسؤولية عن كل ما يلحق باللاجئات السوريات من أذى، في مخيمات اللجوء، بعد أن جعل البلد مشاعاً، وأهله مشردين في أصقاع الأرض، بل يحمل أيضاً مسؤولية جزء كبير من التفكك والعنف الأسري الذي تشهده العائلات السورية في الشتات؛ نتيجة نشره ثقافة العنف والإذلال المتعمد الذي رزحت تحت وطأته شرائح كبيرة من السوريين، وتجميده تطور المجتمع، عبر أدواته الأمنية والدينية.

في الواقع، إن مستقبل المرأة السورية يستدعي مواجهة كل هذه التحديات، على تباينها، فهي ليست نتاج حرب فقط، ولن تنتهي بانتهانها، بل هي نتاج تسلسل طويل الأمد يحتاج إلى ثورة مجتمعية، وإلى تغيير في المفاهيم، وإلى العودة إلى المسار السليم. وتحتاج السوريات -لتحقيق ذلك- إلى تفعيل يوم الدفاع عن حقوق المرأة، في كل صباح، وإلى تذكير العالم المتحضر بأن سورية تقع ضمن حدود الإنسانية، وبأن تخليهم عنها يفقدهم الصدقية، في كل ما يتبنونه من موثيق واتفاقات، ويفقدهم بذلك أي قيمة وأهمية، وهو أمر على درجة عالية من الخطورة، بمواجهة المخاطر المحيطة بالأمن والسلام العالميين. ويبقى أن نتذكر أخيراً أن اختيار يوم الثامن من آذار/ مارس بالتقويم الميلادي، يعود إلى رمزية مهمة في تاريخ النضال النسوي، من ضمنها تظاهرة أقامتها النساء الروسيات، منذ أكثر من مئة عام، من أجل الخبز والسلام، وقد يحمل المستقبل تاريخاً جديداً تصنعه نساء سورية، إن اتحدن يوماً تحت شعار: من أجل المستقبل، لمنح الحرية لأجيال قادمة.

## الصراع الجندي، العنف كدالة على الضعف

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/08/25

الموقع: نواة

تتعدد النظريات العلمية لتفسير الظواهر المتعلقة بالسلوك العنيف عند الذكور وتعددها يرتبط بالمحاور التي تستند عليها هذه النظريات، منها النظرية البيولوجية، والنظريات النفسية الذاتية المتعلقة بالشخص المعني ومنها النظريات المجتمعية المتعلقة بتأثير المجتمع على خلق وإنشاء هذه الظواهر.

تعتبر النظرية البيولوجية الأقل اعتماداً اليوم، وعادة ما تربط النظرية البيولوجية التوجه للعنف بمعدلات مرتفعة للهرمون المرتبط بالصفات الذكورية "التستوستيرون" عند الإنسان. لكن تقدم الدراسات النفسية قدم أبعاداً أهم لهذه السلوكيات لتوضح منشأ هذه الظاهرة والتي ترتبط بحالات من عدم التوازن المتعدد المنشأ ومنها أبحاث الباحثة الكندية Dianne Casoni والتي توصف العبور للعنف بكونها حالة الانتقال للفعل الخارجي العنيف لتفريغ التوتر الداخلي لدى الفرد المعني، وكذلك دراسات الباحثة الكندية Suzanne Léveillée والتي تظهر ارتباط هذه الظاهرة بوجود توجهات نحو التدمير الذاتي لمن يسلكون السلوك العنفي.

أما على الصعيد المجتمعي فقد كان لدراسة تأثير المجتمع على تفاقم أو تزايد هذه السلوكيات أهمية كبيرة وتتراوح النظريات بين النسوية منها التي تعتمد على تفسير الظاهرة من منطلق السعي للهيمنة الذكورية على النساء وبين كيفية تأسيس الإنسان في المجتمع الذكوري والتي تناولها العديد من الباحثين وبينوا أن المجتمع الذكوري يشكل انحرافات عن النشأة السليمة حيث يدفع



بالإنسان دفْعاً ومنذ طفولته نحو تمثّل النموذج البطريركي بما يتطلبه من سلوكيات الهيمنة والعدوانية بعيداً عن التوازن وبما يراه الباحثون بكونه يشكل عبئاً على الإنسان السوي، ومن هذه الدراسات ما قدمته الباحثتين اللبنانيتين

**Roula Nasr وAzza Charara Baydoun**

تتوجه مؤشرات الدراسات المتعلقة بالأمر من النواحي النفسية والاجتماعية، وليس البيولوجية، نحو ربط السلوك العنفي بحالة ضعف، فالمجتمع الذكوري يصنّع رجالاً ضعفاء، يستخدمون العنف، بكافة وسائله الضمنية والمعلنة، الفيزيائية والنفسية، للتغطية على انعدام التوازن والذي يزداد معدله بمواجهة النساء القويات، هذه النتائج ذات المرتكزات العلمية الصلبة يفترض أن تكون داعماً نحو تقويم المجتمع بعيداً عن النموذج البطريركي وللتوجه نحو بناء النموذج السوي بما يضمن نشأة أفراد ومجتمع سليمين.

في بعد رابع أقدمه، بشكل مكثف عبر هذا المقال، هو البعد الطبيعي للحياة والبعد الفطري للإنسان والذي يفسر بشكل معمق اختلال التوازن الناجم عن انحراف المجتمع، فالإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة التي خلقت ضمنها والنموذج الأمثل الذي اصطفته الحياة هو التساوي والاستمرارية في الطبيعة تحمل نسبة متساوية بين الذكر والأنثى ولا يعدو الفرق بينهما من وجهة نظر طبيعية سوى بكون النوع الواحد ثنائي المسكن، وتتساوى جميع المعطيات الأخرى .

على عكس الاعتقاد السائد وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط بكون ولادة الإنسان ذكراً هي ميزة في حين أنها ليست ميزة بل هو أمر ذو بعد بيولوجي وحسب، هذا الانطباع الخاطيء المتولد عند الذكور كرسه مجتمع يدور حول مفاهيم مغلوطة دينية واجتماعية تتبنى هذا المفهوم، فبالتالي ارتبطت صفة الذكورية بوجود مكتسبات وأصبح وجود المرأة في موقع المسؤولية المتساوية، يُعتبر منافساً لهذه المكتسبات التي يدافع عنها الرجل ويقاوم عودة

المرأة لمكانها الطبيعي في المجتمع والحياة ومن ضمن هذه المقاومة نجد استخدام العنف يبرز كأداة للدفاع عن المكتسبات الموهومة ولمنع حصول النساء على حقوقهن والتي باتت تعتبر انتقاصاً من حقوق الرجال في حين أن الأمر لا يعدو كونه اختلال في توازن المجتمع والذي سيبقى في حالة اضطراب لحين عودته لحالة التوازن كما أي نظام آخر في الحياة ومهما أخذ ذلك من وقت أو جهود أو مسارات لكن حتمية عودته لمسار التوازن هي الساندة وكلما أدركت المجتمعات أهمية الدفع الإيجابي نحو العودة لهذا التوازن تختصر بذلك صراعات بينية على أسس جندرية، فهو صراع كسواه من صراعات المتعلقة بالمصالح، بمختلف أشكالها، سيبرز باستمرار طالما بقي الخلل قائم.

ختاماً، قد لا يرى كثيرون في الصراع الجندري، وما يكشف عنه من شروخ في بنية المجتمعات التي رضخت طويلاً لجمود فكري ومجتمعي، أمراً ذو أهمية ويحولون الأنظار عنه باستمرار، في حين أنه جزء رئيسي من معادلة الوصول للاستقرار في بلادنا عبر الوصول للسلام المحلي، والذي يبدأ من بناء أمان الإنسان بكونه إنسان بدءاً من طفولة سوية لا تدفع به لتبني نماذج مسبقة الصنع ستدفع به نحو انحرافات لاحقة ومن ثم إمكانية بناء علاقات إنسانية سليمة على كافة المستويات العائلية، المهنية، الثقافية، المجتمعية، السياسية قائمة على الندية والمساواة الإنسانية لبناء مجتمع ذو بعد متوازن لا يتأرجح على حواف الانحرافات وذلك يتطلب تحقيق شروط ومعايير لا زالت مجتمعاتنا على مسافات بعيدة منها، وإن كان المسار بدأ بخطوات هامة لكنها لا زالت قليلة بمواجهة تراكم العقود الماضية من التصلب السلبي، ولعل الأهم اليوم هو كيفية الوقاية من نتاج هذه التراكمات ومنع إعادة إنتاجها أي انتهاء حقبة تجميد المجتمع والانطلاق بأجيال تنشأ محمية من كل ما يخل بالفكر السوي ومدعمة بالعلم والمعرفة والانفتاح وتمسكة بتوازن التنوع من ادق مستوياته إلى أوسعها.

## في جريمة يُباركها المُجتمع، من المتهم الفعلي في جرائم الشرف؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/11/17

الموقع: نواة

ينصدم كثيرون، في كل مرة تبرز فيها جريمة تحت مسمى (الشرف) زوراً، تتكرر كمشاهد مُعادة لفيلم رعب يشمنز منها كثيرون وينتقدونها ثم يتابعون إعادة المشهد لتتغير به الضحية ويبقى دور القاتل ثابتاً، مشهد يجري بتشجيع و تحريض من أقرباء مشتركين لكلاً من الضحية والقاتل، من النساء والرجال على السواء، مشهد غالباً ما يكون مصحوباً بزغاريد فرح في خلفية المشهد لتزيده رعباً ويُختصر اسمه بالجريمة المُباركة، قطع الرؤوس، وابل من رصاص، ردم في حفرة، رجم أو حرق توصيفات توازي حجم الأمراض التي يحملها هذا المجتمع الذي يقتل (شرفه)، ينصدم كثيرون بالجريمة و يستنكروها وتتكرر عبارات الاستهجان والتزييف فتراهم أنفسهم من الداعمين و المناصرين بل و الحاملين لكافة المفاهيم الخاطئة و التقاليد و العادات التي ترتكب باسمها هذه الجرائم فهي ليست بالصدفة أو الخطأ و لم تأت من عدم و فراغ بل هي نهاية حتمية لفكر كالذي يستحكم بهؤلاء الأفراد، ذكورا و إناث. من يحمل وزر دماؤهن إذا في الجريمة الاستثنائية التي لا يعتبر فيها المجرم فرداً بل جماعة ومجتمع:

— كل منظومة فكرية، دينية كانت أم سياسية أم مجتمعية قائمة على العادات والتقاليد تدفع وتدعو للعنف على أساس جندي تحت أي مسمى

– كل فرد، يروج لأفكار تؤدي لترسيخ هذه المفاهيم ويساهم بالتحريض والدفع لهذه الجرائم بشكل مباشر أو غير مباشر

– كل دولة لا تجرم بشكل علني وبأقصى العقوبات مُرتكبي هذه الجرائم

– وأخيراً كل من يصفق لحاملي خطاب الكراهية والعنف اللفظي ويحابيه ويصمت عن المنافقين بالقيم تحت وطأة البحث عن المنفعة او نصره أيديولوجية ما لا يقل مشاركة بالجريمة عما سبقه

نستطيع هنا رسم بعض الملامح المؤثرة، مجتمعة، بهذا الفكر المؤدي لمثل هذه الجريمة:

بدءاً من الإيمان الفعلي بأن الرجل يوازي في الحياة أربعة نساء، وفي الكلام يوازي صوت امرأتين وفي الارث والأجر له حق اثنتين وأن تلك التي لا تنجب ذكراً منقوصة، وأن المولودة الأنثى كالمهم إلى الممات، وأن المرأة الوحيدة معلولة، مطلقة كانت أم أرملة أم عازفة عن الارتباط.

وأن على النساء الصمت في المجالس، هذا ان وصلن إلى المجالس ولم يكن عليهن التزام المطبخ أو الممر الخلفي، إلى الذين يعتقدون أن المرأة يجب أن تلتزم حدودها في الذكاء وفي النجاح والافهي تتحدى قواعد فرضتها الثقافة المجتمعية والدين والسلطة، كل ذلك أولاً، وصولاً لهؤلاء الذين يعتبرون المرأة أداة للنيل من الآخر (من شرفه) وبالتالي يفرض كل منهم قيوداً لحماية نفسه أولاً بحماية هذا المفهوم وان اختلت القيود يبيح لنفسه القتل وتسمى زورا جريمة شرف. لا انفصال بين ما سبق ولا علاج لواحد دون المنة مسبب المتعلقة به.

يجدر إذا البدء من الأصل، كيف اجتمعت كل العوامل الداعية لكره المرأة، في هذا المجتمع الذكوري، مع اعتبار انها شرف مشترك مع المجتمع الكاره لها، على اعتبار الشرف مفهوم إيجابي نراه يتحول سريعاً لعبء على حامله، حماية

هذا الشرف المتعلق بشخص آخر، بكل فرديته الجسدية والنفسية والفكرية،  
عبء يتمنى التحرر منه سريعا فلا يتاح لأحد النيل منه عبره وهنا تكون  
الخيارات قليلة، تصل لجريمة القتل بأقصى الحالات.

لا بد اذا من معالجة المجموعة لا الفرد ومعالجة الأسباب لا النتائج، بفك وهم  
ارتباط لا أساس له، واعادة الشكل الطبيعي للعلاقة بين الأفراد على اعتبار كل  
منهم فرد كامل مستقل بنفسه وأعماله وحياته، لا بد إذا من نقد ونقض واضح  
لكل موروث ديني واجتماعي يحمل ويروج لغير ذلك ويقيد الأفراد بأوهام.

لا بد ببساطة من اعادة أنسنة المجتمع عبر اعادة ربط النفوس بوعيتها  
الإنسانية علنا نحررهم من قيد الضعفاء.

## هل المستهدف هو الحجاب أم المستهدفة هي المرأة؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/01/19

الموقع: لمحة من فكري

ستبقى قضية المرأة في الشرق الاوسط عتبة فاصلة تكشف مدى ترسخ معنى المطالبة بالحريات، ومدى ترسخ الوعي المتعلق بحقوق الانسان.

ولا بد ان فترة الانقلابات الفكرية هذه اخرجت بواطن الامور جميعها، لحسن حظنا فلم يكن سيتاح لاحد التنبؤ بمثل هذا الخراب الذي قد يدفع باحثا ومفكرا الى إصدار حكم الإعدام الفكري على المرأة بحكم ما ترتدي على رأسها، ولا أن يندفع جمع غفير بالمقابل لتسفيه المرأة التي لا تضع حجابا على رأسها وإصدار حكم بالإعدام الأخلاقي ضدها.

اختلف الطرفان اذا لكنهما اتفقا على استهداف المرأة، فهي منقوصة لدى كلاهما، المفكر الفيلسوف التنويري من جهة والمتدين المتشدد الرجعي من جهة ثانية. الطريف هو أن كلاهما لا يمس بالرجل الذي يعبر عن كلا الحالتين. في تكامل ضمني لتبقى المرأة في كافة حالاتها بوضع دفاعي.

لا يبدو هذا التكامل الضمني بين الفئتين المهاجمتين للمرأة بتفاضلية الذكاء والأخلاق صدفة، بل هي وليدة مجتمع يحمل ثقافة كارهة للمرأة عموما مستصعبا احترامها ومستسهلا رجمها في اي سياق، وان كانت سياقات متضادة لكنها بالعمق تذهب باتجاه واحد هو الوقوف بوجه اي تطوير لوضع المرأة في المجتمع الشرقي او وصولها لحقوقها او معاملتها بندية واحترام.

تفاضلية ترتبط ايضا بقطبية فكرية لاتبدو غريبة لنا فهي تقفز في كل قضية كما لو أنها سمة مرضية لصيقة بمجتمع يتجاهل اطراف الإنسانية عموما ويتجاهل علم الروابط، اي ارتباط السلوكيات بعوامل، كثيرة جدا، لا يمكن نمذجتها بسطحية وستبدو مبسطة ومخالفة للواقع عند اي تعميم وها هي اليوم تتأكد عبر تناول قضية المرأة أيضا.

عاملين على الأقل علينا التخلص منهما ان أردنا مستقبلا أفضل للمرأة في الشرق الاوسط:

عدم تهاون النساء المؤمنات بحقوق المرأة، او الرجل النسوي، مع اي شخص يطرح مفهوم يحط من قدر المرأة لا بتسفيه ذكائها وقدراتها المعرفية بناء على شكلها وما ترتدي ولا بتسفيه أخلاقها وحريتها بناء على شكلها وما ترتدي فالمستهدفة هي المرأة وليس ما ترتدي.

الخروج بالفكر من قفص القطبية نحو رحابة الواقع وذلك بكافة المجالات ومنها حرية المرأة وحقوقها وهي المعيار فمن يجتازها يجتاز امتحان الاعتراف بحقوق الانسان في اي موقع.

## كي لا تمحي صرختهن

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/11/28

الموقع: صوت سوريا

ربما كانت الجملة الأخيرة في وثائقي الصرخة المكتومة للنساء الناجيات من معتقلات نظام الأسد هي مفتاح الاستمرارية، حين توقعن أن تُنسى قضيتهن بعد دقائق أو ربما ساعات أو أيام من سماع الصرخة وانطباعها البصري المرافق من سياج شانك، أقمشة مرهفة ممزقة، زهور تموت واقفة أو صخور تدمع.

هذه الجملة المفتاحية، التي اسمعها من جديد في كل عرض للوثائقي والتي غالبا ما يليها تأكيد من الحضور والنساء منه على الأخص، بأنهن لن تستطعن نسيان الأمر بعد أن سمعن شهادات الناجيات ورسائلهن الموجهة للعالم الحر، ولكن عدم النسيان ليس كاف بحد ذاته، الفعل في ظل هذا العجز المحيط بقضية العدالة لأجل النساء السوريات هو الأساس، كيف نتجاوز مطب غياب الجدوى فهو ليس واقعي، فكل إنسان إضافي يشاهد الوثائقي يصبح بحد ذاته حاملاً للرسالة ورسولا لها وعليه فان رفع صوتهن على المنابر واجب كي لا تموت قضية.

وليس أي قضية، بل هي أولى بحد ذاتها أن تصنع ثورة، فكيف يمكننا الوثوق بمفاهيم سياسية تطالب باستمرار جريمة انتهاك للإنسانية؟ فمن يدافع عن بقاء الأسد يدافع عن جريمة الاغتصاب وعن استمراريتها وتكرارها لآلاف المرات، وعن استخدامها كسلاح لشرخ مجتمع لكامل، هو المجتمع السوري اليوم، لكن قد يكون غيره في سياق زمني ومكاني آخر. فلا يمكن البتة الفصل بين الأمرين.



يقودنا ذلك بالبديهة إلى التفكير بوسائل توقف هذه الجريمة، تُحجم اتساعها وتمنع تكرارها وتحدد المفاهيم التي تضع المرأة، كإنسان، بموقع خطر دائم باعتبارها أداة لإلحاق الضرر بالآخر، العدو.

ألا يفترض بنا وضع تلك الثنائية تحت المجهر، فذلك الانحراف المجتمعي الذي يتيح النيل من الآخر عبر رمزية المرأة التي تستخدم هنا لأذية غيرها فتكون هي الضحية في جميع الأحوال، سواء عبر تكريس هذه الرمزية من طرف أو انتهاكها من طرف آخر.

وتجدر الإشارة بوضوح هنا إلى أن الاغتصاب الممنهج كجريمة حرب تم استخدامها من قبل النظام فقط، في حين تجلى وجه الجريمة المقابل من طرف الفصائل الدينية عبر انتهاك رمزية المرأة بمظاهر التحقير غالباً واعتبارهن سبايا وغنائم حرب مع غطاء شرعي يستتر على نفس الانتهاكات بحق المرأة بين الجهتين.

لا يرتبط ذلك بمراحل الصراع فقط، بل تبقى المفاهيم نفسها وإن كانت بمستويات أقل خطورة وسلبية في مراحل السلم.

لا بد بمعالجة الأسباب لا النتائج، بفك وهم ارتباط لا أساس له، وإعادة الشكل الطبيعي للعلاقة بين الأفراد على اعتبار كل منهم فرد كامل مستقل بنفسه وأعماله وحياته، عبر نقد ونقض واضح لكل موروث ديني واجتماعي يحمل ويروج لغير ذلك ويقيد الأفراد بأوهام ويحمل المرأة في مثل هذه الأوساط ارث الطرفين، مرتكب الجرم من الجهة والضحية المقابلة له عبر المرأة التي تعتبر هنا ناقلاً للانتهاك المعنوي بكل ما يلحق بها من انتهاك جسدي. لا بد ببساطة من إعادة أنسنة المجتمع عبر إعادة ربط النفوس بوعيها الإنساني لتتحرر.

هذا الوعي، الذي نحتاجه كسلاح في وجه جميع الأمراض التي تعترى المجتمع السوري، لا سبيل لبنائه في ظل نظام يعتاش على الجهل ويتمسك به سبيلا وحيدا لبقائه.

يعدنا ذلك لحلقة البداية بإنهاء حقبة الاستبداد، كضرورة لتحرير الإنسان السوري والمجتمع والعودة لمسار تطور الإنسانية فان يسعى العالم إلى تحقيق السلام والأمن فالسبيل واضح بعدم الوقوف بوجه سعي الشعوب للنهوض بل دعمها بأدوات تجعل من هذا النهوض صحيحا وسليما فلم يعد زمن القيود ممكنا ويناقض كل أدوات الحاضر وكل ما يطمح له مستقبل الإنساني

## الرفيقة الداعية خلود سروجي، أي نموذج للمرأة تقدمه إيران؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/08/06

الموقع: The Levant

لا زالت إيران يد رئيسية في تسيير المجتمع السوري ومجتمعات عربية أخرى نحو الجهل والجمود منعاً من نهوضها وتحررها، ولا زالت تؤمّن للنظم الاستبدادية ومنها الأسد أدوات يستخدمها في السيطرة على العقول، في دفع المجتمع نحو التقهقر وفي قمقمته في بوتقة الدين والتدين.

وبعد احتراق كثير من أدواته السابقة كان لا بد من تصنيع نماذج جديدة تقود مرحلة مُزمنة من التقييد والمستهدف الرئيسي هي المرأة، حامل النهوض الإنساني ورافعة التحضر الذي يربح الأسد فلا يلبث أن يخلق الإطار وراء الآخر لاحتوائه وتقييده.

ها هو القالب الذي تقدمه إيران لحشر المرأة السورية اليوم يطفو على السطح، بنموذج الرفيقة البعثية والداعية الإسلامية خلود سروجي ومن الصفات المُلقة عليها كونها مسؤولة الدعوة والإرشاد، المستشارة الإعلامية لوزارة أوقاف الأسد، مشرفة مدارس الأسد لتحفيظ القرآن.

تؤدي الدور التمثيلي المخصص لمهمتها عبر منبرين رئيسيين، تبث عبرهما خطاب يعمل على إعطاء المعلومة الخاطئة، على خلط المفاهيم، على تشويه الحقائق، بالمختصر خطاب يعمل على توجيه المسار الفكري للنساء التابعات لها في اتجاه خاطئ فكرياً وعلمياً وإنسانياً، لكنه المسار الذي يفضي الى بقائهن خاضعات للأسد ولنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي المهمة الرئيسية لها.

فعلى سبيل المثال يحملها منبر حزب البعث مطالبة بدولة إسلامية علمانية، معرفة دولة العلمانية بدولة الأديان والطوائف فيما يتناقض مع كل علم ومنطق وواقع، معظمة بحكمة وذكاء بشار الأسد بتناقض مع المسار الاجرامي والأخرق الذي قاده طيلة سنوات الحرب ولمعة صورته أمام المجتمع المسلم الذي قتل وهجر الملايين من أبنائه بما فيهم من تم التضحية بهم لبقائه في السلطة.

يحملها أيضاً منبر المستشارية الثقافية للجمهورية الإيرانية في سوريا، متلحفة بصورة الخائني ومدعية تمثيل دور المرأة في نشر ثقافة الاعتدال والمواطنة. ثقافة تظهر النساء منحنيات الروس يقبلن يد الداعية الإسلامية والرفيقة البعثية، ويتمسن رضاها في مشهد يظهر آلية التأطير ونموذج الخضوع لكلا التيارين اللذان تحملهما وهما الأسد كسلطة سياسية والتيار الإسلامي المرتبط بإيران كسلطة دينية لا مكان للمواطنة ولاوجود للاعتدال في هذا المنهج الا للدعاءات واستخدامات إعلانية كاذبة.

تظهر متوجهة لأمهات سوريات ثكالي فقدن أبنائهن وأزواجهن ضحايا من أجل بقاء الأسد وزيادة هيمنة إيران على المنطقة العربية، لتحور الحقائق وإقناعهن بأن تضحياتهن هي من أجل الوطن، متجاهلة أنه وطن يقتل الأخ فيه أخيه ويهجره مسيراً بأكاذيب المؤامرة الممنهجة ويبقى المجرم المعادي لكلاهما في السلطة.

مكررة الشكر والدعاء للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومروجة لبروباغاندا تشويه دول حقوق الانسان عبر الجهل بل بالأحرى التجهيل كادعاء الداعية البعثية خلود السروجي مثلاً أنه في زمن الثورات الفرنسية كانت المرأة تعتبر “ليست إنسان وبلا روح” بحسب تعبيرها وأنه في اليونان كان يتساءلون إن كانت “المرأة رجس من عمل الشيطان” وترهات عديدة من تلك لا تمر إلا على عقول مسطحة يسعى الأسد لتصنيعها عبر مثل هذه الأداة.

مدعية أيضا في جملة ما تدّعي تحت علم الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن أرض دمشق هي أرضهم، في ترويح علني للاحتلال الهجري الأسدي/الإيراني لعاصمة التحضّر او لإرث إنساني دمشقي.

كيف نواجه أدوات الاخضاع الفكري الممنهج هذه؟

يأتي هذا المقال في إطار تعرية هذه الأدوات وكشف مهامها أمام الرأي العام السوري سعياً لتحرير فكر الانسان السوري من السيطرة والتلاعب، ليس لأهميتها، فهي كفكر ضحل ومتلاعب لا تملك أي أثر، لكن لمعرفةنا بمقدرة الأسد على تصنيع المستنقعات الفكرية، فتجاوز منطقة الرمال المتحركة أسهل بكثير عندما نعرف بوجودها، وها هي أفخاخ كثيرة تتربص بالسوريين من أجل محاولات عقيمة لاستمرار حكم الأسد كقفاز لحكم الخامنئي.

ويحتاج الأمر لتوظيف عقول السوريين المخلصين لشعبهم وبلدهم لرصد ومتابعة آليات هذه الأدوات وكشفها تباعاً فالنهضة الإنسانية الفكرية السورية انطلقت ولن يقف بوجهها خطاب الرفيقة الداعية.

البوصلت، في ثورة الانسان

السوري

الثورة جزء من ويناميكية التعبير

و سميرة مبيض

## على مفترق ثورة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/09/05

الموقع: رؤية حوار الأفكار

تلوح في الأفق المنظور نهائية مرحلة من مراحل الثورة السورية ويظهر مفترق طرق واضح بين توجيهين أساسيين لاستمرار الحراك السوري.

فلاستمرار واقع، أما الشكل الذي سيتجسد به هذا الواقع فهو من سيحدد ملامح المرحلة القادمة بل وسيحدد نتيجتها أيضا فهل يكون السوريون على قدر اختيار سبيل يفضي بمطالبهم المحقة إلى التحقق أم أن ظلماً جديداً سيخيم على الطريق يشوه ملامحه ويحيله إلى متاهة يتوه بها كثيرون ونصل إلى لا مكان آخر يكون الأبد فيه حليف الاستبداد، ويكون الخنوع لنصف قرن آخر هو مصير السوريين.

حيث لم يعد يخفى على أحد أن حرف مسار الثورة السورية، المتّسم بتسليحها وفق أيديولوجيات دينية متشددة غريبة عن المجتمع السوري، كان العامل الرئيسي لإبقاء نظام الأسد بالسلطة فكان المسار السابق منتهيا على ما هو عليه الحال اليوم.

وتبدو هذه النهاية محددة على عدة محاور، تهيء لما يعرف بالبيئة الآمنة والمحيدة وفق القرارات الدولية المتعلقة بسوريا، على الصعيد العسكري عبر تطبيق مناطق خفض التصعيد التي تهدف إلى إنهاء أي تواجد عسكري غير منضبط داخل سوريا، أي كل ما هو خارج القوى الرسمية التي تسيطر عليها الحكومات والدول، ومن ثم عبر لجنة دستورية قد تعمل على تعديل أو إعادة

صياغة دستور البلاد، ليختتم المسار نهائية بالمحور السياسي وفق طرح حلٍ سياسي مرتكز على المحاور السابقة.

لكن أي حل سياسي لن يصل بقفزة واحدة إلى ما طمح إليه السوريون في مطالبهم ببناء دولة القانون والتعددية السياسية وترسيخ المواطنة لذلك تفرض استمرارية الحراك السوري نفسها ويظهر المفترق بين الداعين لتغيير سياسي عميق يتضمن تغييراً في المفاهيم التي يرتكز عليها أي نظام استبدادي ويمنع إعادة تدويره تحت أي مسمى ويتضمن نهوض حقيقي في المجتمع بعد جمود قسري طال لخمسة عقود ويتطلب تحقيق ذلك عوامل عديدة، أهمها إعادة إحياء الحياة السياسية السليمة في سوريا، بعد الحل السياسي المزعم تطبيقه، وإتاحة الفرص للأحزاب والتجمعات السياسية بالنشوء، ولمنظمات المجتمع المدني بالعمل الفاعل والانتقال من نموذج حكم مافيوي إلى دولة بمؤسسات تعتمد على الكفاءة والمهنية ودولة قانون تقوم على دستور يتم تطبيقه وبقوانين يتم احترامها، من أبسطها وهو قانون السير إلى أعظمها وهو محاكمة الإجراء بأشكاله، وبتأسيس نظام تعليمي قائم على المصلحة العامة المشتركة للمجتمع. تغيير يتم في ضوء النهار عبر حوامل واضحة لا تتضمن التسليح أو التحفيز الطائفي لفئة ضد فئة بل انتقال جذري بمنة وثمانين درجة نحو تغيير النظام بنقيضه الكامل بالحوكمة في كافة النواحي، هذا التغيير إن أتيح له التواجد سيستقطب كل من وقف على الحياد أو توجس من مستقبل مجهول، فالبيديهي أن يسعى الإنسان لنيل حقه بالمواطنة واحترام حقوقه الإنسانية اليومية المعاشة والتي حرم السوريون جميعهم منها في ظل نظام الأسد والتي اعتبر القليل منها هبة أو منة رئاسية.

ومن جهة أخرى تبرز دعوات لإيجاد حراك مناهض للحكم في سوريا بالوسائل التي ترتأىها لغاية تحقيق الهدف الذي ترتأيه وهي لا تستثنى التسليح منه وذلك هو المسار الثاني الذي قد يختلف مع سابقه بشكل رئيسي في خطورة التسليح،



هذه الخطورة الناجمة من إمكانية حرفه والتلاعب به في أي مرحلة من قبل النظام من جهة أو دول خارجية من جهة أخرى، كما يختلف المساران في ضرورة وجود استراتيجية بعيدة المدى لإنهاء حكم الاستبداد، ليس بإسقاط رموزه فحسب بل بإسقاط ما رسخه في المجتمع طيلة حقبة هيمنته على سوريا، من غياب أي انتماء وطني ومن تحفيز الكره والطائفية ومن تعييب المنظومة القيمية وتشريع الفساد والمحسوبية مما أدى إلى شروخ عميقة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جميعها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كي لا يتوه السبيل من جديد ولكي يكون للحرية مستقر مستدام في سوريا يقودها للتنمية والازدهار المنشود.

مفترق قادم، جوهر الاختلاف فيه هو اختلاف النظر للقضية السورية، بين قضية عدل وحرية لشعب واحد وإن تشرذم بخمسة عقود إلى مئة طيف وبين الإخوة الأعداء التي يصبح فيها لكل فئة قضية وكلّ بقضيته عدو للآخر وهدفه نقيض لها، ويضيع بالمتاهة حق الشعب السوري بالحياة بينما لا شيء يستحق هذه النهاية.

## تغيير الائتلاف أم تغيير معادلة الأضلاع الشمولية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/11/25

الموقع: وضوح

لم يكن من الممكن أن تنتصر الثورة السورية على واحد من التيارات الشمولية بدفع من تيارات شمولية أخرى وهي المشكلة لبقية أضلاع مثلث التأطير التي سيطرت بمجملها على سوريا طيلة النصف قرن الفائت، فلا تنقلب الأضلاع على نفسها الا وقد تفكك كيائها كلياً.

هذا المثلث الذي تشكل أضلاعه كلاً من أحزاب البعث والجهة القومية من جهة، تيارات الإسلام السياسي من جهة ثانية والجهة اليسارية التقليدية وعلى رأسها الحزب الشيوعي من جهة ثالثة. يفسر هذا التأطير ذاته بناء أطر المعارضة المشكلة دولياً على خطى ما كان سائداً في سوريا ويفسر أيضاً دوام حال الائتلاف طيلة العقد الماضي من زمن الثورة رغم الانحدار الكارثي الذي ساق إليه الحراك السوري والذي بقي، لغاية اليوم على الأقل دون ردود أفعال تذكر، رغم ان العشر سنوات الماضية والتي أسفرت عن مقتل مليون انسان سوري وهجرة الملايين وعن تدهور حال سوريا الى ما دون القاع وعلى كافة الصعد كانت كفيلة بإنهاء الائتلاف بشكل بديهي.

لا بد أن ما يوائم هذه الأطراف الثلاثة هو أن تنحو التسوية السياسية نحو تقاسم السلطة فيما بينها لتعيد تصدير المنظومة الايديولوجية ذاتها للمستقبل وفق توزيع جغرافي وتقسام مناطق هيمنة ونفوذ، فنرى توجهاً رئيسياً للحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية نحو شمال شرق سوريا، وتوجهاً لتيارات الإسلام السياسي نحو شمال غرب سوريا في حين تتمترس الأحزاب القومية ومنها حزب البعث في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

والمجموع يعمل على إعادة الهيمنة على سوريا بتقاسم جغرافي هذه المرة يزيد من تشنج كلاً من هذه الأقطاب التي تتلاقى، على اختلافها، بعدة نقاط، منها الشمولية الفكرية، الترحيب بالتواجد الإيراني، ومناهضة وجود فاعل للمرآة والجيل الشاب في مستقبل سوريا.

لا يخرج قرار الائتلاف الأخير بالتحضّر للانتخابات القادمة عن مسار تقاسم السلطة الذي تسعى الأطراف الثلاث لتحقيقه بتواطؤ معن لم يعد خافياً على أحد، وما المناوشات بينهم من حين لآخر الا لمزيد من التمدد والتقلص كلّ على حساب بقية الأطراف. ولعل أكبر مثال على هذه المقايضات هي محاولات تجيير الأصوات السورية الراضة لقرار الائتلاف لتصب في مصلحة نظام الأسد، فلا زال البعض يعتقد وهاماً أننا إذ نحارب أحد هذه التيارات فلا حل لنا إلا بالخضوع للثاني أو الثالث. إذ يتصرفون بعقلية الماضي حين كانت جراند البعث والثورة وتشرين والقناة الأولى والثانية تضبط فكر الشارع السوري على وقع أضلاع المثلت، واهمين وكان الحاضر والمستقبل لا يطرق أبوابهم الفكرية.

فهذه الأقطاب الأيديولوجية التي تستغل حراك الشارع لتعيد الهيمنة على السلطة بشعارات فارغة لم يعد لها الا أثر نابذ وزمن الثورات أثبت أنه لا عودة ممكنة للوراء فالديناميكية إذ انطلقت فلها موجبات وأسباب ولن تستقر الا على وضع جديد يحقق شروط الاستقرار، بناء هذه الشروط هو مهمة الحراك السوري الحامل لمطالب التغيير ولمصالح السوريين، لتكون هي المحرك الأساسي للتسوية السياسية وليس تقاسم سلطة باستبدال مواقع الكراسي الشمولية من جديد.

كيف نغير معادلة التسوية السياسية اذاً، كيف نخرج من مثلث التأطير الى فضاء مساحة تتيح وجوداً وتأثيراً فاعل لتيارات ما بعد الثورات، تيارات نشأت من حاجة المجتمع للتنظيم الذاتي السياسي والمدني والاجتماعي، تيارات حاملة

لفكر التغيير بإخلاص لمستقبل البلاد وليس تغيير ناجم عن انقطاع وجداني ومعنوي وفيزيائي عن أهلها، كيف نتيح المساحة في التسوية السياسية للشباب والسيدات والتكنوقراط ولكل من هو قادر على مواجهة انغلاق الأدلجة بانفتاح الفكر الحر ومنهم المنشقين عن هذه الايديولوجيات ذاتها بعد ان كشفوا التلاعب السياسي والكذب والادعاءات.

فتغيير هذه المعادلة ليس رفاهية أو سياسة أو مناكفات أو ترف فكري أو تنظيري وليست مطلباً دولياً أو إقليمياً، بل هي ضرورة حيوية لنجاة سوريا، هي مطلب سوري محلي لأسباب موضوعية واقعية لمسها كل سوري وسورية، فما الذي استطاعت هذه التيارات تقديمه للسوريين الا صعود رموزها على أكتاف التابعين، ما الذي قدمه السلاح والشعارات في زمن الجائحة الوبائية لمريض يعاني دون يد تمتد لتساعده، ما الذي قدمته بوجه الغلاء ونقص الخبز والوقود للتدفئة، أو حتى بمواجهة الصواريخ والقنابل، ما الذي قدمته لأطفال مصيرهم الضياع بدون تعليم، لمهجري المخيمات، للمغتصبات والمعتقلات، ما الذي قدمته لكل أم فقدت شاباً أو شابة من عائلتها، ما الذي قدمته لمن فقد يده أو قدمه أو عينيه في الحرب. القائمة تطول جداً وتجعل من تغيير المعادلة هدف الثورة الحقيقي، فليس انتهاء الانتلاف ذي معنى ما لم يعني انتهاء الأسد وتفكيك المنظومة القديمة كاملة والبناء على قواعد سليمة. ليس ذو معنى أيضاً ان كان سيستبدل بالمغردين بالوطنية في حين أن ممارساتهم تفيض بالطائفية والإقصاء والتغول، فسواءً على السوري ان حكمه أولئك أم هؤلاء، أشكال القمع والابادة هي فقط من ستختلف.

التغيير ليس ذو معنى أيضاً ما لم ينهي التغلغل الإيراني المدمر لسوريا وهيمنة القوى الخارجية على مواردها وارضيتها وما لم يسمح باستعادة السيادة بكونها

العقد الاجتماعي الذي يجمع المواطنين في هذه الأرض وليس بكونها شعار  
يصدق به.

فرغم التشرذم الهائل الذي أصاب المجتمع السوري، والذي يضيق المساحة  
التي سيتاح العمل الفعلي ضمنها لكن الانطلاق من النطاق المحلي ممكن دوماً  
فهذه التيارات الناشئة تنبع من احتياجات مجتمعاتها المحلية بالدرجة الأولى،  
من مطالب التمثيل الفعلي لكافة فئات المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي والصحي  
والاقتصادي والتعليمي. خطوات جزئية قادرة على تحقيق الاستقرار وحالة  
التناغم المجتمعي على مستويات جغرافية متعددة وصولاً للاستقرار على  
مستوى سوريا ولننبذ الساعين بنا لتحرير الكواكب والمجرات في حين هم  
يعجزون عن تأمين رغيف خبز أو حذاء لطفل في خيمة لاجئ

## بين الاسلام السياسي وقسد، اين تسير المعارضة السورية؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/06/28

الموقع: الرافد

تبدو المعارضة السورية مقدمة على مرحلة جديدة في مسار ديناميكيته المستمرة منذ عام ٢٠٠٤ والتي شهدت تحولات عميقة منذ عام ٢٠١١ وبدء الثورة السورية وصولاً لمؤتمر الرياض ٢ (المزيد في مقال ديناميكية المعارضة السورية على وقع الشرعية الدولية، مبيض ٢٠١٧ موقع جيرون)، أما اليوم فتشير دلائل متعددة الى محاولات ضم ما يعرف بمجلس سوريا الديمقراطية لجسم سياسي معارض معترف عليه دولياً .

لا بد أن مسد وهي الجناح السياسي لقسد، تسيطر من حيث فرض سلطة الامر الواقع، بدعم غربي، على مساحة تقارب ثلث الاراضي السورية لكن ذلك لم يتح لها الحصول على الشرعية الشعبية بعد، متمثلة بقبول الشارع السوري المحلي لها وأسباب ذلك معروفة، موثقة وواضحة ومنها نذكر:

تورط قسد بعمليات تهجير قسري لمكونات سورية اخرى

تورط قسد بعمليات اغتالات واعتقالات لأصحاب رأي

تورط قسد بتجنيد الاطفال وعمليات تجنيد قسري

تورط قسد بمحاولات التلاعب بالإحصاءات السكانية بهدف تحقيق انزياح

لمصلحتها

يضاف الى ذلك ارتباط قيادات في قسد والبي واي دي بحزب تركي راديكالي هو حزب البي كي كي المصنف كحزب ارهابي عالميا، وحملها لأيديولوجية وقضية تخص اطرافا غير سورية وهي القضية الاجلانية والتي لا تعني او تهتم السوريون بشيء. تبعا لذلك تعد مسد في وضع صراع سياسي مع أطراف أخرى من المعارضة السورية، ليست منحصرة في المعارضة المهيمن عليها تيارات الاسلام السياسي بل ايضا جهات ديمقراطية علمانية وذلك للأسباب التالية:

مفهوم العلمانية الذي تمارسه قسد ينزاح نحو التطرف الرفض والمحارب للأديان والمستمد من ايديولوجية يسارية راديكالية في حين تحمل التيارات السورية العلمانية مفهوم العلمانية الحقيقي بكونها منهج لادارة شؤون الدولة والحكم بحياد كامل عن اي دين ومع احترام حقوق الجميع بحرياتهم الفردية والمتضمنة لإيمانيتهم وعقائدهم.

لا تعترف قسد بمفهوم الثورة السورية التي دفع الشعب السوري ثمن نهوضه بها مليون شهيد مطالباً بالحريات واحترام الحقوق والقوانين بل تفاوضت مرارا مع الاسد على امل الحصول على مكتسبات واتفاقات معه وفشلت.

لا تعترف قسد في أدبياتها بأن التطرف له اشكال متعددة منها الدينية، على اختلاف الاديان ومنها القومية، على اختلاف القوميات، ومنها الايديولوجية الراديكالية، على اختلاف الايديولوجيات بل تربط التطرف بالدين فقط رغم ان الاحداث والمجازر التاريخية في المنطقة تثبت وجود اشكال متعددة للتطرف.

لهذه الاسباب جميعها فان هيمنة قسد ممثلة بمسد كحامل رئيسي لأي معارضة رسمية قادمة ينبىء بالفشل مسبقا وينقل المعارضة من هيمنة تيارات الاسلام السياسي التابعة لتركيا، لتيار قسد التابع لتركيا بشق معاكس .

اين المسار الوطني السوري اذا وهل ستنجح مسد والانتلاف بالاقتراب منه؟ لا بد ان مرحلة الصراع العسكري السابقة على الساحة السورية انتجت فاعلين من صلب هذه المرحلة لكن ذلك لا يعني انهم قادرين على حمل وقيادة مرحلة الصراع السياسي متمثلة بالجهود الساعية لإطلاق عملية الانتقال السياسي في سوريا، سعيا ودعما للتغيير الجذري.

فهذه المرحلة تتطلب حوامل ترفع المصلحة السورية عن المصلحة الحزبية، وكلا الطرفين من بي واي دي وتيارات الاسلام السياسي المتمثلة بشكل خاص بالمعارضة السورية بحزب الاخوان المسلمين غير قادرة على تفضيل المصلحة الوطنية على مصالحها كأحزاب وايدولوجيات وتبعيات غير سورية.

لذلك يبدو ان المسار يتجه بديهياً لمقاربة كلا من هذين القطبين للشارع السوري وتطلعاته عبر اعادة هيكلية داخلية تستبدل التيارات المتشددة بتيارات وطنية غير عدوانية تجاه اي مكون سوري قادرة على التعامل مع أطراف سورية اخرى لمصلحة السوريين وادارة امورهم وهو الالهم.

عليه تعتبر اي دعوات لمؤتمر لقوى المعارضة من جهة واحدة تهدف للسيطرة على المسار المستقبلي محكومة بالفشل، فالتعددية قانون سوري يفرض نفسه ومن لا يعترف به من الصعوبة بمكان ان يدعي تمثيل سوريا في اي موقع وقرار.



## المقابر الثائرة ضد الأسد

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/02/08

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

ليست مجرد شواهد قبور، بل هي تاريخ كل سوري تحدى طغمة الأسد، هي رواسي ثبتت الارادة بالحرية وأوتاد صبرت على مواجهة الموت، ليست شواهد قبور بل هي الأيدي التي حفرتها والمآقي التي بكتها قبر بعد قبر وشاهدة بعد شاهدة حتى بدت كمرج رخام غير منتهي، كألواح الرُقم المسماوية المكتوبة بأحرف لا يفقه معناها الا من امتلك بصيرة حرة ليقراً بها أسماء شهداء الحرية.

لأجل ذلك لم تمر عليها جحافل الهمجية مرور الكرام، بل تغاولت لتزِيل تاريخ، لتمحي أثر ربيع مر من هنا، ولتترك مكانه أثر دمار وحطام، لم يكفي لأجل ذلك كسرها بالحجر، لم يكفي حذاء عسكري واحد، بل كلما تآرجحت الشاهدة ازدادت الهمجية غلياناً وتكاثر عليها اثنان، ثلاثة لا بل أربعة بوجه رخامة قبر واسم شهيد، وليت الهمجية بعد وقوع الرخامة خمدت بل هو حقد نفوس توججها ثقافة الكراهية، أين ومن ارتكب في هولاء جُرم تصنيع الوحوش؟

هذا الفعل الذي يواجه حرمة الموت ووهرة المقابر، تلك التي حافظت عليها الانسانية منذ وارى قابيل جثمان أخيه هابيل، تلك التي لا ينتهكها الا من فقد شيئاً عظيماً، قطع معه ما يصل بين وعيه الانساني وفعله، وها هي نتائج حكم القمع والاستبداد والقتل والتعذيب تكشف لنا تبعاعاً عن منتجاتها، فكيف وهولاء هم من يحملون السلاح بهدف حماية المواطن، أي حماية للأحياء سيقدمها من يعتدي على قبور الأموات لكنه حدثٌ لن يقتصر على المكان المحيط به، بل

سيتمد أثره ليسقط مع شاهدة القبر كثيراً من الأمل ببناء الثقة من جديد بين السوريين، يضعف الثقة ببناء جسر يعبرون به للمستقبل فكل يوم إضافي للأسد في السلطة سيولد شرخاً إضافياً وجريمة أخرى ومعها سيولد مجرمون وضحايا ينتجون بدورهم مجرمين وضحايا تتبادل مواقعهم ولا يتبدل توصيفهم.

فهل سنرى استنكاراً وطنياً لهذا الانتهاك الجديد، أم أن من صمت على الجرم سيصمت على انتهاك حرمة المقابر، هل سنرفع لمجلس الأمن رسالة للدفاع عن شواهد القبور، هل سنطالب بنقلهم جميعاً إلى منطقة آمنة، هناك حيث تصلهم ورود وصلوات ولا يصل لهم حذاء عسكري وشتامون موتورون. أم سيحتاج الأمر لمؤتمرات كثيرة لإدارة المقابر الثائرة ضد الأسد، تلك التي يخيفه حتى وجودها ويرعبه صمتها الناطق بأسمائهم والصارخ بهتافاتهم حرية، تفسد عليه وهم النصر وتذكره بأن تراب سوريا حي وليس ميت ولن يموت، لعلهم يفكرون مراراً قبل اعلان نصرهم على سوريا.

## حقائب السوريين أكثر ثقلا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/08/09

الموقع: صوت سوريا

بالرغم من أن كلمة رئيسة بلدية دوردان في حفل تأبين الراحلة مي سكاف كانت غاية في التأثير لكنها لم تخلو من المهنية أيضا فهي لم تدع الفرصة تمر دون الإشارة إلى دور المجتمع المدني الهام في استقبال اللاجئين السوريين وتهيئة الشروط المناسبة لاستقرارهم، عبر مساعدات العائلات والأفراد أو المنظمات التي تعنى وتهتم بهذا الشأن. لم تدع رئيسة البلدية هذه المناسبة تمر أيضا دون أن تشير إلى بعض الصعوبات الإدارية التي تواجه اللاجئين في تسيير أوراقهم ومعالجة مختلف الملفات المتعلقة بأمور الحياة اليومية وكيف يظهر هذا العبء الإضافي متعبا لأشخاص يحملون أثقال أحزانهم بالإضافة إلى كل ما يرغبون بتحقيقه من أجل سوريا.

“لفتني هذا الخطاب الإنساني المهني الذي يدرك أن حقيبة اللاجئ السوري ليست بوزن حقائب بقية المهاجرين فهي أكثر ثقلا وأصعب حملا، فدونا عن التهجير القسري المختلف الملامح لمعظم السوريين، فهم يحملون أخبار الحزن و القتل اليومي، أخبار الدمار و الترحيل الهزائم و الخسارات، المجازر و الجرائم و ذكريات ماض متعب يغلب عليه آثار من الاستبداد في كل مفرق.”

بالإضافة إلى ذلك كله تبرز رغبة عارمة بتحقيق العدالة، بإيقاف القتل والظلم ورغبة كثيرين بالعودة، ليس بمعناها المعتاد دوما، لكن بالعودة إلى مواقعهم الاجتماعية، والأهم إلى مرتكزات حياتهم المهنية التي لم تعبر حدود اللجوء وتلك خصوصية أخرى يظهرها الشتات السوري بكون معظم السوريين من

أصحاب المهن، الحرف أو الشهادات التي لم يستطيعوا تفعيلها في بلدان الاستقبال وربما يتطلب ذلك نظرة أكثر قربا عن كيفية الاستفادة من هذه الطاقات والخبرات الكامنة والتي قد تغير مقاييس الحياة اليومية لهم. ربما يكون أحد الحلول الممكنة هو تقييم هذه الخبرات عبر اختبارات معيارية وفق الاختصاص تسمح بتعديل تقريبي للخبرات وتتبع بدورات لغة مكثفة اختصاصية مما قد يسمح باندماج المعنيين بسرعة أكبر بالحياة المهنية ويساهم أيضا برأب جرح اللجوء واستعادة بعض من أسس الحياة الاعتيادية.

كما العامل المهني، يفرض العامل السياسي هو الآخر وطأته على واقع اللجوء بقوة، في ظل تشرذمات متعددة المحاور تنعكس بشكل مباشر على إمكانية تجميع واستمرارية أي تنظيم للجالية السورية في الشتات وتزيد من فرص العزلة والانكفاء تبعاً لتوجسات سياسية أو حتى من منطلق خلفيات مذهبية مناطقية وغير ذلك من سمات انقسامات النزاع السوري، مما يجعل للعمل على تقارب وجهات النظر والحوارات في بلدان اللجوء أهمية وضرورة لا تقل عما هي عليه في الداخل وخطوة نحو إعادة بناء مفهوم وروابط المواطنة.

وسط ذلك كله تبرز خصوصية وضع المرأة في اللجوء، و ضرورة تمكينها من الأدوات اللازمة لمشاركتها في تحديد مستقبل سوريا واتاحة منابر التعبير لإبداء الرأي و المساهمة في صنع القرار السياسي، دون إهمال الضرورة القصوى لتمكين النساء في بلدان الاستقبال، أماكن إقامتهم الحالية، عبر تسهيل الاندماج و تأمين الدعم النفسي للسيدات الوافدات من ظروف الحرب، أو الاعتقال، أو الملاحقة وذلك ضمن أطر من الكفاءات السورية المختصة بحيث تخفف وطأة الغربة و تساهم في حمل ثقل الحقايب القادمة من سوريا و تمهد لشق طرق جديدة عبر الدراسة أو العمل تمهيدا للمساهمة في إعادة بناء سوريا المستقبل و تمسكا بوجود هدف لكل لاجئ سوري يبني في جدرانه كل يوم حجر.

في غربة يرغب الكثيرون أن تكون مؤقتة ويدرك آخرون أن السنوات السبع التي مرت عليهم هي بحد ذاتها حقبة من حياة ينبغي ألا تضيع سدى، وقد تكون الغربة فسحة امتداد لمشاريع ابتدأت في سوريا ولم تتسع لها حقائب اللجوء فتجد فرصة لتولد من جديد في الغربة. كما كانت الراحلة مي سكاف تطمح لإحياء مشروعاتها تياترو، كذلك هي حال منات المشاريع الممتدة من وإلى سوريا، ليس لإغاثة أو لسلل غذائية أو لمواد طبية، بل لأن ثقافة سورية تحمل في طياتها أطياف شعب قاوم الموت خمسين عاما ولا زال وهي بذلك استحقت الحياة وتستحق الاستمرارية.

## الأصفار الثالث، تقويم سوري

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/04/09

الموقع: صوت سوريا

كان الصفر الأول هو حين فقدت والدي، هكذا بدأت الصبية السورية تعريفها عن نفسها بوضع تقويم زمني جديد، تقويم عائلة سورية في سنوات الحرب .. متابعه بأنها تعد تلك اللحظة كأكبر انكسار مرت به وكل ما مر بعده من مصائب كان أقل وطأة أمام ألم تلك اللحظة التي بدت وكأنها كاشفة لوجه جديد للعالم من حولهم وجه لم تره العائلة السورية قبل بدء التقويم الصفري هذا، وجوه أظهرها المجتمع تجاه انسان تعثرت به الظروف، فتوسم به الكثيرون ضحية جديدة.

دفعت هذه الظروف العائلة للخروج من البلد، إلى الأردن والأم تحمل هدفا واحدا أن يتابع اولادها الثلاثة، دراستهم وتصل بهم لأعلى الشهادات ولا تسمح لهذه الانكسارات ان تؤثر على مستقبلهم، حيث واجهت العائلة الصفر الثاني في تقويم التغييرية السورية متمثلا بشروط الحياة الصعبة التي استهلكت سريعا مدخراتهم، لكن قوة الأم هي التي انقذت الجميع، تكمل الصبية فخورة، فقد واجهت لأجلهم الكثير، وعندما ادركت ان طموح الدراسة تحده الامكانيات المادية قررت السفر لأوروبا وبدأت تسعى للحصول على تأشيرات سفر، جهود اثمرت عند حصولهم على حق اللجوء لفرنسا.

كان الآخرون يسيرون حياتنا، وكان ذلك طبيعيا فنحن لم نكن نعلم شيئا .. هكذا وصفت الصبية السورية المحطة الثالثة، فرنسا، والتي واجهت بها العائلة الصفر الثالث وهو اللغة الجديدة التي يفترض البدء بتعلمها من الألف للياء كي

يتحقق حلم الدراسة والعمل وبناء حياة جديدة وهو ما دأبت عليه الأسرة الصغيرة منذ أربعة سنوات، ليس دون صعوبات وان كانت أقل وطأة لكن يستمر المسير قدما.

تستحق هذه الشهادة التوقف عندها كثيرا، فهي تضياء على مواجهة الارادة الإنسانية لأشد ظروف الحياة قسوة والتي تميزت بها سيدة سورية آمنت بقدرتها على حمل ابنائها من وسط الإعصار إلى بر الأمان، في حين كانت تتربص بهم في كل مفترق هاوية قادرة على تفتيت شملهم وضياعهم فرادى لكنها تشبثت بموجة صاعدة ممسكة بالحين نفسه بابن وابنتين فكانت لهم طوق نجاة.

تستحق هذه الشهادة التوقف عندها أيضا لأنها تمنح الأمل، فمأساتنا السورية ليست نهاية الحياة بل هي محطة في طريق، لا بد أنها الاصعب ولا بد أنها أخرجت أسوأ ما في الكثيرين مما لم نكن نعي وجوده أساسا، لكنها أيضا أبرزت أفضل ما في كثيرين ووضعت على الخارطة الإنسانية بصمة قوة إرادة الحياة السورية تحملها بشكل رئيسي نساء سوريات تعادلن كفة الميزان إلى اليوم على أمل أن ترجح مستقبلا إلى تجاوز سواد العقود الخمس الماضية نحو نهاية حلقة الظلم التي أحاطت بالإنسان السوري، لإعادة اظهار ما يمتلكه من قدرات وامكانيات تساهم بغنى الحضارة الإنسانية وبناءها ليكون من جديد جزءا فاعلا منها وليس كما بقي في حقبة الجمود والتجهيل السابقة على هامش الحياة والتطور، وها هم السوريات والسوريون يثبتون في كل موقع انهم على ذلك قادرون.

## اللاتضامن السوري

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/09/11

الموقع: مدونة لمحى من فكري

يطفو على السطح حدث جديد يؤكد عمق الشروخات في المجتمع السوري، هذه الانقسامات التي لطالما منعت وتمنع حدوث تضامن عابر للشبكات وعابر للطبقات وعابر للوظائف وعابر للمناطق. هذه الانقسامات التي تُحيلنا الى ضرورة الاعتراف بأن نصف قرن من الزمن تحت حكم التلاعب السياسي والاجتماعي قد فعلت فعلها بتفريق الغالبية العظمى من السوريين في خنادق متباعدة لا بل ومُتحرّبة.

ظاهرة الشبكات الزبانية شكلت جزءاً من استراتيجية الأسد في السيطرة على المجتمع ولم يكن يسمح بوجود قنوات ترابط وتشابك بين هذه الشبكات بل كان يعمل على تغذية الفتنة والكراهية بينها باستمرار بكل ما أوتي من وسائل استخباراتية وأمنية وتوزيع الموارد والمنافع والوظائف وفق ما يعزز الانقسام، هذا الانقسام ذاته استمر في العقد الفائت من الثورة السورية.

اليوم لا تخلو مجموعة أو تيار سياسي من ظاهرة التنافس بين أطراف سورية تتحرك من منطلق تسيير الشبكات ذاتها بهدف الاستيلاء على اي عمل لتعود منافعه على فئة واحدة وحسب لتعيد انتاج منظومة النظام المُدمرة للمجتمع السوري بمسميات أخرى.

لا تضامن بين السوريين، لنكن واقعيين، المتضامنين مع السوري في مصابه العام أقلية مُتهمة بالتعددية، فالتعددية تُهمة في أي منظومة للحكم الشمولي.



اللاتضامن هو عنوان المرحلة العالقة هذه، مؤقتة كانت أم أنها ستُعيد انتاج نفسها لتصبح طويلة، تبقى منتج أسدي لا إنسانية فيه ولا إمكانية للتقدم نحو الوعي العام وبناء المصالح المشتركة.

"غير متضامن" شعار يعيشه كثيرون بوجه الموت والدمار الذي نعاني منه كسوريين، المهجر منّا والباقي في ظل القمع على السواء، "غير متضامن" أنت حر في اختيارك لكن لا تكن كالرميات تحيا على أنقاض وطن.

نجاح الثورة في إعادة بناء الهوية السورية الانسانية أولاً يحتاج لأن نرى مراراً وتكراراً سوء هذا المنتج الاسدي ونرفضه ونرفض إعادة تكريسه ونبتدع حلول تمنح للشعب الممزق الأطر الزمانية والمكانية اللازمة لبناء الاستقرار ولاستعادة مسار الانسنة والنهوض والتقدم.

متضامنة/متضامن مع حق السوريين جميعهم بالحياة. ليكن شعار المرحلة القادمة لنتتهي من الاسد ومنتجاته معاً.

## ماذا عن بقية الساروتيين

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2029/06/11

الموقع: بروكار برس

لا بد ان استشهد عبد الباسط ساروت في الثامن من شهر حزيران لعام ٢٠١٩ فتح باب سؤال جديد في السياق السوري، الذي لا تلبث قضاياها ان تتالى الواحدة تلو الاخرى، كحبات المسبحة نمسكها فرادى ندرك حجمها وثقلها لننتقل لأخرى مساوية في الاثر والنتيجة، على امل العودة لاحقا فلا بد من المواجهة ولا بد من البحث عن مخرج وعلاج للتجليات المجتمعية السورية، الانضواء تحت قطب التطرف والتشدد احداها.

ما هو موقفنا ممن انجر بقطب داعش والنصرة، ماذا عن حول غضبه من تخلي الجميع للون وفعل قاتم ما، هل الجميع على رتبة واحدة من الانزياح، هل ما دفعه هو اليأس، التخلي، غياب أفق أخرى، الامل، نقص الوعي، الرغبة بالتغيير بأي ثمن، أم دفعه تجسد لفكر كاره للآخر وتطرف متأصل؟

كم ساروتا لدينا، أولئك الذين لم يجدوا امامهم الا النظام أو ذراعه المتطرف داعش والنصرة وكانوا وقودا وضحية، سياسية، اجتماعية، عسكرية، ضحية الاسد لخمسة عقود وضحية داعش الاسد واسلاميو الاسد في عهد الثورة وضحية التخلي عن مدنيين في مواجهة آلة قتل همجية .

بعيدا عن التخوين والتخوين المقابل، تدل كافة المؤشرات ان هذا الشاب ليس متطرفا، لو اختار البقاء بصف "النظام" او اختار الهجرة لكانت له حياة اخرى في الرفاه والرخاء، بل لبث متمسكا بالبقاء وبالقتال لتحقيق هدفه بأي ثمن،

ماذا لو انتهت الحرب غدا وسقط الاسد، ماذا عن بقية الساروتيين كيف نستعيدهم من برائن التطرف الذي صنع لإغراقهم وكيف نضمن معايير انشاء جيل محصن تجاه السقوط .

هل سنقع جميعنا بفخ الصديق الذي انسحب من صفحتي بسبب تعزيتي بابن البلد الراحل، بينما كنت اعتمد ان يكون من القادرين على الفصل بين الضحية والمعتدي بحكم امتلاكه كل الادوات العلمية والانسانية التي تؤهله لهذا الفصل؟

فلا بد بداية من الفصل، الفصل بين المتطرف وبين الساروتي وبين فئات اخرى، فالفصائل المتأسلمة ليست متجانسة بل تضم عدة فئات، منهم المقاتلون والمقاتلات الأجانب والذين يفترض طردهم مباشرة من الأراضي السورية وتتحمل

مسؤوليتهم بلدهم المنشأ لمحاكمتهم ويحتفظ السوريون بحق الادعاء على أي منهم في المحاكم المختصة تجاه أي جرم وقع بحق مواطن سوري .

الفئة الثانية عملاء وعمليات نظام الأسد الذين اتضح بشكل لا يقبل الشك وجودهم كعناصر استخبارات وتحريض تابعة للنظام السوري ولحلفائه في صفوف هذه الفصائل وفي مواقع مؤثرة، عملوا كأقطاب على تصعيد التطرف والتحريض على التشدد ضمنها ومن ثم عادوا لمواقعهم في صفوف الطرف المقابل، تعتبر هذه الفئة بموقع دعم الإرهاب والتحريض على القتل ويفترض ان تتم محاكمتهم وفق القوانين السورية وبمحاكم سورية مختصة تخضع للشفافية والرقابة الدولية تماما كما هو حال الفئة الثالثة وهم السوريون ممن انتموا لهذه الفصائل عن قناعة بالفكر المتطرف وتأييد مطلق له ويهدف النصفية الطائفية والتوجهات التكفيرية .

أما الفئة الرابعة والاخيرة، التي تهمنا والتي لدينا تجاههم مسؤولية جمة، هم من السوريين ممن انتموا لهذه الفصائل عن خوف أو حاجة وضرورة للبقاء،

اصطفاف دون قناعة أو ايمان بالفكر المتطرف من غير المتورطين بعمليات  
خطف وقتل وترويع للمدنيين. ممن انضوا املا بتحقيق اهداف الثورة بأدوات  
متاحة، وان كانت مشوهة مضللة اقرب لاستخدامهم للسيف ذو الحدين راضين  
بالموت بنصل املا باستخدام النصل المقابل لاسترجاع حق اخ او اب او أم او  
اخت او صديق، فئة الساروتيين الذين سيكون دور السوريين حملهم في  
المستقبل ورد تضحياتهم واتاحة الفرصة والطريق لعودتهم للحياة المدنية  
السليمة، بعد انتهاء فكي التطرف، فانتفاء هؤلاء للوطن حي وثابت، واحتواء  
المجتمع لهم واجب وفق برامج متابعة وتأهيل مهني يتيح انخراطهم بالعمل  
ونبذهم للسلاح وفق خطط تخضع للشفافية والرقابة الحقوقية الدولية. بذلك  
نعمل على النجاة بالضحايا دون اضافة دور جلاذ جديد، فقد اكتفت سوريا من  
الجلادين .

# البوصلته، في المسار الدستوري

تفسير وينا ميكية الحياة وفق قوانين تضبط

التوازن وتضمن الاستمرارية

د. سميرة مبيض

## المنطقة العمياء في المسار السياسي السوري

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/11/04

الموقع: الرافد

بعد مرور عام على انعقاد مؤتمر قوى الثورة والمعارضة في الرياض ٢، والذي كان متوقعا له انتهاء مهامه خلال ستة أشهر الى عام بحيث يتقاطع زمنيا مع مؤتمر سوتشي الذي جرى في بداية عام ألفين وثمانين عشر لكتابة دستور في ظل الاسد وعهده، لم تتم المهمة وتلوح عتبة سياسية سورية جديدة بمعطيات وواقع مختلفين واستراتيجيات ورؤى مختلفة. بعد أن فشلت محاولات روسيا بجمع الرياض مع سوتشي والاشهار عن مصالحة علنية بين الاسد والمعارضة.

تعرقل هذا المسار لا يعني نجائنا الكلية منه، لكن يعني أننا دفعنا بالزمن للأمام أملا بمخارج خلاقة أقل ما ينتظر منها أن تكون إعجازية لتعالج الأسباب العميقة لهذا المآل المؤسف.

فلا زال الانتقال السياسي يرتبط باللجنة الدستورية، وبالاتفاق على المبادئ الرئيسية التي سترسم وجه سوريا المستقبلي وربما أصبحت العديد منها متداولة و معروفة لدى الجميع لكن لا زالت الحلقة الواصلة بين انتهاء عمل اللجنة الدستورية و الانتقال السياسي نقطة عمياء لدى السوريين من كافة الأطراف و رهان خطر للجميع، فهي خطوات دون أرضية صلبة قد تمر فعليا الى انتهاء حقبة الاسد و بدء عهد سوري جديد يفتح الأفق للنهوض بالمستقبل و قد تمر الى تأبيده و نحو تحنيط المستقبل في ظلّه كمصير معظم دول المنطقة. لذلك فلا النظام ولا معارضته يظهران قبولا أو رفضا واضحا للسير في المنطقة العمياء، التي تمتلك خيوطها الدول المؤثرة في القضية السورية بشكل رئيسي

ويحاول كلا الطرفين التأثير نحو تحقيق هدفه فالنظام و من هم في صفه من المعارضة يأملون بإصلاحات بسيطة و انتخابات معادة و تقاسم للسلطة و مصافحة بين الاسد و من يقبل بها، و المعارضة الساعية للتغيير الحقيقي تأمل بالترام دولي بالقرارات المعلنة و بوجود حل يدرء شر بقاء النظام و رموزه. بين السكتين تتراوح الآراء الى أن يحين وقت العبور الى ما بعد اللجنة الدستورية.

يمر ذلك للأسف دون إدراك لأسباب هذا الترددي، فدأبت تحليلات مآلات الثورة المتعددة، والمكررة على أن تتكىء دوما على العامل الخارجي بتحميل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي لهذا المآل وذهب البعض لتحميل المبعوثين الدوليين نتاج الخراب الحاصل في سوريا وكأن الأمر بيد شخص أو عشرة أو مئة، وان كان كل من هؤلاء قام بمهمة لكنها تصب في إطار مسار دولي عام لم يؤدي الى ازاحة نظام الأسد الى هذا اليوم على الأقل، لكن اغفال حقيقة وجود عامل ذاتي سوري ليس محمودا، بل ان انكاره أو الجبن عن مواجهته خطأ جسيم بحد ذاته. فلا بد من التحلي بالجرأة الكافية وبالابتعاد عن التضليل وما يستجر وراءه من مديح أجوف ورضى كاذب لطرح هذه العوامل على منابر الحوار والتعمق بها، ليس لجلد الذات بل للتوصيف والعلاج، سعيًا لتحقيق أهداف ثورة محقة بما انطلقت به وان حرفت معظم وسائلها وآلياتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

غياب الفاعلية التنظيمية: تبين بوضوح أثر الخمس عقود الماضية على إمكانية وجود عمل سياسي منتج منتظم فكثير من السوريين يفضلون أرطال الكلام وساعات النقاش وأسوأ الشتائم والحقاق كقطيع ببوق طانفي من هنا وآخر قومي من هناك على اتخاذ قرار عملي ومنجز بالإضافة الى عمليات التسويق والتأجيل رغم أن الوقت كان أسوأ عامل ضد الحراك السوري ووقف دوما بمصلحة النظام.

التماهي مع الأسلمة: لم يوفر أحد حجة لتبرير حرف مسار الثورة لصالح النظام، والذي تم بالتوافق بينه والدول الغير الداعمة للتغيير في سوريا، بهدف تحويل حراك الشعب المحق للتطرف والارهاب وتماهي معه كثيرون واستجابوا وحملوا السلاح تحت رايات القرون الماضية، لماذا لم يرفضوا وكم كلفة رفض الانجرار كانت ستكون نسبة الى خسائر اليوم التي تقاس بمليون شهيد وخراب بلد ولما تنتهي بعد.

الباطنية وفقدان الثقة: قلة هم واضحو الانتماءات والتوجهات، فوجود تيارات باطنية تعني أن كل شخص ممكن أن ينتمي لها ويعني أن الثقة مهزوزة بالجميع فإذا أضفنا لها نسبة اختراقات النظام والتي لا تقل عن عشرة بالمئة في كل مجموعة فإمكانية الثقة تنخفض الى أقل من أربعين بالمئة أي أن شخصا من ثلاثة على الأقل يظهر غير ما يعمل لأجله في الشأن السوري.

الفساد والاستنفاع كسلوك مكتسب: ليس من مهرب من الاعتراف مما رأيناه وشهدناه من سلوكيات التغاول على المال، المنصب والراتب المرافق له، والتي بدت كفاقة عقود لم تنتهي.

ارتباطات مذهبية وقومية: تشهد الثورات والتغييرات السياسية عادة تحالفات، اتفاقيات، مصالح مشتركة وهذا أمر مفهوم، لكن ما شهدته الثورة السورية هو انتماءات فوق وطنية مذهبية كانت أم قومية دفعت بكثيرين للقبول بالارتهان الكامل على حساب مصلحة الوطن السوري لصالح آخر سواء كان أمة قومية أم مذهبية. في حين أن الدول المتدخلة من هذا الباب كانت ولا زالت تتدخل لمصالح أوطانها فقط ولا تقيم وزنا لأي أمة قومية كانت أم مذهبية ولكن كثيرين فضلوا الكذب على أنفسهم لغاية اليوم وسيكذبون في الغد أيضا.

غياب إدراك الواقع الإقليمي والدولي وانحياز للماضي أكثر من العمل للمستقبل: في انقطاع زمني واضح، يتناول كثيرون القضية السورية من نافذة الخمسينيات متجاهلين أن التغييرات السياسية في المنطقة والعالم والمجتمع السوري تفرض



نفسها وتتطلب خطى تبدأ من هنا نحو المستقبل وهو السبيل الأمثل للوفاء لما يستحق الاحتفاظ به من الماضي.

على هذا كله يأمل كل مخلص أن نتجاوز هذه المنطقة العمياء بجهد وعمل يحيلها لمصلحة الشعب السوري ونخرج من دوامة شانكة كثير من جدرانها بنيت بأيدي السوريين وازالتها ايضا لن تأتي الا بأيديهم.

## فشل تشكيل اللجنة الدستورية، أم فشل السوريين بالاتفاق على

### دستور جامع

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/06/28

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

بدأت تصريحات دولية بفشل تشكيل اللجنة الدستورية تطفو على السطح وهي اللجنة السورية التي كان يفترض بها التوصل لصياغة دستور سوريا القادم، لكن في الواقع ما فشل ليس هو تشكيل اللجنة الدستورية بل فشلت الدول الوسيطة لكل فئة من الفئات المتصارعة من السوريين بإيجاد توافق على بنود مشتركة لهذا الدستور، فالسوريون يمتلكون مشاريع دساتير كل فئة منهم على قياسها وان ادى بها ذلك للتخلي عن بقية السوريين لأجل دستورها.

لننظر للأمر بواقعية وتجرد، فالدول لا تنقسم الا بانقسام أفرادها حول مبادئ الحياة المشتركة، ويبدو ان السوريين دون غالب او مغلوب في مبادئ الدستور المتأمل بل انقسام شبه متكافئ بين الاطراف المتعددة مما جعل من الاستحالة تشكيل لجنة تجمعهم وتصيغ دستورا يجمعهم هو الآخر. فن يتم اجبار اي فئة على قبول عقد اجتماعي لا توافق عليه، وذلك غير ممكن بكل تأكيد والا فهو انتهاك لحقوق الانسان ويتطلب استمراره قمعا مستمرا للفئة المهيمنة دستوريا على بقية الفئات.

ليس ذنب المجتمع الدولي بأي من أطرافه، كي لا تذهب تحليلات كثيرة بالاتجاه الخاطئ، فالخلاف ليس قومي أو مذهبي أو اثني، بل اختلاف على عقد اجتماعي مشترك.

هي فئات سورية فضلت كل منها التشبث بزوايتها وعدم الاقتراب للوسط البتة، منهم المهاجمين لتشكيل اللجنة الدستورية وقد كان كل من دافع عن مهمتها محقا فان نجاح السوريين بالاتفاق على عقد اجتماعي مشترك يطبق ويتم احترامه من جميع الاطراف، كان ذلك سيكون مؤشرا على امكانية العيش المشترك لكنهم لم يفعلوا.

نقاط الخلاف ليست بسيطة ولم يتم تجاوزها رغم مئات جلسات الحوارات:

-تطبيق العلمانية كنظام حكم

-الحقوق الفردية

-الاعتراف وتطبيق حقوق الانسان دون تجزئة

-دور المرأة في المجتمع

-الحقوق القومية السياسية

-المواقف السياسية من دول لجوار والعالم

وغيرها لكن تلك هي الاهم..

ليس ذلك مؤشرا مباشرا لتقسيم سوريا بكل تأكيد، فلا منطقة بها قابلة للحياة دون الاخرى بل هو مؤشر انقسام مجتمعي سيترجم حرفيا باللامركزية وهي ادارة كل فئة لشؤون المجموعة البشرية على حدة وفق قواعد اجتماعية وسياسية واقتصادية وتعليمية محددة تتخالف بين القطاعات المتشكلة حديثا في سوريا والمتوزعة بحسب الانتماء المذهبي، الطائفي، القومي والتي اشرت لها في مقال سابق.

ما الذي علينا فعله للمستقبل؟

يتوجب على الاقل ايجاد جسور واصلة بين هذه القطاعات تعمل على:

-المحافظة على سوريا كوحدة حياة مشتركة ضمن الشرق الاوسط وفق نظام اللامركزية.

-ضمان عدم نشوء اي ادارات محلية قمعية في احدى هذه القطاعات المنشأة

-ضمان عدم نشوء ادارات محلية متعادية فيما بينها تجر الى حرب بين سورية مستمرة ومستنزفة

-ضمان عدم وجود نظام الاسد في اي من هذه المجالات الجغرافية

-ضمان خروج الميليشيات المسلحة الاجنبية، جميعها، كي لا يصبح السوريون عبيد في اراضيهم

-ضمان تشاركية المصلحة الاقتصادية والائمانية بين الدول المعنية بالشأن السوري والشعب السوري نفسه

لازلت من الداعين والداعمين والاملين بدستور واحد، لكننا اقلية بوجه حكم خمسة عقود للاسد، استبدل فيها التنوع السوري باللاتجانس ومن ثم بالتضاد ومن ثم بالتهجير القسري واخيرا بعدم القدرة على صياغة عقد اجتماعي مشترك او حتى التوافق في لجنة دستورية كنت اتمنى لو ان السوريين هم من دعوا لها وانها سنين القمع والظلم التي مروا بها، لكننا افراد بوجه نظام شمولي اجرامي، وقد يخفف ذلك مما يراودنا بأننا بأيدي السوريين فقدنا جزءا كبيرا من المستقبل، فنسعى ان لا يكون الفقدان أكبر.

## مداخلة الدكتورة سميرة مبيض في الجلسة الاولى للجنة الدستورية

الموسعة

جنيف 2019/10/31

الزميلات والزملاء أعضاء اللجنة الدستورية في هذا المجلس السوري الكريم،  
أعبر بداية عن أمني بأن تسير العملية الدستورية التي تنطلق أعمالها اليوم  
على أكمل وجه ممكن نحو التغيير الجذري في سوريا تحملاً لمسؤولياتنا جميعاً  
تجاه الأجيال السورية القادمة أولاً وتجاه السوريين جميعهم ممن يعانون من  
نتائج سنوات طويلة من الحرب على كافة الاصطفافات السياسية ثانياً.

يتطلب ذلك التحلي بالوعي الإنساني كسمة رئيسية لتجاوز أي استقطابات  
تفرض نفسها على حساب مصلحة السوريين والتحلي بعد ذلك بالوعي الوطني  
تجاه انتهاك السيادة السورية وتهديد وحدة أراضيها واستخدام أبناءها من كافة  
الأطراف كوقود حرب واستخدام مواردها الاقتصادية والطبيعية للتسلح  
والاقتتال عوضاً عن البناء والتطور.

انطلاقاً من ذلك أتوجه للزملاء رؤساء هذه اللجنة الدستورية مذكّرة بأحد  
بديهيات تجاوز هذا الشرخ المجتمعي الذي نعاني منه اليوم في سوريا وهو  
الاعتراف بكافة الانتهاكات التي عانى منها السوريون، والتحلي بالشجاعة  
لتحمل مسؤولية جميع السوريين من شمال سوريا لجنوبها ومن شرقها لغربها،  
فهي مهمة من اضطلعوا اليوم بهذه المسؤولية لبناء العقد الاجتماعي لأي  
دستور مستقبلي سيكون دستوراً لجميع السوريين ويضمن العدالة لهم.

انطلاقاً من ذلك أيضاً أؤكد أن أهمية وضرورة وجود مجموعة المجتمع المدني  
تكمن في دورها لتقويم المسار نحو مصلحة السوريين بناء على أسس وطنية

وقيمية وانسانية غابت عن الثقافة المجتمعية لعقود وغيابها كان أحد أهم عوامل بروز هذه الظواهر المتطرفة من جهة والهمجية من جهة أخرى.

ادراكنا لدور هذه المجموعة وعدم السعي لقسمها معنويا أو عديداً عامل هام لدعم سير العملية الدستورية وأتمنى أن تكون توصيات رؤساء اللجنة وميسرين العملية الدستورية واضحة بهذا الخصوص ضماناً للوصول لما نسعى له جميعاً بانتهاج حقبة عانت منها البلاد على كافة الصعد والبدء بعهد جديد تعود به سوريا لدورها الطبيعي في مسار تطور الإنسانية ولدورها الرائد على الصعيد الحضاري، والذي غابت عنه قسراً طيلة عقود، تعود كجزء فاعل من المنظومة الدولية وذات دور ايجابي في العالم العربي مع التمسك بأهمية التنوع القومي الداخلي فيها.

ذلك يتطلب أن يؤسس الدستور الجديد لسوريا على مبادئ تضمن صون الكرامة الإنسانية ومناهضة جميع أشكال العنف المباشر والممنهج والثقافي، وذلك يتطلب الالتزام بفصل السلطات وتحديد صلاحياتها، يركز ايضا على مرتكزات حديثة لإدارة الدولة تعتمد على اللامركزية الإدارية كنظام حكم لمنح صلاحيات أكبر للإدارات المحلية وفق التوزيع الجغرافي بعيداً عن أي خلفية قومية أو مذهبية بل كإطار مكاني جامع للتنوع السوري مما يسمح بالوصول للتنمية المتوازنة والمستدامة والعادلة لكافة المناطق وضمان الحفاظ على محيط حياة بيئي سليم فيه.

بالإضافة الى ضمان الدستور للحقوق الثقافية والحريات السياسية لكافة المكونات السورية والى تثبيت الهوية متعددة الاثنيات والمذاهب كهوية جامعة ومعبرة عن التنوع السوري وحافطة له كسمة غنى وتحضر انساني، دستور يلزم بحيادية الدولة تجاه جميع الاديان والمذاهب ويحفظ حرية الضمير والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المواطنين على اساس المواطنة المتساوية بالمطلق حق وواجب لجميع السوريين، بوصلة واحدة لعملائنا.

## أربع جلسات دستورية تختتم مرحلة ((المبادئ الوطنية))

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/12/07

الموقع: نواة

انتهت منذ أيام قليلة الجلسة الرابعة للجنة المُصغرة من اللجنة الدستورية السورية ويمكننا توصيفها بأنها جلسة ختامية للمرحلة الأولى من عمل اللجنة الدستورية والتي اتسم عنوانها العريض بما عُرف ب ((المبادئ الوطنية)) وقد امتدت على مدى عام كامل تخللتها تقلبات تحاكي فصول السنة الأربعة وصولاً لرسم المشهد كاملاً موضحاً ما يراه كلاً من الطرفين الرئيسيين لهذه اللجنة المُصغرة المُتشكلة في 30 تشرين الأول لعام 2019، والمُسيرين لمسار الحوارات خلال المرحلة السابقة.

ففي حين تتالت الجلسات بين الجلسة الأولى التي تضمنت لا أوراق قدمتها كل من المجموعات المعنية، لا ورقة المعارضة التي تضمنت مبادئ دستورية تلخص ما ورد في مداخلات جميع المشاركين الى لا ورقة النظام والتي تمحورت حول محاربة الإرهاب وختاماً لا ورقة المجتمع المدني والتي تباينت ضمنها المحاور بين التركيز على الافراج عن المعتقلين والمختفين قسرياً من قبل جميع الأطراف الى مطلب رفع العقوبات الاقتصادية عن النظام السوري والتأكيد على محاربة الإرهاب وذلك وفقاً لتفاوت المواقف ضمن هذه الكتلة.

وفشلت لاحقاً الجلسة الثانية بسبب عدم التوصل لأجندة عمل يتوافق عليها وفد المعارضة ووفد النظام، وجاءت الجلسة الثالثة لتطرح موضوع الهوية السورية للنقاش ورغم تباين الأفكار المطروحة فقد حملت بوادر طفيقة إيجابية أهمها قبول نقاش تعددية الهوية السورية بعد أن كان ذلك من الأمور المُقفلّة فيما قبل الثورة السورية.

أما الجلسة الرابعة والختامية تحت مسمى المبادئ الوطنية التي يُفترض الاتفاق عليها من قبل المُشاركين قبل الدخول بنقاش المضامين الدستورية فقد ركز ضمنها الوفد الموفد من قبل النظام على أربعة محاور أهمها الضغط نحو موضوع رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على شخصيات ومؤسسات داعمة لنظام الأسد إضافة الى موضوع تدهور الحالة الإنسانية في سوريا واعطائه الأولوية على أي أمر آخر وموضوع عودة اللاجئين وموضوع محاربة الإرهاب ووردت تصريحات لأطراف معارضة تتناغم مع إعطاء الأولوية للحالة الإنسانية في تجاهل مطلق من قبل الطرفين أن هذه الكوارث الإنسانية مردها وجود نظام الحكم الاستبدادي في السلطة وتغييرها يتطلب حتماً انهاء حقبة الحكم الشمولي. والأهم أن ثمرة هذه الجولة هي أن كلا من الطرفين المُشكلين لهذه اللجنة المُصغرة قدم رؤية كاملة لمسار ((المبادئ الوطنية)) من منظوره.

وفيما يلي محاولة اضاءة على نقاط وردت ضمن الاوراق المقدمة وقد تستحق الوقوف عندها ونقاشها من كافة الجهات المعنية.

ورقة هيئة التفاوض:

— جاءت ورقة هيئة التفاوض تركز في مُقدمتها نحو مؤتمر سوتشي وليس نحو القرار الدولي 2254 والذي على أساسه تمت الدعوة لانعقاد واطلاق اللجنة الدستورية من قبل المبعوث الدولي ومنحها صلاحياتها كما ورد بوضوح في المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية التي انطلقت بتيسير من الأمم المتحدة في جنيف والتي نصت “أن الدعوة للجنة الدستورية تتم بموجب التفويض الممنوح للمبعوث الدولي في قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015)، بما في ذلك تسهيل المفاوضات السورية- السورية، ومنها وضع مسار لصياغة دستور جديد تجرى، بناءً عليه،



انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي؛ ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية السورية”

– طرحت ورقة هيئة التفاوض مصطلحات فضفاضة لتثبيت ما سُمي ضمنها بالهوية الوطنية والتي تفترض جدلاً وجود التعايش بين المكونات السورية بعيداً عن الاعتراف بواقع ما جرى في النصف قرن الماضية من انتهاكات وممارسات دمرت المجتمع السوري، ويعيداً عن الاعتراف بواقع الحال اليوم، بعد عقد من صراع دامي بين السوريين، من انقسام مجتمعي في سوريا وبعيداً عن تثبيت الهوية السورية التعددية التي قد تستطيع حمل المرحلة القادمة كجسور تمتد بين المكونات السورية لبناء حالة استقرار فعلية بعد تثبيت حقيقي للأمن وسيادة القانون وتطبيق حقوق الانسان.

– كما ابتعدت ورقة هيئة التفاوض عن تثبيت مسار القرارات الدولية القاضية بعملية التغيير السياسي كمسار رئيسي لوصول الشعب السوري لبناء مستقبله، بما يناقض أيضاً المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للجنة الداخلية للجنة الدستورية والتي تركز على هذه القرارات الدولية.

– كما أشارت ورقة هيئة التفاوض لموضوع الإرهاب دون التفصيل بالجهات المتعددة المسؤولة عنه ودون شرح دور النظام كمنتج ومتفاعل مع هذه المنظمات الإرهابية.

– جاء بند عودة اللاجئين في ورقة هيئة التفاوض ضبابي لا يرتبط بعملية التغيير السياسي الجدي بل يطالب بتأمين ظروف وآليات لعودة طوعية وآمن وكرامة مع مقترحات لتشكيل هيئات مستقلة للمهجرين ولحقوق الانسان ويمكن اعتبار مقترح تشكيل هذه الهيئات المستقلة مقترح عملي ومطلب ايجابي قابل للتطبيق بعد انجاز عملية التغيير السياسي التي انطلقت على أساسها هذه العملية الدستورية.

ورقة الوفد الموفد من قبل النظام:

— جاءت ورقة الوفد الموفد من قبل الحكومة تدين الإرهاب والجهات المنتجة له والدول الراعية له بصورة جزئية متجاهلة كل ما يتعلق بنظام الأسد ودور حلفائه في انتاج الإرهاب ودعمه وتسهيل مروره للأراضي السورية وتتجاهل ذكر تواطؤ النظام مع تنظيمات ارهابية كداعش والنصرة ووجود مليشيات إرهابية مقابلة ومكافئة لهم يدعمها حليفه الإيراني وعصابات ومرتزة يدعمها حليف النظام الروسي وهم من كافة الجنسيات يدافعون عن وجوده بالسلطة ضد إرادة الشعب السوري.

— كما تمت ادانة وجود احتلال خارجي لسوريا بشكل جزئي مستثنياً وجود المليشيات والقوى المسلحة والمرتزة التابعة لدول حليفة للنظام.

— كما جاءت هذه الورقة تصبغها منهجية حزب البعث المستمرة بالتخوين والاتهامات بالانفصالية، كذريعة للتخلي عن الهوية التعددية والاعتراف بها وتثبيت الحقوق المرتبطة بوجودها، واظهار السوريين بمظهر متشدد ورافض لآخر، في حين لا يوجد أي مكون سياسي سوري معارض يطالب بالانفصال عن الاراضي السورية.

— كما طرحت ورقة الوفد الموفد من قبل الحكومة مفهوماً فضفاضاً عن الهوية الوطنية، بعيداً عن الاعتراف بالهوية السورية التعددية القادرة على حمل المستقبل والضلع ببناء جسور حقيقة تضمن الاستقرار والأمن للسوريين.

— كذلك ركزت على موضوع إعادة اللاجئين بمعزل عن انجاز عملية الانتقال السياسي وبإعطاء الأولوية لمعالجة الكوارث الإنسانية، في تجاهل كامل لارتباط هذه الأوضاع بحالة وجود حكم شمولي استبدادي، لا يمكن انتهاؤها الا بانتهاج المسببات.

لا بد أن ختام هذه المرحلة أظهر تناغماً لا يمكن إهماله على عدة محاور بين مواقف الجهتين المُشكلتين للجنة المُصغرة للجنة الدستورية، على الأخص بما يتعلق بالابتعاد المتعمد عن ذكر القرارات الدولية القاضية بالتغيير السياسي في سوريا وبالتركيز على قضايا تُمنح الأولوية على حساب التغيير الجذري في حين أنها لا تُحلّ إلا به. وأخيراً هذا الإصرار الثنائي على فرض مفهوم الهوية الوطنية كهوية شمولية جديدة تصهر الجميع دون اعتراف فعلي بتعدداتهم، بهذه جميعها يبدو ان مسار ((المبادئ الوطنية)) حاول الهروب من استحقاق التغيير الجذري دون إدراك أنه استحقاق حتمي تفرضه جثامين منات ألوف السوريين من كافة الأطراف ومثلهم من المختفين القسريين لدى كافة الجهات وأضعافهم من اللاجئين المشردين في العراق دوناً عن الظواهر الهمجية والارهابية التي صدرتها وصنعتها الحقبة الماضية بكافة أطرها السياسية والاجتماعية المؤطرة للمجتمع، هذه المنظومة بمجملها لا تشكل خطراً على السوريين وحسب بل خطر على أمن العالم اجمع وفي ذلك خلاصة الأمر.

## الانتخابات بين هدف الدستور الجديد وشبح انقسام سوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2021/01/06

الموقع: نواة

يسعى الاسد جاهداً للتظاهر بأن شيئاً لم يتغير في العقد الماضي من الزمن، رغم أن مسار التغيير باتت بوصلته واضحة وتصب حتماً في مصلحة شعوب المنطقة جميعها وليس فقط الشعب السوري، الا أن حالة الانفصال عن الواقع والتشبث بالسلطوية والتمسك بكرسي الحكم لازالت من سمات الاسد في توافق كامل مع المنظومة الايديولوجية التي اوصلته لهذا الموقع واوصلت سوريا لهذا الخراب.

فراه اليوم يعمل على التحضير لانتخابات رئاسية جديدة رغم أن القرار الدولي ٢٢٥٤ ينص بوضوح أن دعم الانتخابات في سوريا مرتبط بوجود دستور جديد، هذا القرار الدولي الذي توافقت عليه جميع الدول المنضوية بالعملية السياسية السورية بما فيها حلفاء النظام وضامنيه في العملية الدستورية، ووافق عليه النظام ايضاً بانخراطه والتزامه ضمن اللجنة الدستورية التي انطلقت تحت رعاية الامم المتحدة في جنيف وفق مسار الانتقال السياسي وارتكازاً على القرار الدولي ٢٢٥٤ والمتضمن لبند ينص على دعم انتخابات حرة ونزيهة تجري عملاً بالدستور الجديد، على عكس ما صرح ويصرح ممثلو النظام عبر عدة منابر بأن الانتخابات لا صلة لها بالعملية الدستورية، بل هي وفق القرار المعني مرتبطة بالوصول لدستور جديد.

ذلك يعني على اقل تقدير بأن أي انتخابات تجري قبل الوصول لدستور جديد لن تكون مدعومة من الدول التي توافقت على القرار المذكور مما يعني أيضاً، نظرياً على الاقل، أن الانتخابات، إن جرت وأفضت الى انتخاب الأسد لسبعة سنين عجاف اخرى، لن تلقى الشرعية من المجتمع الدولي ولا حتى من الدول الداعمة له .

لكن ذلك لا يعني ان الاسد لن يسعى لإجراء هذه الانتخابات بل وكما اعتاد على التلاعب لنصف قرن من الزمن سيعمل، ان اتيح له الامر، على التلاعب عبر عدة احتمالات أولها هو سعيه لوضع دستور معدل كنسخة موازية لدساتير ١٩٧٣ و ٢٠١٢ دون اي تغيير جذري وفعلي يسمح بانتهاء حقبة الشمولية والقمع في سوريا والاعتماد على هذه النسخة لإعادة انتخابه، رغم ان هذا السيناريو صعب التحقق لكنه من غير المستبعد ان يسعى الأسد له اذا استطاع خلق حالة من التواطؤ حول هذا السياق مع بعض اطراف اللجنة الدستورية ويحاول عبر ذلك تفادي نقض شرعية انتخاباته المزعومة.

أما في حال لم ينجح بوضع دستور معدل يعيد تأهيله واجراء الانتخابات في موعدها فقد يعمد الى المتابعة بوضعية الرأس في الرمال مدعيًا ان لا صلة تذكر بين الدستور والانتخابات ويعيد تأهيل نفسه بناء على دستور عام ٢٠١٢ وهو الدستور المصاغ ليمنحه السلطة المطلقة والابدية والمركزية بالتحكم بكافة مفاصل وسلطات الدولة، وهو بهذه الحال مهدد بعدم الحصول على شرعية للانتخابات التي سيجريها وانعدام هذه الشرعية لن يكون على الصعيد الدولي وحسب بل على الصعيد الداخلي اي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والتي تقع تحت هيمنة قوى أخرى، هذه القوى في حال عدم اعترافها بشرعية انتخابات النظام يمكنها اعتبار أن المناطق الخاضعة تحت هيمنتها قادرة على التوجه بمسارات أخرى مفتوحة لتنظيم امورها وادارتها بشكل محلي.

هذه السيناريوهات أو سواها من محاولات التلاعب وحالة الانكار السياسي المتبعة في منهج الكذب الاسدي لن تؤدي الا لترسيخ واقع انقسام سوريا، فالיום وعلى مساحة واسعة من المناطق الخارجة عن سيطرة الاسد والتي يعيش فيها ما يقارب نصف الشعب السوري تعتبر العودة لما قبل آذار ٢٠١١ أمر لا يرد في قواميس السياسيين ولا المواطنين ولا الفاعلين في المجتمع

المدني بل هو بمثابة العودة لحكم الاعدام لمن استطاع كسر حواجز السجن والنجاة بحياته.

لا انتخابات شفافة ونزيهة منذ نصف قرن في سوريا ولمزيد من المصادقية فلا شرعية لأي انتخابات جرت خلال هذه الحقبة ولا انتخابات ممكنة في العام القادم او المستقبل السوري عموماً دون عقد اجتماعي جديد ينطلق من واقع سوريا اليوم ويأخذ بعين الاعتبار متطلبات التناغم المجتمعي المطلوب ومتطلبات تحقيق الامن والاستقرار لجميع السوريين ومتطلبات الحفاظ على وحدة سوريا من منطلق عدم امكانية اي جزء منها بالاستمرارية منفصلاً عن جواره أو معادياً أو محارباً له، ثوابت علينا احترامها لنضمن السير قدماً في عملية التغيير السياسي .

دستور جديد يحقق مطالب التغيير السياسي هو الهدف الذي يضمن تحقيق مطالب الثورة السورية وعدم الانتفاخ عليها من اي جهة، فلا تغيير ممكن في ظل دستور يقيد السلطة بيد جهة شمولية ويلغي وجود شعب كامل، دستور جديد يتطلب بدوره تفعيل حقيقي لعمل اللجنة الدستورية بعد تقييم وتقويم آلية عملها التي اثبتت عدم فاعلية خلال العام المنصرم ولم تفضي الا الى اوراق تدور في فلك الدساتير السابقة، دون دستور جديد اي انتخابات يجريها الاسد لا شرعية لها الا في نطاق دائرة الاسد نفسه، الدائرة التي ارتكبت جرائم انتهاك للإنسانية بحق الشعب السوري وفرضت عليها عزلة سياسية واقتصادية مُحقة، شرعية هذه الدائرة لا تتجاوز حدودها أما سوريا فستبقى تحت وطأة الدمار والمعاناة الى أن يكتب السوريون عقدهم الاجتماعي الذي يعيد لها امكانية الحياة.

## الاسد يدعو الى دمشق لكتابة الدستور بيد إيرانية!

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2029/11/05

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لابد أن يكون هناك هدف عظيم، محرك ودافع لخوض المستنقعات، لا بد أن يكون هناك قضية عادلة ولا بد من مسار نحو مركز الثقل، الوسط دائماً الذي تسير به واليه دون دليل ودون خرائط.

يكفي أن نعلم دمشق هي نقطة مستقر لكل من يسعى على درب الآلام السوري منذ عشر سنوات لنفهم هذا الصراع بين سحب الدستور الى دمشق او وضع دستور يحرر دمشق ومعها سوريا من أقصى شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها.

هذا الإصرار لبشار الاسد وحليفه الإيراني بميليشياته الطائفية بالتحصن في مركز الثقل، مدركاً إمكانية المكان ورمزيته يحوله اليوم عبر وفود اللجنة الدستورية الى مطلب: عودوا الى دمشق ان اردتم الحصول على تغيير دستوري

فهناك كل ما يجري هو تحت شرعيته المزيفة، لا تصويت سري ممكن ولا حصانة ممكنة، هناك حيث لن يولد الا توأم لدستور عام ٢٠١٢ إن لم يكن أكثر منه تركيزاً للسلطة بيد الاسد. هذا الدستور الذي يعول عليه الأمل شريحة كبيرة من السوريين والذي قد جمع مشروع كتابته، تحت قبة واحدة مئة وخمسين سوري هل يتم وأده على يد دعوة مشبوهة الى دمشق التي تغم حريتها عباءة إيران وعينها.

ما الذي يجعل الاسد بهذه الثقة بدعوته؟

بداية هو ضعف الموقف الدولي الداعم للثورة السورية والمتمثل اليوم بالمحور الغربي من جهة والمفعل عبر مسار الأمم المتحدة، وبالمحور التركي من جهة أخرى والضمانات التي جرت عبر سلسلة مؤتمرات أستانة الى مستقرها

شبه النهائي بالعملية العسكرية بالشراكة مع روسيا والتي تحل تدريجياً مكان غياب حليف الاسد الاول والأقوى دعماً له ايران الحليف العضوي فكرياً والغير قابل عن التخلي عن عائلة الاسد والذي يتم تغييره تدريجياً من الساحة السورية لصالح روسيا حليفاً وحيداً فهل يقلق ذلك بشار الأسد؟

هذا القلق الذي بدا واضحاً في مقابلته الاخيرة، التي تبرأ بها من التمثيل الرسمي لوفد حكومي في العملية الدستورية، واقتصر على تسميتهم بوفد مدعوم من نفس الجو السياسي..

هذا القلق الذي يدفع بكامل وفده للتمترس خلف مؤتمر سوتشي برعاية الثلاثي ايران وتركيا وروسيا وبالتهرب المباشر من مرجعية جنيف ومسار الأمم المتحدة، برعاية أميركية، تركية وروسية.

استبدال الحلفاء هذا الذي يميل بالكفة بعيداً عن ما تطاله يد ايران وأقرب لما تطاله يد السوريين ممن نهضوا بالثورة السورية من يومها الاول، انقلاب في المعايير السياسية وخروج عن مسارات محسوبة للأسد تجعل من التعطيل وسيلة: ساعتين عمل باليوم، أي ان كل عضو من اللجنة سيتكلم دقيقتين ونصف فقط في اليوم ليصل الدور للجميع ويتكلم بالمجمل ١٢ دقيقة ونصف في أسبوع عمل كامل.. أي إنجاز سيتحقق؟ لا وبإل أسبوع راحة وأسبوع عمل ومضاعفة الأعباء المالية من تنقلات وسفر على عاتق الأمم المتحدة .. أي تعطيل وشلل؟ أما المقايضة فهي بسحب الدستور الى دمشق سلاحاً لإعادة المعادلة لحضن يطمئن له ولبقائه.



أما في دمشق فلدَى النظام أساساً ٨٠ عضو ماذا عن مواقف الاعضاء الحاملين لفكر التغيير الجذري، بالمجمل ٧٠ عضو، كم منهم سيقبل بالعودة؟ وهل ينجح النظام وإيران بعقد نصاب ال ١١٣ المطلوب أي بسحب ٣٣ عضو من صفوفنا لدمشق، ليعيد الامر برمته للصفر الاول. كم نسبة ثقتنا بالسبعين؟ هل سينجح باستمالة نصف هذا النصاب المعارض وافشال أي مستقبل للعملية الدستورية وفق جنيف أم سيصمد اكثر من الثلثين من أصواتنا؟ هل اعتمادنا على سخور أم على رمال متحركة في هذا التحدي الذي قد يكون الالم في تحقيق ما بقي لنا من استحقاق التغيير.

لا عودة الى دمشق قبل خروج الاسد منها، لا تصافحوا ولا تكونوا بوفد سيصافح، معظم من كانوا في جنيف قادمين من دمشق هم ممن لم يشاركوا في انتهاكات ضد الانسانية أما من يقبع هناك فهو من نظم، وحرك وخطط وليس أبداً كما روج له بعض وفده المدعوم، بكونه "الرئيس الشاب" الذي أعجبه السلطة فتمسك بها وتعتت وتلك هي كل الحكاية، بل هو سليل اجرام حافظ الأسد، وربيب إيران ومتهم بحياة مليون سوري.

فتمسكوا جيداً بمبادئكم ولا تتخلوا، لا استشارة لزامن في هذا الخيار ولا لممول مدني أو سياسي، استفتوا دمشق هل تحت حكم إيران والأسد نتركها؟ أم بأيدي أبنائها نعيدها بمسار يضمن الانتقال السياسي ولا نعود لها قبله واعدين وحاملين لنهوض انساني طال غيابه عن حجارتها وأبوابها المُنظرة.

البوصلت، عن سوريا في السياسة

الدولية

نحو سياسة عالمية تحترم الحياة

و سميرة مبيض

## سوريا جسر العبور للشرق الحديث

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 05/04/2018

الموقع: الرافد

تظهر التحولات القادمة على الشرق الأوسط جارفة، وهي وان كانت مطلباً دولياً متعلقاً بضرورة انتهاء حقبة وبدء أخرى جديدة أكثر حداثة، ربما، في هذا الجزء الحيوي من العالم، ووفق معطيات عديدة أدت لإطلاق هذه الديناميكية المتسارعة بما يتوافق مع الأطر المتاحة لشعوب هذه المنطقة، لكنها كانت كارثية النتائج الى هذا الحين، ولا يمكننا القول الا أن طرقةً أخرى أقل دموية وأكثر وعياً وأبعد نظراً كانت ستؤدي لعبور المنطقة نحو الحداثة لكن الواقع المتردي اليوم يطرح التساؤل الجدي حول المستقبل.

وربما تشكل سوريا سلسلة مرئية لتغيير النموذج الاجتماعي/ الجغرافي في هذه المنطقة، وقد تكون الدرجة الصفر هي ما قام به نظام الأسد، من تكسير الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع ومكوناته وإحلال الشك بدل الثقة والتنافس بدل التضامن، وتمييز فئات المجتمع على أساس طائفي وخلق الكره والريبة بين صفوفهم. وبالإضافة الى ذراعه الأمني كان ذراعه الديني المتطرف شديد الفاعلية أيضاً في تخريب العقول والنفوس.

أما في خضام الحراك الشعبي الأول، آذار لعام ألفين وأحد عشر، فقد انطلقت الأصوات بصرخة واحدة، حرية، لكن كان لا بد من اتاحة الزمن واتاحة الخيارات لفرز الاصطفافات الأولى وكشف الغطاء عن تجليات شعب بقي خمسين عاماً تحت تأثير وهيمنة الأسد.

وبما أن الاصطفاف لا يحصل دون وجود أقطاب جاذبة، فكان أن ظهرت الأقطاب مزودة بالمال والسلطة على مختلف الصعد الأيديولوجية فكانت اصطفافات المرحلة الأولى، منها المسلحة وراء أقطاب من أمراء حرب وقادة دينيين تتدرج على سلم الايديولوجية الدينية ومنها أقطاب مسلحة مرتبطة بالولاء المطلق لشخص الأسد بما يمثله من رمزية وسلطوية متطرفة، ومنها أقطاب ميليشيات علمانية ومجموعات مسلحة على خلفيات قومية كلاهما على تدرج الطيف أيضاً.

أقطاب أخرى مزودة بالمال والسلطة ظهرت على الصعد الفكرية أيضاً، شاملة الطيف الأيديولوجي كاملاً من أقصى اليسار الى أقصى اليمين تجمع وراءها اصطفافات فكرية وفرز فاعل ومستمر، في نفس السياق ظهرت أقطاب المجتمع المدني مزودة بالمال والسلطة هي الأخرى لفرز الاصطفافات ضمن عمليات التعليم والتنمية المجتمعية.

خمس سنوات تقريباً تُركت بها الاصطفافات تتشكل وتُقَدِّد الاتجاهات الأيديولوجية لمعظم السوريين وظهرت شروحات المجتمع واضحة دون تجميل، وبدأ انقسام المجتمع بعد أن حُلِّقت الاستقطابات كتل متجانسة.

بدءاً من مجتمع سماه الأسد بأنه لا متجانس مستخدماً مصطلح اللاتجانس متقصداً به التنافر أي الاختلاف بمعناه السلبي ذو الأثر المتضارب وغير القابل للتوافق بين الأطراف، بينما كان المجتمع السوري، قبل الأسد، يوصف بالتنوع وهو الاختلاف بمعناه الإيجابي وظيفياً بين أطراف قادرة على التفاعل فيما بينها بما يعطي قيمة مضافة لكل منها. أما التجانس هنا والذي طلبه وسعى له الأسد مؤخراً يأتي بمعنى التشابه القسري المطلق بعيداً عن أي تجاذب وتبادل.

ويكمن التحدي اليوم في أن يكون النظام قد نجح بتحويل المجتمع، من متنوع الى لامتجانس خلال العقود الخمسة الماضية وأن يكون قد نجح بعد ذلك في خلق مجتمعات ضيقة متجانسة عبر عملية الاستقطاب في ظروف شديدة

القسوة على جميع المكونات ولمدة سبع سنوات الى أن تأخذ مرحلة تشكلها الأخيرة عبر التهجير القسري والتغيير الديمغرافي.

لكن هذه التكتلات الجديدة المتشكلة تبدو أداة لصراع أوسع على المقياس المكاني و الزماني فلا يبدو أن الأمر سيقف عند هذا الحد من الاصطفافات والقادم سيتجاوز حدود سوريا وسيتجاوز مسألة وجود الأسد من عدمه، فقد يظهر الاستقطاب المستقبلي على محاور عالمية سيراً بالشرق الأوسط نحو شكله الجديد، الأول هو محور الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في العالم الغربي و من دول المنطقة و بعض من دول الخليج و المحور الثاني و هو المحور الإيراني وحلفاء ايران من دول المنطقة ومنهم مناطق الأسد في سوريا ومناطق حزب الله في لبنان و ربما ينضم له كلاً من تركيا وقطر ليس بحكم توافق أيديولوجي بين دول هذا المحور بل بحكم الاصطفاف الحتمي بوجه المحور المقابل، و محور ثالث يضم روسيا و دولاً من الشرق الأقصى ليشكل ثقلًا متغيراً على المحاور المتصارعة بحسب احتياجات و مصالح كل مرحلة.

قد لا يذهب أي من المحاور الخارجية نحو الوقوف في صف فئة شرق أوسطية ضد الأخرى، من قوميات وأديان ومذاهب. بل هو دفع نحو الوصول لمرحلة المُستقر في مسار الشرق الأوسط بشكله الجديد بحيث تجد فيه الصراعات حلاً ضمن منظومة أكبر، وتحلُّ فيه كتل صماء غير وظيفية وتُفتح فيه آفاق جديدة على مدى العقود القادمة وهي عقود محكومة بالصراع على الموارد والمياه والطاقة. تبقى المخاوف على سوريا الواقعة في مركز التغيير هنا على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد المكونات الاجتماعية و هي التي دفع أبنائها الثمن الأكبر من دمار و تهجير و المسؤولية الأهم التي تقع على عاتق المعنيين بالشأن السوري هي إيجاد مكان للسوريين و دور لمصلحتهم في مستقبل المنطقة و هم المُشكّلين من جميع مكوناتها دون استثناء و لهم كل الحق و

الأهلية ليكونوا جزءاً ايجابياً من ديناميكية التغيير الشرق أوسطي و تكون سوريا جسراً و ليس أنقاضاً للعبور نحوه مع استبعاد أي نظام استبدادي قمعي من على كاهلها في أي خطوة قادمة خصيصاً ان سعت نحو الحداثة و التطور كما يُفترض به الحال.

## سوريا في منظور آخر

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 23/04/2018

الموقع: رؤية سورية

لنقف اليوم في زاوية مختلفة للنظر الى سوريا، من المقياس الجغرافي والديمقراطي الأوسع، لنلاحظ على خريطة العالم، بلداً يشكل عدد سكانه نسبة لا تصل الى واحد بالمئة بل أنها بالتحديد 0.24 بالمئة من سكان العالم اي اقل من ثلاثة افراد سوريين من كل ألف انسان يعيش على الارض وتشكل مساحة هذا البلد، الذي يشغل اليوم العالم بأخباره كما لو انه يمتد على نصف الكوكب، 0.12 بالمئة فقط من مساحة الأرض التي يأهلها الانسان وذلك قبل قضم أي أجزاء جديدة من سوريا.

ان تعمقنا أكثر فيما تواجهه هذه المجموعة البشرية، يتضح سريعاً أن المواجهة تبدو هزلية كمشهد من كوميديا سوداء، بالمقياس الكمي، العسكري والسياسي للأمر فالسوريون اليوم بمواجهة سيطرة أقطاب يزيد مجموع سكانها ومساحتها عشرين ضعفا عن بلدهم وبمقدرات مضاعفة عشرين مرة على جميع الصعد وهذا أمر يستحق التفكير به حين نعالج القضية السورية والتغييرات الجارية في المنطقة من هذا المنظور. فلا بد من دوافع لاتفاق هذه القوى للتورط بشكل أو بآخر في حرب دائرة على مساحة بهذا الصغر وعلى كتلة بشرية بهذا العدد.

قد توضح مناطق النفوذ الحالية الصورة بشكل أكبر للسوريين على الأخص أنها تأتي في سياق زمني لعصر يتجه نحو سياسة سيطرة الاقطاب الكبيرة على حساب الاطر المحلية الأصغر والأكثر تنوعاً، فهذه الأقطاب كتل تسهل ادارتها

والتحكم بها والتنبؤ بما ستؤول اليه لاحقاً، وقد نقرأ في هذا السياق أيضاً تفسيراً على السؤال المتكرر للسوريين عن تغييبهم عن أي قرار يُتخذ حول الشأن السوري وحصر ذلك بقوى مهيمنة على كل فئة سواء مما تبقى من المعارضة أو ما تبقى من النظام.

لكن ذلك لا يأتي بإطار منفصل بحد ذاته أو متعلق بسوريا فقط بل يُقرأ أيضاً ضمن مسار خطى البشرية المتسارعة نحو ثمان مليار انسان على سطح كوكب الأرض وفي ظل صراع متنامي على الطاقة والموارد وعلى المساحات القابلة للحياة وفي ظل الاحتباس الحراري الذي سيحول مناطق واسعة الى أمكنة مقفلة خلال فترة قصيرة، نسبة للمقياس الزمني للبشرية، يبدو المشهد كجزء من إعادة توزيع سكاني وإعادة توزيع موارد ومراكز استثمار اقتصادي في هذه المنطقة .

لا تأتي هذه القراءات من فراغ للأسف بل تدعمها وقائع استثمار قائمة على الأراضي السورية، على توازن مع عمليات تدمير مدن كاملة يقتل فيها مئات الألوف من البشر ويهجّر الملايين خارج أرضهم وتظهرها وقائع أخرى تتمثل بالسعي للبدء بعملية إعادة اعمار قبل البدء بعملية محاسبة وعدالة انتقالية، وقبل أي تصويب للوضع السياسي أو الانساني القائم.

كل ذلك يحصل أمام عجز كامل للتفكير العقلاني السليم على فرض أي تقويم على المشهد، وما يحصل يُهدد فعلياً وبشكل جدي مفهومي أساسيين قامت عليه المجتمعات الإنسانية وانتظمت وهما: مفهوم الالتزام بالقانون ومفهوم احترام الحياة البشرية. فالسوريون يواجهون اليوم استيلاء صريح على أراضيهم مترافق بتغيير فج للقوانين المحلية وبالنتغاضي عن جرائم تجري بحقهم وبنتغيب واضح للقوانين الدولية التي وُضعت لحماية الشعوب والمستجد تاريخياً في الأمر أنه يحصل دون حرب رسمية معلنة على هذا البلد، ودون



اعلان احتلال رسمي لها بل هو استنفاد كامل للموارد البشرية والمكانية المرتبطة وتجنيدھا لخدمة أطراف خارجية مسيطرة .

ضمن مسار انطلق في هذه المنطقة ليصل لمستقر نهائي عاجلاً أم آجلاً. لكن هل من تعامي عن الأثر البعيد المدى لهذه العجلة التي مرت فوق مآسي لا تعد ولا تُحصى، كيف لنا أن يتوقع ذلك ونحن في هذا الحاضر نشهد احياء لذكرى مجازر حصلت منذ عقود، ثم والأهم هل بإمكاننا الامتناع عن التفكير عن أثر هذه الموجة على الصعيد العالمي، عندما يفقد صك الملكية قيمته بقرار جانر أو عندما تفقد المطالبة بالعدالة أي صدقية في مواجهة تزايد وتصاعد العنف على المستوى العالمي.

لا بد من التذكير هنا أيضاً الى أننا نتجه لعالم أكثر تسلحاً، ونتجه أيضاً الى أسلحة أكثر قدرة على الدمار والقتل، ونتجه الى موارد أقل وفرة ونتجه الى استهلاك أكبر، وقد تكون الحرب في سوريا، على هول مصابنا، أقل مما سيراه العالم مستقبلاً .

ليس في هذه الرؤية مدعاة للتشاوم بل هي دعوة للتعمق في محرك ما يحصل وهو قد تجاوز كل منطق وعقلانية وأصبح فيه كل سوري أداة تُحرَّك في سياق آخر، هي دعوة للتفكير بحلول جذرية تُفند الأسباب وتطرح الحلول التي باتت تتعلق بمصائر شعوب والتي لا يمكن تسليمها بالمطلق الى قوة السلاح، وقوة السيطرة وقوة النفوذ بل هي ان لم تحتفظ بميزان العدالة وميزان التشاركية وميزان الوعي والادراك السليم فلن تؤدي أي من هذه الأدوات مهمتها في حفظ أمن العالم وسلامه.

## خارطة الأقاليم السبع لسوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/11/25

الموقع: مدونة لمحة من فكري

الخرائط تتكلم وهي في الكثير من الأحيان أبلغ كلاماً من منات الصفحات، وما هي خارطة مستقبل سوريا تتبلور وُطرح منذ شهر نيسان لعام ألفين وثمانين عشر عبر هيئة التخطيط الإقليمي وهي مؤسسة سورية رسمية تعرف نفسها بكونها تتابع الأعمال المتعلقة ببناء قواعد بيانات نظم المعلومات الإقليمية المكانية والإشراف على المتابعة وتحليل بيانات التنمية المكانية ومن مهامها الرئيسية بحسب موقعها الرسمي بأنها تضع آلية العمل بالأقاليم التخطيطية والأقاليم ذات الطابع الخاص ومتابعة العمل فيها.

فما هي هذه الأقاليم التي ترسم وجه مستقبل سوريا وما الذي تفصحه عن الارتباطات السياسية لها.

تتألف سوريا بحسب المخطط المقترح من سبعة أقاليم وهي موضحة بالخارطة المرفقة المستمدة من خارطة هيئة التخطيط الإقليمي، المتاحة على الرابط التالي، مع إضافة المحافظات لتسهيل القراءة. وهذه الأقاليم هي:

الإقليم الشرقي ويضم محافظات الرقة والحسكة ودير الزور

الإقليم الشمالي ويضم محافظتي حلب وادلب

الإقليم الساحلي ويضم محافظتي طرطوس واللاذقية

الإقليم الأوسط ويضم جزء من حماة وجزء من حمص وجزء من ريف دمشق  
الإقليم الجنوبي ويضم محافظات درعا والقنيطرة والسويداء وجزء من ريف  
دمشق

إقليم البادية ويضم جزء من حماة وجزء من حمص وجزء من ريف دمشق  
وأخيراً إقليم دمشق الكبرى ويضم محافظة دمشق وجزء من ريف دمشق  
في واقع الأمر ومن وجهة نظر علمية فإن هذه الأقاليم تتناسق فعلياً مع  
المعطيات المختلفة المُشكّلة لها كما تطرح الهيئة المعنية، بكونها مناطق  
متجانسة من وجهة نظر المعطيات الطبيعية والخصائص الفيزيائية والاقتصادية  
أي النشاطات الاقتصادية المهيمنة لكل منها.

لكن من وجهة نظر اجتماعية وسياسية تطرح هذه الخريطة نقطة تتوجب الكثير  
من الحذر في التعاطي معها، وهي باعتبار هذه المناطق متجانسة من النواحي  
الاجتماعية-الثقافية أي في ترسيخ واضح للانتقال من المفهوم المكاني المتنوع  
ثقافياً ودينياً إلى مفهوم الكتل المتجانسة، والمقصود هنا هو التجانس الديني  
والقومي في السياق السوري .

أي أننا انتقلنا فعلياً من سوريا بلد التنوع إلى قطاعات مذهبية/ قومية ذات  
ارتباط مصالح مشتركة لكل منها بدول إقليمية أو دولية وهي:

قطاع شمالي سني. متقارب مع الجوار التركي

قطاع ساحلي علوي/ وبنسبة أقل من المسيحيين. متقارب مع روسيا

قطاع شرقي ذو اختلاط قومي / كردي، سرياني، عربي متقارب مع دول الغرب  
ومع الجوار العراقي .

قطاع جنوبي درزي/ سني متقارب مع الاردن

قطاع أوسط سني/ شيعي، تسعى إيران وميليشياتها الممتدة في لبنان للسيطرة عليه

قطاع البادية بكثافة سكانية قليلة

قطاع دمشق الكبرى والذي تسعى للهيمنة عليه إيران بقوة مع وجود مقاومة ومحاولات لإجهاض هذا المشروع من قبل دول عربية.

أما الخطورة التي يمكننا من قراءة أولية الإشارة لها في هذا السياق فهي تكمن في نقطتين:

الأولى أن هذه القطاعات مُحدثّة نتيجة حرب طويلة الأمد تم بها تهجير قسري ونقل كتل بشرية من مكان نشأتها الأصلي لمناطق أخرى بالإضافة الى حدوث اقتتال عنيف بيني أدى الى وجود نزعة عدوانية فيما بين سكان هذه القطاعات الثانية أن الارتباط الإقليمي والدولي لكل من هذه القطاعات يقع بين توجهات ودولية سياسية متخالفة ومتباينة فيما بينها قد تترجم خلافاتها لحروب على الأرض السورية وباستخدام الوقود البشري السوري كما كان عليه الأمر طيلة السنوات الماضية.

فبالرغم من أن الخارطة تدخل في مشروع الشرق الأوسط بشكله الجديد، و الذي يُفترض به أن يحقق السلام و الامن في المنطقة، لكن مسار الوصول لها و فرضها القسري على عربة الحراك السلمي لشعب طالب بمطالب محقة و ادخال كل تلك العوامل الخارجية بالقوة و بوسائل شديدة العنف دون رادع و لا ضابط يميل بالكفة نحو ما يحول عن استقرار المنطقة على الأخص ما أتيح لإيران من استغلاله عبر هذه الفوضى لاختراق المنطقة أكثر و التمكن بها و عدم توقفها عند حدود القطاع الأوسط و دمشق الكبرى الساعية لهما بل سعيها

لقلقلة لبنان عبر هذا الحصار الجغرافي الذي تحققه تدريجياً مما ينبىء بمفعول عكسي قد يؤدي الى حروب طويلة الأمد في المنطقة

وأخيراً، تبدو الخارطة كالفصل الأخير في وجه سوريا الذي أنهكته الحرب، واجبنا كسوريين يحملون الهم الوطني، ولا يسمح لهم ما يمتلكونه من أدوات وقدرة على التأثير من تغيير هذا الواقع، لكن كل بذل كل جهد ممكن لاستمرارها بالحياة واستعادة عافيتها، والتخلص من أقطاب التطرف من نظام أمني، أو أحزاب دينية أو قومية

## التقارب الأميركي التركي، كيف نضمن مصالح السوريين؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/04/19

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

تدخل ديناميكية المشهد السوري في مرحلة جديدة على قدر عالٍ من الأهمية، يحدد طابع ومعالم المسار القادم وهو التقارب بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا بما يخص الشأن السوري، وهو أمر حتمي الحصول للتوجه لإيجاد حل سوري بحكم وجود هيمنة عسكرية وسياسية للدولتين على مناطق جغرافية متقاربة تشمل الشمال السوري بجناحيه شرقي وغربي الفرات.

بغياب جسم سياسي سوري مستقل عن أي تبعية خارجية، ويكون هذه التبعية التي خضعت لها الأجسام السياسية السورية أثبتت بشكل قاطع وضع أولويات الدول المهيمنة على حساب مصالح السوريين، وبحكم أن النظام خارج معادلة النظر في مصلحة الشعب السوري فلا بد من اجتهادات سورية نحو ضمان هذه المصلحة.

سيكون المحور الأهم بين الدولتين هو الملف الكردي وبالأخص منطقة الإدارة الذاتية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوات سوريا الديمقراطية وبعد إجراء مفاوضات ولقاءات مباشرة مع النظام أدركت، ما كان بديهياً، وهو أن الإدارة الذاتية لهذه المناطق لن تحصل على أي من مطالبها وأن سقف النظام يقف عند العودة إلى ما قبل عام 2011، وأن مطلب الفيدرالية الذي تمسكت به في بداية الثورة ترفضه كافة الجهات السورية، نظاماً ومعارضةً، بحكم أنه مطلب غير قابل للتحقيق بعد صراع دام بين المناطق السورية ونظراً لجغرافية البلاد وتوزع منافذها ومواردها. وكانت الخطوة الإيجابية من قبل قسد ان حولت

مطالبها نحو دولة لامركزية بما هو أقرب للتقارب على خط وسطي مع باقي القوى السياسية السورية المعارضة وبما يوافق المصلحة الوطنية السورية. حيث أن العودة الى دولة مركزية كما كانت في عهد الأسد لا يوافق متطلبات الحداثة النهوض التنموي التي ينادي بها السوريون.

تبقى نقطة الخلاف الأهم، وهي وجود الأقطاب المتطرفة في كلا مناطق النفوذ، فصائل هيئة تحرير الشام في المنطقة التي تهيمن عليها تركيا و المعارضة وميليشيات حزب العمال الكردستاني في مناطق هيمنة قسد والقوات الأميركية وتقتضي المصلحة السورية هنا دون أدنى شك انتهاء هذه التشكيلات المسلحة والانخراط في جيش وطني غير مؤدلج لا مذهبياً ولا قومياً حيث يشكل حزب البي بي كي عنصر دخيل على الحالة السورية سواء عبر قياداته التركية أو عبر ايديولوجيته الأوجلانية أو عبر وسائله المسلحة في نشر وفرض هذه الأيديولوجية، من جهة مقابلة تشكل هتس وهي امتداد للنصرة وتوابعها عاملاً دخيلاً على الحالة السورية بتبعيتها الفكرية والأيديولوجية الإسلامية المتطرفة.

قد تتوصل الدولتان المهيمنتان على هذه القوى الى حلول، يُفترض على السوريين أن يسعوا للضغط بكافة السبل لتكون نحو انفكاك قسد عن حزب العمال الكردستاني لمصلحة سوريا وليس خوفاً على تركيا وتفكيك جميع الفصائل الإسلامية في منطقة ادلب ليس خوفاً على النظام منها بل لأن وجودها يهدد أمن السوريين جميعهم.

الوصول لشكل من الإدارة المحلية لكلا من هذه المناطق، تفوقها الكفاءات والكوادر السورية المدنية القادرة على العمل المنظم والبناء الفعلي بعيداً عن أي أيديولوجية عدائية دينية أو قومية هو الحل الأمثل لمستقبل سوريا على أن يرتبط بحل شامل لكامل الأراضي السورية عبر انتقال سياسي وتغيير جذري كي لا يتحول الى حلول محدودة الحدود تؤسس لأقاليم غير قابلة للتعاطي مع محيطها لاحقاً.

دوناً عن هذا الحل، وانجراراً مع المتهافتين للحرب مع هذه الجهة أو تلك أو مع المنضويين تحت جبهات متطرفة بهدف مذهبي أو قومي، فهو مسار نحو صراع طويل الأمد سيستهلك الشباب السوري والموارد السورية ولن يؤدي بنا الا الى مزيد من الخراب فالأطراف الدولية ستصل لتوافق يحقق مصالحها أولاً، تركيا في سعيها لأمنها القومي والولايات المتحدة الأميركية في ضمان مصالحها في المنطقة، أين مصلحة السوريين هنا؟ دعونا من المتهافتين فقد كفانا ولنسعى لتكون مصلحة السوريين هنا أولوية لا يمكن التغاضي عنها.

باريس



## أربعون بالمئة من الانتقال السياسي السوري.

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/07/22

*The Levant*: الموقع

يسيطر نظام الأسد اليوم، بشقيه الروسي والإيراني على ستين بالمئة من مساحة الأرض السورية تقريباً، في حين يخرج عن سيطرته أربعين بالمئة في شمال سوريا بين غربي وشرقي الفرات. لا تعتبر هذه المناطق خارج سيطرة النظام عسكرياً فقط بل أن السلطات السياسية المتحكمة فيهما هي سلطات جديدة نشأت وسيطرت بعد انطلاق الثورة السورية وهي الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية شمال شرق الفرات أما شمال غرب سوريا فيخضع لسلطتين هما "الحكومة المؤقتة" التابعة لـ"الإنتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، و "حكومة الإنقاذ" التابعة لـ"هيئة تحرير الشام".

انتقال سياسي قسري بلوي الذراع والصراع العسكري، انتقلت به السلطة من الأسد إلى سلطات أخرى، وذلك ليس بالأمر العابر البتة فهو انهاء جزئي لسيطرة الأسد على الأراضي السورية في مناطق ذات أهمية استراتيجية عظيمة للسوريين، لكنه ليس بالانتصار المنجز أيضاً، ليس لأنه لا يشمل كامل الأراضي السورية فحسب، بل لأن الاستقرار الداخلي في هذه المناطق ليس بالكامل بل لازال يعاني من اضطرابات ناجمة عن أمرين، الأول متعلق بالشرعية والثاني متعلق بالوصول لتوازن داخلي مقبول.

## اكتساب الشرعية وتحقيق التوازن

فيما يتعلق بالشرعية، والتي تستمد عادة من أربعة دعائم:

–الدعامة الأولى فيها هي الشرعية التي يمنحها الشعب ويعبر عنها بالانتخابات النزيهة.

–الدعامة الثانية هي اعتراف بقية الأحزاب السياسية المحلية ومنظمات المجتمع المدني بآلية وصول الحزب الحاكم ونشاطها ضمن تيارات رقابة و تقويم للسلطة.

–الدعامة الثالثة هي شرعية المجتمع الدولي والتي تأتي بناء على كل ما سبق.

–و الدعامة الرابعة هي شرعية استمرارية أي حكومة، بناء على قدرتها على تسيير مؤسسات الدولة وضبط الأمن والحفاظ على القانون و أملاك المواطنين و تسيير شؤون البلد من خدمات واحتياجات المواطنين.

بالنظر الى هذه الدعائم في المناطق التي خرجت بها السلطة من يد الأسد، نجد أن الشرعية ضمنها فُرضت بظروف الصراع والتسليح ولم تكتسب بعد، وتسيير شؤون المواطنين قائم على المساعدات الدولية وليس محلي، فإكتساب هذه الشرعية، منوط بمرحلة انتخابات نزيهة لانتخاب إدارات محلية مدنية سورية تستلم السلطة وإدارة شؤون المواطنين في أربعين بالمنة من الأراضي السورية لحين اكتمال الانتقال السياسي والوصول لحل في إطار سوري شامل.

إجراء مثل هذه الانتخابات ستعزز قيمة مكتسبة للسوريين في هذه المناطق، وتنهض بقيادات نابغة من إرادة المواطنين فيها، لكن ذلك لا يحصل بين ليلة وضحاها بل يتطلب وجود نشاطات سياسية سليمة تفرز تيارات سياسية سورية وطنية تقارب الشارع وتحقق رؤيته وقادرة على خلق مسار سوري شامل مع كافة الأطراف والمناطق السورية بعد انتهاء وجود الأسد فيما بقي من سوريا تحت سيطرته.

وذلك بدوره يتطلب ثلاث مرتكزات أساسية: الأول هو تعاون دولي واقليمي مع السوريين لتحقيق مثل هذا الخطوة السياسية، الثاني هو استبعاد أي توجهات متطرفة عدوانية تجاه السوريين من أي مكون والثالث هو وجود مرونة تغيير داخلي في الأطر السياسية الموجودة حالياً لتقارب تمثيل المجموعات البشرية في المناطق التي تتواجد بها.

هي مناطق خارج حكم الأسد، فما خطة السوريين لها؟ عدة سيناريوهات ممكن توقعها والاختيار بينها قرار سوري

الأسوأ هو أن تكون هذه المناطق مثال إدارات فاشلة متنازعة تسودها العشوائية والتشدد والانفلات، تتيح بذلك للأسد اظهار انتصارات وهمية بأن منهجه الاستبدادي القمعي هو المنتصر.

الأفضل هو السعي الحثيث المخلص على أن تكون هذه المناطق على قدر رؤية ومطالب السوريين بتحقيق نهضة مجتمعية، اقتصادية، سياسية وتحقق التغيير الجذري الذي ضحى لأجله كل سوري وتظهر إمكانية السوريين لبناء وإدارة بلدهم ونبذ التطرف وحوامله والتمسك بمسار الحداثة والنهوض الإنساني.

أما المسار الأخير فهو التجميد الفعلي لهذه المكتسبات والدوران في حلقات مفرغة في المكان والزمان، ورفض أي تقدم لحين تحقق الانتقال السياسي على منة بالمنة من الأراضي السورية وهو مسار يفرغ هذه المكتسبات من قيمتها ويجعلها هشة عرضة للفقدان لصالح الأسد.

#### دمشق كخطوة قادمة؟

تحقيق انتقال سياسي جذري مستحق نحو الحداثة والنهوض الإنساني وتطبيق حقوق المواطنين على أربعين بالمنة من الأراضي السورية هي خطوة حتمية نحو دمشق، برمزيتها كعاصمة جامعة لسوريا التعددية، والتي لازال الأسد يهيمن عليها بدعم الاحتلال الإيراني. فما سيتحقق في المناطق خارج سلطة النظام، أن نطلق المسار السليم سورياً ودولياً، هو الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي لا يستطيع النظام تحقيقه مهما بذل، بحكم بنيانه القائم على أولوية بقائه في السلطة مقابل القمع والتخريب المجتمعي والاقتصادي والسياسي ليبقى موالوه في قمم الخضوع.

## بين المحاور، هل تنجح تركيا بالحفاظ على التوازن؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/03/06

الموقع: بروكار برس

لا بد أن نتائج اجتماع الرئيسين التركي والروسي جاءت على عكس توقعات بعض السوريين، توقعات استندت على التصعيدات العسكرية المُرتفعة الصوت التي سبقت الاجتماع، لكن أصوات التصعيدات لا يُمكنها أن تُغطي على عوامل الارتباط الكبيرة بين كلاً من موسكو وانقرة اليوم والقائمة بشكل رئيسي على اتفاقات اقتصادية أهمها خط نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى كل من تركيا ودول جنوب وشرق أوروبا والذي يمر عبر الأراضي التركية، هذا المشروع الذي يُشكل ورقة الضغط الدولية الأقوى بيد روسيا اليوم والذي يُشكل التحالف الروسي التركي أهم مُرتكز ضمنه.

رغم ان هذا المُرتكز ذاته كان يمكن استخدامه من قبل الرئيس التركي ليعضد به على الجانب الروسي نحو تنفيذ مطالب السوريين بإنشاء منطقة أمنة وحظر طيران يضمن به حياة أربعة مليون مدني لكن اختيار تركيا جاء نحو اتفاقات أقل من هذا المطلوب، اتفاقات لا تخرج عن إطار مؤتمرات سوتشي واستانا ونتائجها التي أفضت الى سيطرة نظام الأسد على مناطق الاتفاقات السابقة وما رافق ذلك من تهجير واعتقالات وجهت لكل يُشتبه بتعاطفه مع الثورة السورية في هذه المناطق.

فهل يعني ذلك أن الرئيس التركي سيشق بعودة الأسد من جديد الى الحدود  
المُشتركة؟

لتبيان ذلك لا بدّ من التمعن بتصريحات بشار الأسد الأخيرة وعلى الأخص منها  
المتعلقة بقضيتين، علاقة نظامه بتركيا والتي اعتبر ضمنها أنه لا وجود للعداء  
والخلافات الجديدة بين نظامه وبين تركيا ونفى أن يكون قد ارتكب أي أعمال  
عدائية ضد تركيا كبيرة كانت أم صغيرة وفق تصريحه، كما تحدث عن عائلات  
سورية تركية، وعن مصالح مشتركة وعن التداخل الثقافي المتبادل، ولا بدّ من  
التمعن بتصريحاته الموجهة ضد القضية الكردية في الحين ذاته والتي ذكر  
ضمنها انه لا يوجد شيء اسمه القضية الكردية في سوريا وأن هناك أكراد  
يعيشون في سورية تاريخياً، وهم لم يكونوا سوريين وفق توصيفه.

هذه التصريحات التي توضح سعي الأسد الحثيث لاكتساب ثقة الرئيس التركي  
اليوم، بتقارب بناه على عوامل التاريخ والمصالح المُشتركة من جهة ومن  
موقف من القضية الكردية من جهة أخرى، لكن ما يجب أن لا يغفل عنه  
الطرف التركي أن هذه التصريحات تناقض بالمطلق تصريحات الأسد في  
أكتوبر 2019 والتي ذكر بها أن الأتراك هم وكلاء للأميركيين، وعندما لا  
يخرجون من الأراضي السورية فلن يكون هناك خيار سوى الحرب بالإضافة  
الى أنها تُناقض ما يعتقد نظام الأسد فعلياً، فالماكينة الاستخباراتية للأسد  
استمرت طيلة سنوات ببث التحريض المُستمر ضد تركيا والغرب في المناطق  
الخاضعة لسيطرته، الى ذلك كُله يُضاف الاتهام المباشر الذي وجهه مراراً لكل  
من طالب بتغيير جذري في نظام القمع والاستبداد بالعمالة لتركيا او للغرب، مما  
يُوضح أن هذه المواقف المُستحدثة للأسد أمر بعيد عن حقيقته بل هي خطاب  
مزدوج قائم على خلفية ضغوطات روسية وإيرانية.

لذلك يبدو أن قبول الطرف التركي بهذه الاتفاقيات التي تضع تركيا تحت احتمالية عودة سيطرة نظام الأسد على منطقة ادلب كاملة أمر لا يخلو من الخطورة، وهو أمر يأتي على خلفية ازدياد التقارب التركي، الروسي، الإيراني من جهة كما يأتي بسبب اتساع التباعد بين تركيا والغرب والذي تجلّى بعدة مواقف ليس آخرها التجاذبات السياسية حول قضية اللاجئين.

هذه الاتفاقيات التي تحقق بشكل رئيسي مصالح دول الاستانا، وتغيب عنها مصالح السوريين بشكل كامل حيث أن غياب وجود منطقة حظر طيران يعني إمكانية تعرّض السوريين المدنيين للقصف بأي لحظة لأن اتفاق وقف النار دون منطقة حظر طيران مُلزم به ليس له أي ثقل على ارض الواقع، لكنها اتفاقيات تضع المصالح التركية في منطقة هشة ايضاً، بارتباطها بمحور داعم للأسد بشكل كامل، لغاية اليوم على الأقل.

على الرغم أن جزءاً من الاتفاقيات قد يكون غير معطن وقد يتضمن ضمانات روسية لتركيا وللغرب بالالتزام بتحقيق التغيير السياسي المطلوب في سوريا، للتوصل لنظام حكم غير طائفي وغير عدائي تجاه دول الجوار وتجاه العالم على عكس حكم الأسد القائم اليوم، بمقابل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وهنا تبدو الإشارة للقرار 2254 ضمن الاتفاق الحديث بين الرئيسين الروسي والتركي إشارة ضمنية للتأكيد على حصول هذه التغيير، لكن هذا الانتقال السياسي سيتطلب بدوره انخراط جاد وملزم للمجتمع الدولي في تحقيقه وعلى رأسه المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة ودول عظمى كالولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي ومن هذا المنطلق يكون للتوازن القائم بين هذه المحاور جميعها أهمية كبرى للوصول له، توازن ضروري كي لا نواجه كسوريين مُطالبين بالتغيير الجذري والدول الداعمة لمطالبنا، انحرافات المنعطفات الأخيرة والتي قد تكون بدورها كارثية على المنطقة وتفضي لإعادة تأهيل نظام الأسد. يتطلب ذلك حتماً عدم تسليم الملف السوري

لدول الاستانا بشكل حصري لان احتمالات الانحراف نحو الأسد ستزداد  
وتتضاءل فرص العبور بالمنطقة نحو عهد جديد يضمن العدالة والاستقرار  
والازدهار لشعوبها ويضمن انتهاء حقبة الصراعات المُستنزفة لمواردها  
البشرية والطبيعية ويضمن استتباب الأمن بها.



## حصاد الرماد، بداية تطبيق قانون سيزر

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 01/06/2020

الموقع: نواة

لم ينتهي السوريون بعد من حصاد زوان وعلقم اجتاحت تربتنا في حقبة الأسد وقبل زوال مرارتها في الأجواف علينا الاستعداد لحصاد الرماد، فهل من ثمار اوفى توصيفاً لشعار 'الأسد أو يحرقون البلد'،

حصاد عقد من النيران في سوريا، بدءاً من المحارق البشرية في المعتقلات، مروراً بحرائق أبنية وبلدات ومدن بصواريخ وبقنابل من كافة الأنواع، ودون نسيان حرائق الأسلحة الكيماوية على الأجساد البشرية، انتهاء بحرائق النخيل والقمح والزيتون وكل مصدر خير في أرض سوريا.

هو أيضاً حصاد نصف قرن من حرق العقول في التجهيل وصناعة التطرف ونتاجه وتصديره، كفتيل اشتعال ذاتي وعامل إضافي للاحتراق في عهد الأسد، هو حصاد نصف قرن من حرق المال العام والموارد العامة وحقوق المواطن السوري، حرائق كامنة تظهر اليوم للعلن صراعاً على ثروات الفساد بين أعضاء العصابة الحاكمة.

حقبة متردية وكارثية لنظام الهمجية، ضحاياها السوريون يحمل كل منهم ندب حروق في جسده أو في روحه، جميعهم دون استثناء عدا القائمين على الحرائق، عائلة الأسد ودانرتهم التي تدفأت لعقود على نيران تلتهم البلد.

ليس قانون سيزر الذي يبدأ تطبيقه اليوم الا حصيلة عامة لهذا الرماد، تدهور في الاقتصاد السوري، توجس من مستقبل مجهول، عقوبات يستحقها كل من

أجرم بحق السوريين وكل من أيد هذا الاجرام، لكنها عقوبات سيعمل الأسد جاهداً على أن تصب في خانة معاناة الشعب السوري، وسيعمل على أن تتهرب منها حلقتة الضيقة عبر حليفه النظام الإيراني المُتمرس في التلاعب والتهرب من العقوبات على حساب الشعب، سيعمل على بيع البلد ومرافقها الحيوية وحقول النفط والغاز والمرافئ ولن يتوانى عن التفريط بالمياه السورية وبالأراضي والمحاصيل لقاء بقائه.

فهل يستحق بقاءه أن يدفع السوريون هذا الثمن الباهظ، أن لا يبقى لهم الارماذ كل ما يُباع ويُحرق ويتم تدميره لقاء استمرارية متهم بجرانم ضد الإنسانية في السلطة، الى أن يقولوا 'لا، هذا لم تقترفه أيدينا وليُعاقب من ارتكب الجرم ولتنجو سوريا.

لا بد لانتهاه من سلسلة الحرائق والرماد هذه أن نعول على ظهور نواة السوريين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لتدرك هذه الحقيقة ولتنفي عن شعب صفة الاجرام والإرهاب وتعيد الأمور لنصابها، أن نعول على ظهور نواة من السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لتعيد للقرار السوري استقلاليته وللسيادة السورية مكائتها ولجوهر مطالب الثورة السورية وجودها الجامع بين السوريين. سيدرك الطرفان حينها أن هناك سردية سورية مشتركة تعترف بالظلم الذي حل بالشعب السوري وتتطلع لبناء مستقبل يتجاوز مسبباته وتجريم من أجرم وعدم الانسياق في جرمه.

بالنظر لقانون سيزر والجغرافيا السورية اليوم، الشمال السوري يضم نسبة واسعة ممن ألحقت بهم انتهاكات شديدة في عقود الأسد بناء على تمييز قومي أو مذهبي، من الاستحالة اليوم والجزم بالأمر لا يتطلب الكثير من الجدل، من الاستحالة أن يقبل سوري مُهجر في شمال غرب سوريا من أن يعود لهيمنة حكم الأسد، سيختار أي مسار آخر ولن يعود لحكم انتهك حقوقه وإنسانيته بشكل مباشر. شمال شرق سوريا يضم تعددية قومية من عرب وكرد وسريان

من أبناء هذه المناطق التي هُمشت طويلاً ومن المكونات التي تم انتهاك حقوقها بالمواطنة دون أدنى رادع طيلة عقود، من الاستحالة اليوم، والجزم بالأمر لا يتطلب الكثير من الجدل أيضاً، أن يقبل المعنيون ضمن هذه المناطق أن يعودوا لحكم شمولي مركزي تحت أي صفة أو مسمى، سيختارون أي مسار آخر ولن يعودوا لحكم انتهاك حقوقهم وإنسانيتهم بشكل مباشر.

هذه المناطق رغم خضوعها لحكومات الامر الواقع الفصائلية والميليشياوية والعسكرية التابعة لقوى خارجية، فقد اختار سكانها النجاة من حكم الأسد، الذي شكل حالة خلل وطني طويل المدى رأينا نتائجها اليوم بتفكك سريع عن الحالة الوطنية. هذه المناطق لن تخضع لعقوبات سيزار طالما لا تربطها صلات بالأسد. مما سيخلق مستقبلاً واقعاً معكوساً، يحيل المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لمناطق قوة اقتصادية على حساب ضعف سوريا كبلد واحد.

إدراك هذا الواقع، واقع سيزر وحصاد الرماد اليوم، يفترض أن يكون دافعاً لحل سوري ينهي حقبة الأسد والوجود الإيراني المرتبط به والعقوبات المتعلقة بهما دون تحميل وزرها لسوريا ولملايين السوريين. حل يأخذ بعين الاعتبار الانقسام المجتمعي الحاصل ولا يتجاوزه، حل لا يقوم على توظيف مصطلحات عاطفية هلامية، كالتعايش والمسامحة وغيرها بل يقوم على قانون صلب يضبط التواجد المشترك ويلجم أي انتهاكات له ضمن إطار مكاني واسع هو سوريا، بما يضمن حقوق الجميع في الأطر المكانية الأصغر ضمن المناطق الجغرافية التي باتت تشكل سمات تفرض نظم إدارة موافقة لها كنظم اللامركزية الجغرافية بما يتيح لنا الحفاظ على وحدة التراب السوري، الذي يهدده وجود الأسد، وحمايته وحماية حقوق الجميع ضمنه. لنكن جذريين في الانضواء والدفاع عن هذا الهدف نابذين للجذرية القومية أو المذهبية والتي تنحرف بأصحابها بعيداً عن مصلحة سوريا بل على النقيض تنحرف بهم نحو الدفع بتقسيمها عن جهل وربما عن حسن نية التبست عليهم نتائجها.

البوصلة، في تحديد أدوات

النظام الشمسي لتحديد وتدمير

المجتمع السوري.

كشف ونجاء منهجية الأسد، مركز أساسي في سياق أي مسار  
ساع للنهوض بالمجتمع السوري ونجاء الأمراض المجتمعية التي

تمكنت منه

د. سميرة مبيض

## الوجه الإسلامي لنظام الأسد العلماني

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/05/05

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لا بد أن انكشاف ارتباط العديد ممن كانوا يُدعون (شرعيين) للفصائل الدينية المسلحة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ارتباطاً مباشراً بأجهزة مخابرات الأسد له دلالة هامة، تزداد ثقلاً أن راجعنا الدور الوظيفي لهؤلاء ضمن الفصائل والذي تمثل بحرف المسار الوطني نحو الجهاد الديني من جهة وفرض التشدد واتهام الأشخاص المعتدلين فكراً ودينياً بالردة وبالكفر دفعاً بهم وبمحيطهم للتطرف وأخيراً تجييش الفصائل ضد بعضها البعض واقتياد البسطاء للاقتتال تحت نفس الخدع والتسميات الدينية. مؤدين بذلك مهمات مكلفين بها، كعناصر تابعة للنظام ضمن مناطق الثورة. لا بد لنا إذا أن نترقب صدى هذه الارتباطات على جمهور النظام، المصدق لسرديته عن المؤامرة الكونية على سوريا والأهم المصدق لادعاءات العلمانية.

هذه الادعاءات بالعلمانية، التي علينا أن نضعها تحت المجهر اليوم، أين يراهيها بعد أن رأينا أن بضعة منات من المتطرفين الجهلاء استطاعوا التغرير بعشرات الآلاف من الشباب السوري وجرهم نحو التطرف، من كان المسؤول عن انشاء وتربية وتعليم هذه الأجيال، من يحمل مسؤولية هذه الهشاشة بالوعي وبالفكر. المسؤول الرئيسي عن ذلك هو نظام الأسد المسيطر على التعليم والحياة الاجتماعية والسياسية والدينية في سوريا منذ عقود. ما لمسناه من نقص الوعي لم يأت من فراغ بل أتى من انعدام المساواة والتمايز المنفعي والوظيفي اولا ومن توقف التنمية والتطوير في سوريا لفترة طويلة ثانياً والعامل الأهم هو تسليم زمام الأمور لرجال الدين التابعين لنظام الأسد، لينشروا

سموم الجهل ويزرعوا مضامين كامنة للتطرف وليستلموا خطبهم من مكاتب المخابرات بشكل دوري بالإضافة الى نظام تعليمي يمرر السم في العسل وتعليم جامعي يؤهل مختصين في الشريعة والدين أكثر مما يؤهل علماء في علم الاجتماع أو علوم النفس.

لم يقتصر النظام على هذا الخراب الفكري الحاصل لغاية اليوم، بل نراه يوغل في تمكين الطائفية عبر نشر التشبيح في كافة أنحاء سوريا، فهو أداته المستقبلية للتطرف، فنرى تحريضاً طائفيّاً في الشوارع ونرى مظاهرات لطمية تجوب أحياء العاصمة ونرى شعارات وصور دينية عند كل زاوية في تحفيز مباشر للنزعة الطائفية وتمهيداً لتقهقر فكري أعمق وأوسع في سبيل بقاء السلطة والثروة في يد الدائرة الضيقة الحاكمة.

هل هذا ما تحتاجه سوريا اليوم، وهل ذلك ما كانت تحتاجه بالأمس؟ أتوجه بهذا السؤال بالتحديد للشرايح الموالية التي تخوفت من الإرهاب واتهمت الثورة بالإسلامية وقدمت ولاعها للنظام ذو العباة العلمانية والأذرع الدينية المتخفية بها.

فماذا لو طالبنا بعلمانية الدولة فعلاً؟ في واقع الأمر فإن تطبيق نظام يفصل فيه الدين عن الدولة والدولة عن المجتمع المدني سيؤدي الى تنشئة أجيال متحررة أكثر وعياً وادراكاً للمصلحة العامة عن المصلحة الفئوية لأي فئة كانت، سينشأ أجيالاً قادرة على تحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي وسيفضي الى حتمية الى انتهاء حقبة الديكتاتورية المستندة على سياسة تجهيل الفرد وتأطير المجتمع بالتقاليد الدينية ويصبح الاعتماد على المعايير القانونية والمعايير المهنية ومعيار المصلحة العامة هو السائد.

سيؤدي ذلك الى كسر الارتباط العضوي الفكري بين نظام الاستبداد والجمود المرتبط بسيادة الدين على المجتمع، ذراعان لا يسود أحدهما دون الآخر. ليس سيراً نحو فوضى مجتمعية لكن لكسر هذه الحلقة التي يُدار مصير سوريا ضمنها قسرياً منذ خمسة عقود، فهل يمتلك السوريون هذا الوعي للسير قدماً نحو تحرر المفاهيم الأساسية التي تجعل من الدين، أمراً يدخل في نطاق الحريات الفردية التي لا تتحكم بالحياة العامة وعليه نسعى لتحرر للبرامج التعليمية، لتحرر لمفهوم الأسرة، لتحرر حقيقي للمرأة السورية ومنه الى بناء مجتمع على أسس سليمة أن لها أن تصبح سائدة لمصلحة الجميع عوضاً عن شعارات تخدم من يمتلك السلطة فقط وهو ما قاد سوريا لخراب بعد عمار ولجهل بعد علم.

## أدوات الأسد للهيمنة على المجتمع السوري، أطر غير عابرة للأديان.

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/05/21

الموقع: بروكار برس

كيف استبقى الأسد تأطير الثورة؟ لا بد أنه السؤال الأول الذي نظرته على أنفسنا اليوم، كيف ولماذا صمت السوريون لخمسة عقود، وفئة منهم استمرت بالصمت لثمانية أعوام الثورة. رغم ان الظلم الذي لحق بالمجتمع السوري لم يوفر أحداً ولم تسلم منه أي فئة أو شريحة لكن الخضوع ساد أو شبه ذلك لخمسين عاماً واستبعد المجتمع نفسه كل مبادرة تصرح برفض الأسدية وتوابعها.

لا بد أن لأدوات القمع والترهيب والتخويف في ذلك الأثر الأهم، المباشرة منها عبر المجازر والتعذيب، والنفسية من جهة أخرى والتي تعتمد على الكذب ونشر الإشاعات والتهويل. ولعل أكبر كذبة سرت في المجتمع السوري هي عبقرية وذكاء حافظ الأسد، التي لازال البعض يتداولها بكل سذاجة لغاية اليوم بوصفه استطاع السيطرة على السوريين، أي خداعهم واستغلالهم لفترة طويلة، طويلة جداً.

يمكننا في هذا السياق ومن منطلق فهم المسار لتفادي الوقوع به مجدداً النظر في الأدوات التي وظفها الأسد لتأطير المجتمع، خارج الإطار السياسي المنحصر في حزب البعث، والذي كانت وظيفته الأدلجة الشمولية والهيمنة على مؤسسات الدولة، لكنه لم يكن كافياً لاحتواء المجتمع، وخارج الإطار الأمني التقليدي المتمثل بالمخابرات الأمنية المعروفة بأفروعها وسلوكياتها ومهامها، فكلهما لم يكن يكفي لإحكام القبضة على المجتمع وتسخيره في خدمة الأسد.



مما حدا بالحكم الأسدي لتأسيس نظم مخابراتية مدنية متشعبة كأذرع الاخطبوط بين السوريين تحيط بكل فئة بإحكام شديد لا يسمح بتسرب الأفراد منها الا فيما ندر، وتتخذ هذه الأطر شكل شبكات التضامن القائم على العصبية الفنية لتحقيق مصالح أعضائها اليومية بمعنى إيجاد فرص عمل، الوسائط لحل المعضلات، النصائح والتوجيهات، الموقع الاجتماعي.. الخ مقابل الالتزام بتبعية أيديولوجية وفكرية واستنساخها، ومقابل ولاء للمنصّبين ولاة على هذه الفئة والمحدد كصلة الوصل مع النظام الوعاء النهائي لمقايضة المصالح بالولاء.

قد يعتبر البعض أن الأمر شبه طبيعي، بحيث يحقق مصلحة الطرفين، في حين أن ما كان يُمنح عبر هذه الشبكات يصنف عبر ثلاث قنوات، الأولى هي حقوق طبيعية للمواطنين في أي دولة غير أسدية لأتقايس ولا تُمنح كهبات كفرص العمل وأي امتيازات مرافقة لها أو القيام بالشعائر الدينية أو غير ذلك مما يتعلق بالحياة اليومية المعاشة والثانية هي التأيير والجمود الفكري الهادف للاجترار ومنع المسار الطبيعي بنشوء أي تيار ناقد، تنويري، تطويري يخرج المجتمع من عنق القمقم. أما القناة الثالثة فهي راجعة بالولاء حيناً وبالصمت والتهندنة والتخويف أحياناً عديدة في تلك اللحظات العصبية التي تتطلب نهوض ثورة .

بحكم اعتماد الأسد على تقسيم المجتمع مذهبياً وطانفياً فقد كان للصبغة الدينية الحصة الأكبر في هذه الشبكات/ الأطر فالتضامن في مجتمع الأسد غير عابر للدين، لا يمر عبر مؤسسات الدولة كما هو عليه في دول تتحمل مسؤولية مواطنيها، ولا عبر منظمات المجتمع المدني العابرة للطوائف ومنها الكشفية أو النقابات المهنية أو منظمات دعم المرأة والتي فككها الأسد منذ بداية حقبة حكمه، ولا عبر التناغم الفكري السياسي أو الاجتماعي بحكم غياب أي تعبيرات سياسية وفكرية بالمعنى السليم أي خارج إطار الحزب القائد.

بل بُنيت هذه الشبكات عبر المحيط الاجتماعي المذهبي بشكل أساسي، يليها القبلي العشائري ومن ثم المكاني والمرتبطن كلاهما بالعامل المذهبي كدعامة رئيسية. بإمكاننا تكثيف وصف هذه الشبكات بكونها أطر غير عابرة للدين، كدول صغيرة بهرمية واضحة تصب مباشرة في مستنقع الأسد عبر شبكة تربط به سلسلة الأفراد المتتابة.

مثالها أطر رجال الدين والتجار في المدن الكبرى واحتوائهم لسوق العمل وللفئة الشبابية، مثالها حديثاً مجلس الانمئة الشباب ودوره التأييري القادم، ومقابلته المتمم شبكة تنظيم وتضامن دينية نسائية كالكيبسيات، وتأثيرها للنساء وللعوائل المرتبطة بهنّ. مثالها أيضاً منظمات خيرية دينية مقيدة المنبع والمصب. مثالها أيضاً منظمات نشاطات شبابية مغلقة على طائفة ضيقة مؤطرة لشبابها وفتياتها، استبدلت بها منظمات كشف سوريا العابرة للاديان والتي اندثرت بظهور الأسد. مثالها كذلك أحزاب يسارية علقت في زمن وإطار ايديولوجيات قطبية ضد دينية في فخ الحرب البينية المستمرة مع الأطر الدينية المقابلة مبتعدة عن أي أثر مجتمعي إيجابي.

تلك بعض من منهجية الأسد، والتي يدخل كشفها وانهاه مهماتها الباطنية والمعلنة في سياق أي مسار ساع للنهوض بالمجتمع السوري وانهاه الأمراض المجتمعية التي تمكنت منه، فهذه الشبكات قد تولدت مستنسخة نفسها في معارضة الأسد ولم تخرج عن سلوكيات متوارثة في استقطاب مقايضة المصلحة بالولاء لفئة ما عوضاً عن الولاء للمنهج السليم الناهض بالجميع، فكان عاملاً رئيسياً للفشل لدليله فشل احتواء السوريين العابرين للطوائف والايديولوجيات، القادرين على فرض منهج بديل عابر لمنهجية الأسد، والذين نجح المجتمع الدولي باحتوائهم في منظمات مجتمع مدني ورغم أنه بذلك حماهم نسبياً من استقطابات المقايضة المُستشرية في الطرفين لكنه

حيدهم عن قصد أو عن جهل عن العمل السياسي المؤثر والذي كان يُمكن أن  
يصنع الفرق، فمن هذه النقطة علينا أن نبدأ البناء للمستقبل.

## في ظاهرة "خلق العدو" من الأسد الى صفوف المعارضة السورية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/09/17

The Levant: الموقع

من أهم الأدوات التي تم كشف اللثام عنها في آلية سيطرة النظم الشمولية على الشعوب هي أداة خلق العدو، الآخر، المختلف، الذي يتوجب محاربته وإبقاء جذوة التحريض ضده مستعرة كحجة مستمرة لوحدة ولبقاء النظام الشمولي في الحكم.

من أوائل من أشار لكيفية استخدام النظم الشمولية لأداة خلق العدو هو الفيلسوف الفرنسي كلود لوفور، ومن المفاهيم التي ذكرها في كتابه الابتكار الديمقراطي 1981: "في النظم الشمولية، الآخر ليس بريئاً بأي حال من الأحوال، فمجرد اختلافه يجعل منه عدو، يتوجب كشفه وإزالتها" (مترجم بتصرف) وتناول تحليل هذه الظاهرة في السياق السوري باحثون عديدون وضّحوا كيفية استخدام نظام الأسد الشمولي لأداة خلق العدو، وأهمهم الباحث الفرنسي ميشيل سورا وتلاه آخرون.

استُخدمت هذه الأداة من قبل النظام الأسد لإخضاع الشعب السوري لعقود ولوَأد أي حراك يقف بمواجهته، ومن ثم استخدمت الأداة ذاتها لوَأد ثورة الشعب السوري بوجوه عدة. في سياق مواز لما سبق طرحه في هذه الأطر، تبرز ظاهرة لافتة تتجلى بإعادة توليد أداة (خلق العدو) في صفوف المعارضة السورية ذاتها، ودورها في التدمير الذاتي للثورة السورية، ويمكننا في هذا السياق الإضاءة على عدة نقاط:

–تم تكوين المعارضة السورية بشكل عام من تيارات سياسية نشأت وتبلورت منهجيتها الفكرية تحت حكم الأسد، وفق بناء فكري شمولي يستخدم وفق درجات متعددة آلية خلق العدو، ولم تستطع أي من هذه الأطر الخروج منه، بل أن هذه الأداة تحولت لسلاح بيئي، فبات في صفوف المعارضة محاور عداء متعددة أبرزها: محور ديني (اسلامي/ شيوعي)، ومحور قومي (عربي/ كردي)، في مطابقة كلية لسيناريو العدو الداخلي الذي وطد له نظام البعث الأسدي على مدى جيلين ونيّف.

–خلق العدو الداخلي ضمن أطر المعارضة كان أمراً واقعاً تجسد بتيارين شموليين على الأرض السورية، وفق محوري العداء المذكورين آنفاً، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني من جهة والفصائل الدينية المتطرفة من جهة أخرى.

–بمواجهة هذين التيارين الشموليين تم تصحير الساحة السياسية السورية من أي وجود تعددي ينطلق من مرتكز المصلحة السورية العامة وليس من منطلق “محاربة العدو” رغم وجود حوامل وروافع نخبوية وشعبية له، لكن تهميشها كان بالمطلق لصالح الشمولية نظاماً ومعارضة حيث لا مكان للتعددية.

–امتد أثر خلق العدو ليشمل معظم التجمعات السياسية السورية والأفراد العاملين بالشأن العام السوري، فالشائع في الأوساط السياسية والمدنية السورية هو التعامل مع أي اختلاف من منطلق العداوة، الاتهام والتخوين، السعي للشمولية في الطرح بين أقطاب متضادة وليس من منطلق البحث عن المشتركات المحققة للمصلحة العليا للبناء عليها في إعادة انتاج طبق الأصل عن منهجية النظام في إلغاء التعدد في المجتمع المدني والسياسي.

لا يخفى على أحد أن كل ما ينجم من تطاحن هذين المحورين وانعدام أي مساحة للتعددية بينهما يصب في مصلحة الشمولية الأسدية، القدرة على احتوائهما بالنهاية وفق قواعد الرميّة السياسية التي يتقنها نظام الأسد بالتغذي والبقاء على صراعات الآخرين، وها هو الشمال السوري اليوم يكشف وجه مساعيه هذه، حيث نرى تقربه من القطبين مستخدماً آلية العدو المشترك في الضفة المقابلة، حيث يتقرب من المحور الشيوعي بمواجهة المحور الإسلامي، في حين يتجه منحى مخالف بالمحور القومي ساعياً لتكون المحصلة لصالحه بالطلق لإعادة الهيمنة على السلطة الخارجة من يده في أربعين بالمئة من الأراضي السورية، وما سيرافق ذلك من تنكيل وترويع لن يستثني أحداً.

في واقع الأمر فإن هذه الأقطاب تشكل أرضية خصبة لتطبيق سيناريو خلق العدو واستمراريته، وتتيح للنظام إبقاء هذه الصراع قائماً ومنع إمكانية نشوء أي شكل من أشكال الحكم المحلي والتعددية السياسية والمدنية المنظمة، القدرة على أن تكون مرتكزاً لاستمرارية الحراك السوري ضد حكمه في إطار مكاني مستقر ومزدهر بل أنه يعمل، عبر أذرع الإعلامية والاستخباراتية، على مد جذوة العداء لتطال كامل الطيف المدني والسياسي المعارض المقيّد بين القطبين. يستحق الأمر من المتضررين، وهم عموم الشعب السوري وعلى الأخص المتواجدين في الشمال السوري، تبني مفاهيم مضادة لظاهر نمو العداء البيئي، فالسعي هو نحو انهاء أي توجه شمولي تحت مسمياته المختلفة والعمل على بناء رؤية مشتركة عادلة للجميع، نابذة لأقطاب “خلق العدو” والتي به تعتاش وعليه تستمر.

يحتاج ذلك لمنظورين رئيسيين، التوجه الإنساني أولاً والذي سيسمح بتجاوز روااسب خمس عقود ظلام وظلم، والتوجه المستقبلي ثانياً بكسر جدار في المتاهة الزمنية التي تدور بها المكونات السورية للخلاص من تلاعب نظام الكذب.

## أقفال جديدة في الفضاء الأيديولوجي الأسد

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 12/11/2019

الموقع: The Levant

لا بد أن العقد الماضي شهد تحولاً جذرياً فيما استند عليه حكم الأسد خلال العقود الأربعة السابقة لإحكام الهيمنة الفكرية على المجتمع السوري، فالمرتكزات الأيديولوجية التي طالما سخرها للتحكم بالعقول وحدّ التفكير ضَعُفت بالتالي، لكن أي حكم استبدادي لا يُسير دون تحكم كامل بالفضاء الفكري والأيديولوجي فكان لا بد من أقفال جديدة تُصنَع من قبل منظومة الأسد الابن وتطبق على السوريين لإدخالهم في متاهات جديدة بعيداً عن نوافذ فُتحت في جدران القمع، اختراقات فكرية كانت قد تتسع لتسقط هذه الجدران كاملة نحو مدى سوري أرحب، لكن حواجز جديدة تبقى بالمرصاد للحرية المنشودة.

لا بد من موقع خارج تأثير هذه الهيمنة ليسمح بتمييز أدواتها الجديدة، خارج إطار إعلامي ملوَّث وخارج نطاق مكاني متشنج. وقد بدت جلسات اللجنة الدستورية الموسعة في جنيف كفضاءٍ حر يُظهر الاستجابة الناجمة عن التيارات الشرطية الموجهة للبيئة الفكرية في المناطق الخاضعة لحكم الأسد، والمرتبطة بالإعلام المُسيّر والشانعات من جهة، وبتثاينة المكافئة والعقاب من جهة أخرى.

هذه العوامل المُستمرّة بالتأثير دون انقطاع على الفضاء الأيديولوجي في هذه المناطق تستند على عدّة نقاط محرّكة، يبدو أكثرها تأثيراً واستخداماً هو ثنائية الجيش مقابل الإرهاب فمعظم الاستجابات، الإيجابية كما السلبية، كانت تتعلق بحالة تقديس للجيش الحكومي، مقابل محاربة الإرهاب، في انكار مستمر لوجود مطالب مُحقّقة انطلق بها الحراك السوري في عام 2011 مطالب غانبة

كُلِّياً عن الإعلام السوري الداخلي وعن السردية المعتمدة والمتداولة لما جرى في العقد المنصرم. في ظل حكم يعتمد على سياسة خلق العدو، فإن كل ما هو تحت مسمى الإرهاب هو نقطة الاستقطاب الجديدة اليوم لحشد الرأي العام السوري حول بشار الأسد الذي وإن لم يظهر كشخص مقدس، ولا يُمكن اعتباره نقطة مُحَرَّكة، لكنه يحتفظ برمزية (السيد الرئيس) التي ينفادى كثيرون المساس بها مما يؤدي لتغييب كامل لحقيقة أن الشباب السوري على طرفي الصراع هم ضحايا لتمسكه بكرسي السلطة وسياساته المنحرفة في التعامل مع حراك شعبي سلمي بالنار والحديد مؤدياً بذلك لدفع الشباب السوري للموت، ليس ذلك فحسب بل تعامي إعلامي وعلمي عن منشأ هذا الظواهر المتطرفة التي شهدتها سوريا وعن امتدادها فلا يمكن إلا لمن يخضع باستمرار لهذه المعتقل الفكري المُتعمد أن يتجاوز البحث عنها بمنطق ذو منطلق ذاتي، لكن أتى بالوعي الذاتي أن يتفعل في صندوق مغلق على الأكاذيب.

من هذا المنطلق كان طرح محاربة الإرهاب ضمن سياق الدستور المستقبلي مطلباً للوفد المرشح من قبل الحكومة، هذا المطلب الذي لم يجد تجاوباً كبيراً من طرف المعارضة رغم أنه مطلب صحيح في جوهره، لكنه قابل للتحريف باتجاهات خاطئة إن لم يكن مُحددًا ومُفصلاً ومُعرِّفاً للإرهاب بكافة وجوهه وأشكاله. فالوصف الفضفاض للإرهاب الذي قد يُفضي لقمع أي حراك سلمي مطالب بالحقوق المشروعة والحريات الأساسية هو مطبٌ حقيقي يجب ألا يقع به السوريون لكن التوجس من ذكر محاربة الإرهاب ليس اختياراً سليماً، فالسوريون جميعهم دون استثناء عانوا من وجه من وجوه الإرهاب والترهيب خلال العقود الماضية.

لذلك فإن اعتماد تعريف واضح للإرهاب بكونه أي فكر أيديولوجي يتبنى الإكراه والعنف واستخدام السلاح لفرض أفكاره وأيديولوجيته عبر ترهيب المختلفين عنه في الرأي والرؤية أو في المنطلقات الأيديولوجية واعتبارهم أعداء والقيام



بعمليات إرهابية ضدهم، وعبر اعتبار أي عمليات مسلحة تطل المدنيين وأماكن إقامتهم والبنى التحتية المدنية كالمشافي والمدارس والمنازل وغيرها، عمليات إرهابية لا لبس بتعريفها، يوصلنا لصياغة تشمل كافة وجوه الإرهاب التي عانى منها السوريون من إرهاب دولة وإرهاب تطرف ديني أو تطرف قومي أو أي فكر منحرف ظهر أو سيظهر مستقبلاً ويتيح ذلك سنّ القوانين التي تمنع حصول أي من الانتهاكات الإنسانية وتناهض العنف الممنهج بكافة أشكاله.

من النقاط الأخرى المُحرّكة للفضاء الأيديولوجي في مناطق الأسد، نجد استمرارية لرواسب الفكر البعثي المعادي للغرب، الذي ظهر بمواقف عدّة أبرزها محاولة جَزّ العملية الدستورية إلى دمشق بعيداً عن أي تأثير دولي، بما يسمح بإعادة تحكم إيران والأسد بها بشكل كامل لمصلحته. هذه الرواسب البعثية، والتي ادعي البعض انتهاءها من سوريا اليوم، لم تقتصر على هذا الجانب بل ظهرت عبر الفيديو الذي سريّه الوفد المُرشح من قبل الحكومة لمدخلة إحدى عضواته وهي عضو قيادة فرع الحسكة لحزب البعث، والتي ظهر بخطابها بوضوح استمرارية تداول مفاهيم منحرفة تتهم كل سوري مختلف عنها بالعمالة للغرب حيث ذكرت، في الفيديو المسرّب عن مداخلتها، كونها ترفض التساوي مع ما سمته الأقليات والعرقيات، في مضامين أقل ما يُقال بها أنها تحريضية نحو تعميق شروحات مجتمعية يُصفق لها حشد سوري لا زال يسقط عند أول امتحان في المبادئ الوطنية والإنسانية متأثراً بشمولية الفكر الذي طغى على كل مساحة للتفكير التعددي لعقود، وعليه فقد تكون إحدى أهم مهمات الدستور المستقبلي في هذا السياق هو تحقيق التغيير جذري بالانتقال من الشمولية إلى التعددية فكراً ومنهجاً متحدياً الأفعال الجديدة للفضاء الأيديولوجي بنوافذ ستسمح بمرور التنوع السوري وتواجهه على كافة الصعد.

## خطاب السراييب وأقفال جديدة على المجتمع السوري

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 09/12/2020

الموقع: نواة

في بلد أرخص مادة فيه هي المخدرات، وأندر الاختصاصات فيه هي الأطباء والعلماء، في بلد يجتاحه الفقر كالمطاعون والجائحة الوبائية كورونا كعاصفة رملية تحصد الاجساد المتعبة من ضيق العيش ونقص الرmq، في بلد كل بيت فيه يقطنه ذكر شهيد أو معتقل أو جريح حرب أو مهاجر. في انعكاس مأساة السوريين في هذا الزمان وهذا المكان آخر ما يحتمله الوعي الانساني الذي اهتدى بالعلم والحقيقة هو خطاب كذب منحرف كخطاب بشار الاسد الأخير والذي تصلح تسميته بخطاب "الأقفال الجديدة على فضاء المجتمع السوري". هو نظام الكذب لم يتغير منهجه، لكن يستحق هذا الانحراف المسمى "خطاباً" أن نرفع الغطاء عن أهم اشاراته حول استمرارية نهج التدمير الانساني للمجتمع السوري من قبل نظام الاسد.

أهم ما ظهر في هذا الخطاب هو تغيير محور العدو، فالنظام الاستبدادي يحتاج باستمرار لخلق العدو ليضمن خضوع الناس له، وبقائه واستمراريته بحجة البطولة والمقاومة ضد "حرب" لن تتوقف يوماً وفق تعبيره المتوافق مع تعبير بقله "لللابد".

فلم تعد ورقة محور المقاومة والممانعة ضد اسرائيل التي لطالما استخدم شعاراتها نظام الأسد ورقة ناجعة بل باتت اضحوكة الموالين قبل المعارضين في معرض اي تصريحات تصدر منه حول ذلك، وعلى الاخص اليوم وهو على اعتاب اتفاقية السلام فستصبح اي خطابات في هذا السياق محظورة، ولا بد من خلق "عدو" جديد اذاً وهاهو يرفع الستار عن سيناريو مقاومة "الليبرالية

الحديثة» ومعاداة الغرب واغلاق الاقفال على ايدولوجية تشدد يخلقها تحت ناظرنا.. نحن السوريون ممن شهدنا احوال ما انتجه نصف قرن من حكم همجية الاسد لننظر اليوم ما الذي يمكن أن تنتجه هذه الحفرة العميقة التي ضرب بها معول التأسيس في خطابه الاخير في السابع من كانون الاول لعام ٢٠٢٠

يحتاج نظام الاسد الى فزاعة وبيع ليخيف التابعين له ويهددهم ان لزم الامر، فالاستقرار لا يواتي حكم الهمجية. يجب ان يعيش «المواطن» في حالة استفار دائم، حالة تشغله عن التفكير بحقوقه كإنسان سوي وعن المطالبة بها وعن رفع الصوت لاجلها، تشغله عن انقطاع الخبز والكهرباء والماء ووقود التدفئة وتشغله عن سوء التعليم في مدارس أطفاله وتشغله عن صرير الاسنان الصادر من القبو القابع تحت فرع الامن الملاصق لبيته.. حالة ارتعاد من مؤامرة تمنعه ان يلحظ نهب ماله الخاص والعام من اجهزة مافيا الاسد المسماة زوراً دولة يعيش شخوصها في رفاهية مصدرها فقر الناس والدم والحروب.

هذه الحال القلقة التي تنتج بدورها مجتمعا ضعيفاً وقلقاً، مجتمع منتج للتشدد والتخلف غير قادر على الافتتاح والبناء الانساني، فالفتنة ستتع سيناريو العدو وسيتم وسم سوريين بالعملاء والخونة وستدفن الثقة بين الافراد القادرين بتعاضدهم على بناء مجتمع سليم وقوي، وسيفتح باب الاعتقال والقتل بتهمة الانتماء لوهم سماه الاسد «الليبرالية الحديثة» ليعتال به مفهوم الحرية.

باسم وهمه يتماهى للحديث عن تربية الاطفال، في مجتمع ساقه ليصبح ثلثي اطفاله مرميين بالشوارع بمواجهة ذناب بشرية عدا من قتلوا ببراميله وتحولوا اشلاء متناثرة، يجرؤ باسم وهمه التحدث عن القيم بعد ان اجرم باغتصابات وبانتهاكات انسانية بحق النساء والرجال وجعل من الادمان على المخدرات صفة سائدة بين فئة الشباب وهجر السوريين والسوريات لسوق الرقيق الأبيض والعمل الاسود. لا يتوانى باسم محاربة الوهم ايضاً عن ان يتحدث عن

الأسر والعوائل التي شردها في اصقاع العالم فرادى، يجرؤ عن التحدث عن البر بالكبير وكبارنا على طوابير الخبز يذلون وعلى ابواب المشافي يترجون، ويزداد وقاحة بالحديث عن الشريف والفاقد في حين أنه نموذج الفساد والافساد ونظامه نهب مال سوريا والسوريين لخمس عقود ولا زال.

ثم ينافق بالحديث عن التنوع السوري وهو من بين من اغتالوه عامدين متعمدين، ويدعي الدفاع عن الثقافة العربية وهو من سميها بالتطرف لصالح أعراق وأقحاح وجعل لإيران اليد العليا في سوريا ولبنان وعموم بلاد الشام لوأد هذه الثقافة وحاملها والناهضين بها والمدافعين عنها، ويعظ أخيراً بالاعتدال الديني رغم تحالفه الوطيد مع التيارات والمنظمات المتشددة والارهابية منذ عقود ثم يسم المشاركين بالثورة السورية بالملحدون بعد أن وصفهم لعشر سنوات بالتدين والتطرف، كالحاوي يخرج من قبعته عشرات الارانب البيضاء ويدعي أن كلاً منها نوع ولون مختلف. يندرج ما سبق جميعه من باب توصيف النفاق في هذا الخطاب أما من الناحية المعرفية فلم يرد ما يستحق النقد الجدي بأي حال من الاحوال.

في الحقيقة، نعم، نحن نواجه انهيار اجتماعي: اخلاقي، انساني، سياسي، علمي، صحي وحقوقى نتج عن حكم الاسد وعموم السلطات القمعية ولم يأت محملاً على صواريخ اي وهم عدو خارجي، فلا أعداء للسوريين إلا من يضيق عليهم أفعال التشدد ويحاول اغلاق القمقم من جديد بعد أن تصدعت جدرانها بفعل ثورات الاصوات الشابة التي تدرك قيمتها ومكانها في العالم وتسعى لتعود ببلدانها لركب الانسانية.

فأجدادنا حين بنوا تنوع الحضارات، التي ينكرها الاسد زوراً، بنوها بتصدير المعرفة والتحضر والعلم للعالم اجمع، فاستحقوا الاحترام والريادة وليس كما حقبة الهمجية هذه التي حلت بأرضنا فباتت موسومة بالتطرف والجهل وصور الجنامين الممزقة تعذيباً والتعني بقطع الرؤوس، وبات السوري خارج ارضه

مبدع متفوق وداخلها محاط بالتجهيل والترهيب، في زمن الاسد زمن تهجير  
وقتل العلماء والمعلمين والمفكرين والباحثين وتعظيم السفهاء والدجالين  
والمنافقين.

فهل سيغرق السوريون في شعوذات وهم العدو الجديد هذه لخمسين عام أخرى  
أم ان كفة المتيقظين رجحت ليقظة للتنوير فلا عودة بهم لسراييب مععمة  
بالسواد بل قد ينجحون بإنقاذ من لا زال بظلامها تانهاً.

## انتقال سياسي أم خلافة دولة "العرين"

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/10/28

الموقع: نواة

تلوح في أفق العام القادم الانتخابات السورية لتشكل عامل ضغط زمني اضافي على مسار الحل السياسي في سوريا، ومع تزايد اليقين بأن استمرار بشار الاسد يعني استمرار تفكك البلاد وانتاج واستقطاب التطرف ضمنها ويعني كذلك استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا نتيجة للانتهاكات الانسانية والجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب السوري، فقد بات التغيير يفرض نفسه، هذا التغيير الذي لا زالت منظومة الحكم القديم في سوريا تقاوم حصوله بمحاولة تصنيع بديل من داخل المنظومة بحيث توّطر التسوية السياسية ضمن الدوائر الحاكمة ذاتها التي أطرت المجتمع السوري طيلة النصف قرن الماضي، اي ضمن المنظومة الشمولية المعتمدة على كلاً من التيار العسكري والقومي البعثي في الحكم والتيارين اليساري الشيوعي والاسلام السياسي بشكل رئيسي في المعارضة، لاغلاق اي نافذة بوجه التغيير الجذري المنشود من الشعب السوري والساعي نحو النهوض بدولة حديثة تركز على مفاهيم المواطنة والقانون والتي تنهي بدورها اي امكانية استمرارية للتيارات الشمولية .

وفي السياق ذاته عمدت هذه التيارات السياسية الشمولية الى تصنيع منظمات مجتمع مدني موازية لها صورية غير فاعلة يغيب عنها تأدية الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني في الرقابة المدنية وحماية المجتمع والدفاع عن حقوق المدنيين والدفع بالتغيير نحو مصالحهم بل دأبت على ان تعتمد هذه المنظمات على شخصيات من ضمن هياكل التيارات السياسية ذاتها دون وجود اي منجز حقيقي بل كتل صورية استنزافية للدعم الدولي وشاغل فارغ لدور

المجتمع المدني المستقل الذي يعكس مصالح المجتمع وليس مصالح التيار  
الايديولوجي الذي يتبع له ضمناً.

التسوية السياسية بهذا التقسيم كانت هدف النظام لإنجازها وفق معايير تتيح  
بقاء الاسد الى امد غير مسمى وفق دستور يضمن هذا الامر، معتمداً على  
تحقيق ذلك بكون المعارضة التقليدية هي جزء من النظام وهدفها هو تقاسم  
السلطة وتوسيع حصتها ضمنها وليس بناء دولة حديثة بأسس ودعائم نهوض  
سليم. في حين جاء الموقف الدولي يدفع نحو انتقال سياسي حقيقي مدعم  
بصياغة دستور سوري يتيح اعادة انتاج الدولة السورية وبتشكيل مجلس حكم  
انتقالي لقيادة المرحلة الانتقالية.

اليوم ومع استقرار الوضع العسكري وفق معادلات توزع مناطق النفوذ الاخيرة  
تتحرك العملية السياسية من جديد وفق مسارين متلازمين زمنياً ووظيفياً وهما  
اللجنة الدستورية والتحصير لمجلس حكم انتقالي مع تباين لرؤية الاطراف  
المختلفة لكل منهما، اللجنة الدستورية التي تتراوح بين تعديل دستور الاسد او  
صياغة دستور سوري جديد ومجلس الحكم الانتقالي بين من يدفع به ليكون  
مجلس مركزي مهيمن عليه عسكرياً وايديولوجياً وبين من يعمل على ان يكون  
مجلساً ذو طابع مدني يعكس بنى المجتمع السوري جغرافياً واثنيياً بتشاركية مع  
القوى العسكرية والسياسية.

بمقابل هذا الحراك السياسي تأتي محاولات النظام الحثيثة بالوقوف بوجه سير  
العملية السياسية وفق استراتيجيتين الاولى هي تعطيل اللجنة الدستورية بجميع  
الوسائل الممكنة، وهو مسار يتقاطع معه للأسف تيار من المعارضة التقليدية  
الساعية للاحتفاظ بنموذج الدولة المركزية رغم عدم صلاحيته للواقع السوري  
ولضمان حقوق السوريين على كافة الصعد، والاستراتيجية الثانية هي عملية  
ذر الرماد في العيون باستبدال صوري شكلي في شاغل كرسي السلطة وتطبيق  
هذه الاستراتيجية مع حليف النظام الاقوى وهو النظام الايراني الذي يعتبر بقاء

الاسد بوابية استمراريته وتوسعه وهيمنته في المنطقة والذي عمل ومنذ عدة سنوات لتحضير أسماء الاسد لخلافة "عرين" المنظومة الاسدية بانتظار نقل العرين لحافظ بشار الاسد لاحقاً، وهذا التحضير لأسماء الاسد ظهر عبر الترويج لها وفق سلسلة من المسرحيات السياسية منها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

حربها المصطنعة مع رامي مخلوف للظهور امام المجتمع الدولي بمظهر صراع بين تيارين هما في واقع الامر وفي المنشأ والمصّب تيار واحد تدعمه جهة واحدة بإمكاننا اختصاره بتيار استمرارية الفساد ونهب المال السوري العام، محاولة تسعى لكسب تعاطف السوريين بناء على اصابتها بالسرطان والشفاء منه، ظهورها الى جانب أمهات الشهداء الذين ارسلهم الاسد للموت على جبهات الحرب دفاعاً عنه، ومن ثم ارسالها لمنطقة الساحل بعد حرائق الغابات الاخيرة لتظهر بصورة الداعم الانساني ومؤخراً ارفاق صورتها بصورة بشار الاسد في احدى فعاليات جرت في مدينة حمص حول جمعية "العرين" في اوضح صورة للمجتمع المدني، الذي تمثله أسماء الاسد والذي صنّعه وشكّله النظام الايراني والذي يحظى بالترويج له في اوربا من قبل اللوبي الايراني/الاسدي وهو ذات اللوبي الذي روج لمنظمة انقاذ مسيحيي الشرق او سواها من المنظمات الداعمة لنظرية الاسد بمحاربة الارهاب في حين أنه تواطى وعمل ونسق مع المنظمات الارهابية على كافة الصعد. هذه المنظمات التي تشهد امتداداً لها في اطر المجتمع المدني ضمن المعارضة ذاتها وعبر شخصيات لا يخفى على أحد ارتباطها ودعمها لمحور تيار الاسلام السياسي الممثل بالنظام الايراني واذرعه المؤدلجة والمسلحة على السواء رغم المجازر التي ارتكبتها هذا النظام بحق ابناء سوريا وبناتها.



في خضام هذه التيارات والصراعات تبقى مصلحة السوريين حصرية بإنهاء  
مرحلة الحكم الشمولي، حكم الاسد وكافة أفراد عائلته وأركان المنظومة  
السابقة التي قيدت الشعب السوري لنصف قرن وارتكبت بحق سوريا جريمة  
التدمير الممنهج للتحضر الانساني وللمكان وللتاريخ وتبقى رهناً بالوصول  
لمرحلة انتقالية بعيدة عن استقطابات اطراف الارهاب المتعددة الموجودة على  
الاراضي السورية من فصائل ارهابية تحت مسمى ديني في شمال غرب سوريا  
وميليشيات ارهابية تحت مسمى ايديولوجي في شمال شرق سوريا وميليشيات  
ايرانية ومرتزة من كافة الجنسيات على بقية الاراضي السورية، مرحلة  
تمهيدية باستقرار يسمح بترسيخ دعائم لمستقبل يضمن لسوريا ولشعبها  
الحياة.

## في دولة الكذب ما بين الوثنية السياسية والثقافة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/11/19

الموقع: نواة

لا بد بعد خمس عقود من حكم الأسد في سوريا من إعادة تعريف مفاهيم قد يجدها البعض بديهية ولا تُعرّف في حين أنها، في دولة الكذب، باتت قشوراً مذهبية فارغة تملأها مخلفات رديئة وقيمة تراكم عليها عفن السلطة الشمولية وأصبحت بمجملها أدوات تلاعب تملأها دماء وجثامين وخراب لا يُقاس ولا يقدر.

لا بد من نزع قناع السلطة والتلاعب عن كل مفهوم بما فيها مفهوم المتحف مهما بدا ذلك أمراً مُستغرباً، فالمتحف بالاختصار، هو ما يحفظ ذاكرة جماعية، ثقافة مشتركة، تفاعل انساني مرتبط بالمكان والافراد، هو مكان يستحضر الماضي ويُفسر من خلال شواهد مادية أو معنوية، للإضاءة على سردية مجموعة إنسانية في بيئتها. هذا التعريف الذي يفسر لنا قيمة وجود متاحف لأفراد تركوا أثراً في تاريخ مجتمعاتهم وتاريخ الإنسانية، فالعالم مليء بمتاحف لكتاب أو فنانيين أو سياسيين أو قادة عسكريين أو علماء أو غيرهم ممن تركوا أثراً يستحق الحفظ في الذاكرة الجماعية، المحلية كانت أو العالمية.

نعود بعد هذا التعريف لحدث افتتاح ما سُمي زوراً ب (متحف) لآحد أفراد عائلة الأسد، العائلة التي استلبت وهيمنت على الحكم في سوريا منذ نصف قرن مضى، فبعد خمسة وعشرين عاماً من موته بحدث سير، وبعد سيل من الألقاب التي أُسبغت عليه حياً وميتاً يُفرض باسل الأسد فرضاً على السوريين من جديد عبر مُنشأة تتمحور حول تمثاله في بهو كبير وتحيط به أشياء تخص هذا الفرد، أشياء التي لا تحمل، من وجهة نظر علمية اجتماعية أو تاريخية أو إنسانية،

أي قيمة أو أهمية، فما أهمية فرد من عائلة حكم قمعي استلب مواقع رياضية وعسكرية في الدولة بسياسة التشبيح والبلطجة، فالفروسية وهي رياضة ترتبط بالأساس بثقافة شعبية في مناطق تربية الخيول واستخداماتها في الحياة اليومية، وترتبط بالعالم برياضة شعبية رسمية، في حين ارتبطت في دولة الأسد بقائمة المقربين من السلطة وبنوادي مُغلقة نتائجها مُبرمجة لصالح باسل الأسد ليحصد كافة الألقاب والمواقع ويحصد معها حرية من يمكن أن ينافسه، ليصبح جزءاً من الديكور المُزيف لدولة الكذب، فارس، قائد وطيّار ومظلي وبطل رياضي وغير ذلك مما يجسد حالة تأليه الاصلام بلا منازع.

هذه الحالة التي استمرت بعد موته بعقدين ونصف من الزمن وستستمر طالما دولة الأسد قائمة وطالما قطع من التابعين باقٍ، توضح الهدف المقصود من هذه المنشأة كمنشأة وثنية سياسية بفرضها على الذاكرة الجمعية لأهالي المنطقة كجزء من تاريخ يصلح للتفاخر والاعتزاز، في حين أن مسار العقود السابقة وواقع الحال يدعو كل انسان عاقل ومواطن سوري مخلص للتبرؤ من هذا الاجرام الممنهج، الهدف المقصود من هذه المنشأة محاولة بانسة للنظام لفرض انتصار معنوي يطأ بحذاء الفروسية على حالة تهجير نصف الشعب السوري وتموضع نصفه الآخر تحت خط الفقر والجوع والاذلال.

ففي حين يدعي في خطابه للسوريين أن عقوبات قيصر، والتي يخضع لها بسبب انتهاكات إنسانية ارتكبها تجاه الشعب السوري، هي من تتسبب بتراجع الاقتصاد السوري، ثم يغير أقواله متهماً السوريين ممن حولوا أموالهم للبنان بالتسبب بهذه الأزمة الخائقة اقتصادياً، يتبين للشعب السوري يوماً أن لا وجود للأزمة الاقتصادية التي خلقها الاسد الا فيما يتعلق بخبزهم ووقود تدفنتهم وتنقلهم أما بناء قصور ومعابد وثنية لعائلة الأسد فمستمر ولا يتأثر مطلقاً بالتدهور الاقتصادي.

ثلاث عبر نستمدّها من افتتاح منشأة باسل الأسد، الأولى بكونه حدث يرتبط بالوثنية السياسية، وليس للثقافة هنا مكان أو أثر، فالنظام أسس لمعبد سلطة جديد يرسخ عبره تزييف التاريخ ومحاولة الهيمنة على المستقبل، الثانية هي أن فقر الناس مرده حكم الأسد الفاسد والناهب لموارد سوريا والمتعمد لإفقار شعبها واذلاله، أما العبرة الثالثة فهي أن الحرية والكرامة هي مسار المجموع وإن اختار بعضهم البقاء تحت نير العبودية والتضليل فسيبقون مهما حاولنا النهوض بهم.

وأخيراً تستحق هذه المنشأة سيناريو بديل هي أيضاً حين يمتلك السوريون قرارهم، في أن تتحول لمبنى لرعاية الأيتام، أبناء شهداء سوريا ممن قُتلت عائلاتهم دفاعاً عن كرسي الأسد مع من قتل عائلاتهم لمناهضة ظلم الأسد، أيتام يتعلمون الفروسية ويكبرون على قيم الإنسانية ويكتبون على جدران هذه المنشأة أسماء مليون شهيد ومئات ألوف المختفين والغائبين، ليكبروا ويقودوا بلاداً كانت يوماً منارة تحضر لن يطفأ نورها لا تزوير ولا همجية.

## المثقف بين وجه وقناع

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/07/03

الموقع: الفيحاء نت

كما في الكثير من القضايا التي تطفو على السطح في المجتمع السوري بعد سنين الجمود طويلة، نقف اليوم أمام ثنائية المثقف والآخر أو ما أطلق عليه الناشطون اسم (العادي) في إشارة إلى أن الأول يخرج عما هو مألوف. يبدو الأمر كإحدى اللعنات التي حلت بالمجتمع السوري في حقبة نظام الأسد الممتدة لخمس عقود والتي صنع فيها مثقف السلطة، الساعي إلى تضليل الرأي العام أو اشغاله بغير ما هو فيه عوضاً عن الدور الأصيل لهذه الفئة، كفئة متيقظة مؤثرة بفكر المجتمع، تعتمد التحليل الموضوعي وربط العقلانية بالواقع لرصد مشاكل المجتمع وتسعى للدفع نحو إيجاد مخارج لها عبر التأثير بمختلف مجالات الفكر والتعليم وتمكين القيم الأساسية التي يؤدي تقويضها إلى اختلال التوازن وانحراف مسار التقدم لحالة الجمود أو التقهقر.

باتت نقاط المقتل التي شكلها النظام في المشهد السوري المتردي واضحة، وكان الموقف من الثورة السورية، بالفكر والمبادئ التي انطلقت بها، نقطة فاصلة بين المؤمنين بإمكانيات الشعب السوري وقدرته على العودة لمسار تطور الشعوب وبين أولئك الجاهدين لإقناع أنفسهم والآخرين بأن السوريين شعب عُطبت هويته وشلَّت بوصلته، فبات لا يقوى على السير دون عصا السلطة.

لا بد أن تنميط صورة المثقفين والعلماء والباحثين في عهد النظام قد فعل فعله ولنعترف أنه نجح في قطع الصلة بين هذه الفئة وغيرها في المجتمع وتشويه الصورة وحرف المهمة لعقود عديدة. فبات تداول هذا التنميط السلبي بطريقة

ممنهجة من جهةً وعفوية متطبعة بالمحيط من جهات أخرى، في إطار محاولات لتغيير جيل شاب من اتخاذ العلم والفكر والثقافة بجدية والتزام ومحاولة انتقاص ومحو لأي تأثير يمكن لهؤلاء تشكيله عبر تيار فكري أو علمي يكسر حلقة التخلف والجهل التي تسمح لمستبد من البقاء والتحكم بملايين من البشر دون مقاومة تُذكر.

لكن احتكار المنابر السورية كُسر، والفضاء بات مفتوح والاصطفاء غير مقيد والفكر غير مصطنع ولا إمكانية لتطويقه ولو وُضِعَ لكل مواطن مخبر، وقد يكون انكشاف مثقف السلطة أحد أهم مكاسب الثورة السورية، وعلو صوت الانتقاد خطوة انتصار لا يُهمل قدرها وتخطو معها عودة أصوات أصحاب الرأي لمكانهم الطبيعي خارج القيد وداخل العقول عوضاً عن أصوات المضللين تحت عباءات مختلفة الألوان ولو أن الأمر لن يخلو من الكثير من الغوغائية كما في كل تحرك بعد جمود طال امده لحين استقرار مسار سليم.

فصاحب الرأي بالدرجة الأولى هو صاحب حس عال بالمسؤولية والالتزام تجاه المجتمع وهو الدافع الأساسي لتوجهه نحو الرأي العام، وذلك يُفشل تماماً محاولات روااسب مثقفي النظام لخنق هذه النهضة والوقوف بوجه احياء منظومة سليمة مقابل منظومة باندة من فسادها وحسب.

فالمثقف، ليس من طغت لديه الفصحى على العامية، بل هو من طغى لديه الفكر والموضوعية على الحكم المتسرع ومن طغى لديه المنجز على الشعارات والاستمرارية على الفقاعات هو من يؤمن بأن البوصلة تشير للاتجاه الصحيح طالماً لا عامل مقحم يدخل في مجال تأثرها وذلك لا ينحصر بكتاب وفنانين بل بكل من يبيلور فكرة ويصنع منها منجزاً مؤثراً في محيطه من فكر أو سياسة أو اقتصاد أو علوم أساسية أو تطبيقية الى آخر لائحة المؤثرات اليومية في حياة الانسان.

فها هي مهام جسام تُلقى على عاتق من حمل هذه المسؤولية وربما يكون من أهمها، إعادة بناء مفهوم الهوية السورية مرتكزاً على إرادة تجاوز سقوط سوريا تحت وطأة أسوأ النظم التي عرفتها البشرية لخمس عقود ومرتكزاً على إرادة النهوض بعد سبع سنوات حرب لم تترك بيتاً سوريا دون ان تطأ عتبه شراً والنهوض من فتنة اجتاحت النفوس دون استثناء ومرتكزاً على مصلحة مشتركة لكل سوري باستقرار وازدهار اقتصادي ومجتمعي وحضري في وطنه.

المنقف هو من يعبر عن آرائه كتابة كي لا تتبعثر فتندثر بل تنتظم فتبقى، مخزون فكري انساني يُنتخب انتقائيا من حاجة كل زمان ومكان وربما يكون توصيف الأديب الفرنسي أوكتاف ميربو لمهمة الأدباء والكتّاب يوافق هذه المرحلة الهوجاء، حيث كتب منذ ما يزيد عن قرن وربع أن "الأعمال اليوم يجب ان تجد ملجأ لها في كتاب، ففي الكتاب وحده، متحررة من العوامل الطارئة السينة والمتعددة التي تفنيها وتخنقها، تستطيع أن تجد أرضاً ملائمة لتنمو الأفكار التي تزرعها"

الجولان، بعد عقود من شعوذة الأسد من سيدافع عن حقوق

الشعوب الضائعة؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/03/30

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لا بد أن صورة بعض من تراب الجولان مرمية في 'طشت' صدئ ومغروز بها علم سوريا وفلسطين قد صدمت الكثيرين، رغم انها لا تبتعد كثيراً عن كيفية تعامل النظام مع قضايا تخص حقوق أساسية للشعب السوري ولا تخرج عن المألوف في نظرتة لقضية الجولان السوري، أو القضية الفلسطينية، بكونها أداة تثبيت حكم وحسب يوظف لأجلها أدوات الشعوذة المختلفة، ليحافظ على سيطرته على عقول المتلقين.

هؤلاء المتلقين الذين تجاوزت فترة خضوعهم لهذه الأساليب خمسة عقود، وبوجود حالة اشباع وترسيب من شعارات الأسد وطلاسمه، كيف نجد المخرج ومن يدافع عن حقوق ضائعة؟

لا بد بداية أن نحدد طبيعة هذه الحقوق في كل موقع ومن ثم نبحث عن من يدافع وكيف يتم الدفاع عنها.

الهضبة السورية، والتي تستمد أهميتها، بعيداً عن الوجدانيات، من ثلاث نقاط رئيسية، موقعها الجغرافي المتقاطع بين سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل أولاً، موقعها على خارطة الموارد المائية واندراج السيطرة عليها في سياق الاستحواذ على إدارة المصادر المائية لكلا من الدول المحيطة والتأثير بالأمن الغذائي، الماني لكل منها وأخيراً بكونها تضم مرتفعات استراتيجية.



تفرض النقاط الثلاث نفسها في اعتبار هذه المنطقة ركيزة حيوية لشعوب الدول المحيطة، يُفترض ألا يدار التفاوض حولها من وجهة نظر نزاعات سياسية بل عبر فريق خبراء تقنيين من كل من هذه البلدان المحيطة يدافعون عن مصالح شعوبهم المتعلقة بها.

•مختصين بالموارد المائية

•مختصين بموارد الطاقة

•حقوقيين مختصين بقوانين التجارة والنقل الدولي

•اقتصاديين

•مختصين بالهجرات

•مختصين بتنامي عدد السكان

•مختصين بديناميكية الجموع البشرية

•مختصين بالمناخ ونمذجة المتغيرات المستقبلية للمنطقة

•محققون دوليون لتجميع البيانات المتاحة وضمان الزامية مشاركتها

بين الدول

بحيث تدرس جميع الاحتياجات والإمكانات لكل من الدول المعنية عبر فريقها التقني وترفع بها احاطة شاملة لمجلس الأمن العالمي مع توضيح المخاطر والمخاوف الناجمة عن أي هيمنة أو ادارة غير متوازنة لهذه المنطقة بحيث تُعالج هذه القضية من كونها تشكل جزء لا يتجزأ من السيناريو المستقبلي للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم.

ويشكل بناء على تقارير الدول المختلفة فريق خبراء من دول حيادية تجاه الأمر لوضع خطة طويلة الأمد لكيفية تقاسم الثروات والاستثمارات وإدارة المنطقة بالشكل الذي يحافظ على السلام الحيوي ويمنع حدوث كوارث إنسانية ويحفظ حقوق الشعوب المسلوقة اليوم والتي تفرض خارج معادلة النهوض والتنمية في حين أنها شعوب قائمة تحيا على هذه الأراضي ولا يمكن تجاوزها.

منطقة سلام حيوي، مصطلح غير قائم اليوم لكنه يفرض نفسه كضرورة لوضع نظم وقوانين صارمة ومُلزمة لإدارة مثل هذه المناطق الحدودية بين دول متنازعة بشكل يضمن خلق حالة سلام مستدام وعادل لا تتجاوز فيها لمصالح فئة على أخرى ولا تتجاوز لحقوق الشعوب الأساسية المقيمة على أراضيها ضمن ضوابط وشروط عامة في التشاركية. ولعل هضبة الجولان السورية هي النموذج الحاضر الحي عن ضرورة وجود مثل هذه المحميات وربما تكون أول منطقة سلام حيوي في العالم، سعياً لإنقاذ ما أمكن من حقوق السوريين المهذورة عوضاً عن أن تبقى 'طشت' تراب صدئ يضحك به الأسد على عقولنا معتبرا السوريين شعب قاصر عن الإدراك والعمل وكم هو بذلك مخطئ ومدعي..

## قضايا بين فنّ الوهم وبناء الحلول

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/02/02

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

يُعدّ الفعل السياسي الأكثر سهولة هو إطلاق الشعارات، فهو من منطلق الجهد المبذول لأجله يعتبر شبه مجاني لا يُبدل فيه فكراً متوازن ولا علم صلب ولا تطبيق ثابت، فعلاً يعتمد على الكلام المتطير في الهواء وعلى الكلمات المكتوبة بالماء، فعلاً يبتلع قضايا ومصانر شعوب وحيواتها ليكون بحد ذاته عانقاً لإيجاد حلول لها، فعلاً لا يبني ولا يسمح بالبناء فعل تنهيه صفقات وليس حلول فعلية.

كثيرة هي الأمثلة الواقعية التي يُمكننا ايرادها عن فنّ الشعارات، الشبيه بفنّ الوهم، ذلك المتضمن لخفة اليد، لمهارة إظهار شيء من العدم، لمهارة الإخفاء والتحويل بين حالة وأخرى، للإيحاء بغير الواقع وبالتحكم بحركة الأشياء عن بعد. وتتجاوز نقاط التشابه ذلك أيضاً لتطال تشابهاً في الجمهور الذي يعلم عادة أن هناك خدعة ويقرر التصفيق، لكن الى أي مدى؟

من ضمن ما يجدر الإشارة اليه في محيط دائرة الشعارات المُستخدمة هي تلك التي يرفعها بعض من ينادون صورياً بالحرية، في حين أنهم غير قادرين على احترام وصون حرية وكرامة الانسان بحد ذاتها هؤلاء تنهيههم صفقة تقاسم السلطة مع المستبدين، أو آخرون ينادون صورياً بالعدالة في حين ان لا احترام للقانون في ممارساتهم فتنتهي شعاراتهم بصفقة دستور وهمي يُوْطر ويُعلق على الجدران الالكترونية ولا يُطبق منه حرف، أو غيرهم من المنادين بالديمقراطية كشعار فضفاض يجلب الكثير من التابعين ينتهي دوره بصفقة تضعه في شعار بصري أو اسم مجموعة سياسية في حين انهم أول من يتبرأ من ديمقراطية لا تطابق رغباتهم، وصولاً الى المنادين شعاراتياً بإسقاط الأسد

باستخدام أمنيات مبنية للمجهول لا يعلمون من سيطبقها ولا كيف سيتم تطبيقها ولا يسعون لصنع ذلك التغيير في حين أنه عمل يتطلب إعادة انتاج دولة وذلك لا يتم بالتمنيات ولا بالتصريحات بل ببناء الحلول على مختلف المستويات الجغرافية، المدنية، السياسية والعسكرية والدولية فأين بهذه الأهداف مما يصدق منذ عشر سنوات من أمواج مذبذبة تحملها قنوات مرنية ومسموعة ومكتوبة لا ترفع حجراً على حجر ولا تزرع الا بذور فارغة، أمواج تنهيبها صفقات دولية لا يدخل في حسابها مصالح المطالبين بهذا التغيير ولا تتضمن ضمان مستقبلهم وأمنهم واستقرارهم.

أما مركز دائرة الشعارات المستخدمة لعقود في المنطقة العربية فتوضع به تلك المتعلقة بالصراع العربي/الإسرائيلي، شعارات أصبحت من شدة تضخمها تختصر المنطقة بقضية وتختصر القضية بمن تترس وراعها من منتفعين من كل صوب وحذب في فعل لا يبني ولا يسمح بالبناء متجاوزين ما تمتلكه شعوب المنطقة من طموحات وآمال وقدرات وإمكانات وابداع لتختصر ما يُقارب أربعمئة مليون وجه، تضم في جنباتها منات الاثنيات والثقافات، لتختصرها بوجوده مقيدة ممن يجمعهم وهم الأبدية وتُفرض على أتباعهم مُتلازمة فريدة تقتضي بأن ينادي الفرد وتنادي الشعوب بمحاربة إسرائيل من جهة وتقمعهم من محاربة الظلم والتقهقر الاقتصادي والتطرف الديني والعسكري والاحتلال السلطوي وانعدام الكرامة الإنسانية في بلدانهم من جهة أخرى. كلما ازدادت الشعارات تضخماً بفن الوهم ازدادت سهولة مفايضتها بصفقة..

فكيف وهي شعارات تترس وراعها الأسد وهو يقتل أبناء سوريا وبناتها، وهي بوابة الوهم التي تدخل منها ايران وتستعمر البلدان العربية عبر نظم وشخوص ومنظمات لا رافعة لها الا مهارة فن الوهم كنصر الله والسليمانى مُقترفي مجازر الإبادة بحق أبناء مختلف البلدان العربية، كما ترفعها داعش وغيرها من حملة ايديولوجيات التطرف والإرهاب.. فهل جاءت صفقة القرن

من فراغ فعلاً أم جاءت من واقع عرقلة بناء الحلول لعقود طويلة، فبناء الحلول كان سيقوّض ظواهر صوتية بكل ما حملته من أضرار على شعوب المنطقة نحو الالتفات لبناء مستقبلهم ومصير أجيالهم القادمة على مرتكزات صلبة، مستدامة وثابتة .

لا بد ختاماً من تدعيم التوصيف النظري بحقائق من الواقع، وربما تكون الصورة الأوضح التي تعكس فن الوهم هي صورة بعض من تراب الجولان مرمية في 'طشت' صدئ ومغروز بها علم سوريا وفلسطين والتي ظهر بها اتباع الأسد بعد اعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمنح الجولان لإسرائيل هذه الصورة التي صدمت الكثيرين هي مرآة الحقيقة عن كيفية تعامل الأسد مع قضايا تخص حقوق الشعب السوري ولا تخرج عن المألوف في نظرتة لقضية الجولان السوري، أو القضية الفلسطينية، بكونها شعارات يوظف لأجلها أدوات الشعوذة المختلفة لفن الوهم، ليحافظ على سيطرته على عقول المتلقين. هؤلاء المتلقين الذين تجاوزت فترة خضوعهم لهذه الأساليب خمسة عقود، وبوجود حالة اشباع وترسيب من شعارات الأسد وطلاسمه، أما المخرج فهو في مكان آخر تماماً هو في تحديد طبيعة الحقوق بمرتكزات صلبة، ودراسة كيفية بناء الحلول لأجلها

فالهضبة السورية ذاتها، تستمد أهميتها، بعيداً عن العواطف والرغبات، من ثلاث نقاط رئيسية، موقعها الجغرافي المتقاطع بين سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل أولاً، موقعها على خارطة الموارد المائية واندراج السيطرة عليها في سياق الاستحواذ على إدارة المصادر المائية لكلا من الدول المحيطة والتأثير بالأمن الغذائي، المائي لكل منها ثانياً وأخيراً بكونها تضم مرتفعات استراتيجية. تفرض النقاط الثلاث نفسها في اعتبار هذه المنطقة ركيزة حيوية لشعوب الدول المحيطة، يُفترض ألا يدار التفاوض حولها من وجهة نظر نزاعات سياسية بل

عبر فريق خبراء تقنيون من كل من هذه البلدان المحيطة يدافعون عن مصالح شعوبهم المتعلقة بها.

بحيث تدرس جميع الاحتياجات والإمكانات لكل من الدول المعنية عبر فرقها التقنية وترفع بها احاطة شاملة لمجلس الأمن العالمي مع توضيح المخاطر والمخاوف الناجمة عن أي هيمنة أو ادارة غير متوازنة لهذه المنطقة بحيث تُعالج هذه القضية من كونها تشكل جزء لا يتجزأ من السيناريو المستقبلي للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم.

ويُشكل بناء على تقارير الدول المختلفة فريق خبراء من دول حيادية تجاه الأمر لوضع خطة طويلة الأمد لكيفية تقاسم الثروات والاستثمارات وإدارة المنطقة بالشكل الذي يحافظ على السلام الحيوي ويمنع حدوث كوارث إنسانية ويحفظ حقوق الشعوب المسلوبة اليوم والتي تتم معاملتها وكأنها خارج معادلة النهوض والتنمية القادمة للشرق الأوسط في حين أنها شعوب قائمة تحيا على هذه الأراضي ولا يمكن تجاوزها.

بذلك ننتقل من تلاعب فن الوهم بالشعوب المتمثل بـ'طشت'، تراب صدى يضحك به الأسد على عقول السوريين معتبرهم شعب قاصر عن الإدراك والعمل الى بناء مناطق سلام حيوي، بناء صلب لحلول عادلة ثابتة ومستدامة لا تبتلعها صفقات، حلول لا تتجاوز فيها لمصالح فئة على أخرى ولا تتجاوز للحقوق الأساسية للشعوب ضمن ضوابط وشروط عامة في التشاركية بذلك .

البوصلة، في إعادة بناء الدولة

السورية

التنظيم الذاتي هو منطلق التطور

و سميرة مبيض

## النظام الاتحادي، بين الطريق الفئوي وذاك الرحب الوطني

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 17/12/2019

الموقع: سوريا الاتحادية

غالباً ما تفضي المداخل الخاطئة الى تعقيدات أكبر، الى وقت وجهود ضائعة للعودة لنقطة البداية واختيار المدخل السليم لنتيجة سليمة، فكيف بها حين تسعى لتحقيق مصالح شعب، لا بد حينها من رسم خارطة طريق تتسع للجميع، والتأكد من وصولهم لأهدافهم من مدخل رحب وليس التزاحم من زاوية ضيقة لن تفضي الا الى عرقلة المسار والبحث مراراً عن نقطة البداية.

لا يُمكننا الا الإشارة بوضوح الى أن الباب الفئوي الذي طُرح منه النظام الاتحادي في منطقتنا هو مدخل خاطيء ادى لفهم مغلوظ لازال يعيق ادراك ضرورة وأهمية الانتقال من نظام إدارة مركزي الى نظام إدارة وحوكمة أكثر حداثة كالنظام الاتحادي الذي يعتمد على نموذج الحكم اللامركزي وعلى منح البلديات كمستوى أول، الإدارات المحلية كمستوى ثاني والاقاليم الجغرافية كمستوى ثالث إمكانية إدارة شؤونهم بكوادر من أبناء المناطق المعنية ضمن المستوى الجغرافي الأشمل ضمن حدود البلد الواحد محافظاً على سيادته واستقلالته وحماية حدوده وتقاسم عادل لموارده، بسياق يستند على التنمية المحلية بأفضل وجوهها ضمن اطار التنمية الشاملة لوطن يتشارك به الجميع بأساس المواطنة المتساوية.

لكن مدخل النظام الاتحادي بشكله الذي طُرح لغاية اليوم، واجه عانقين رئيسيين الأول هو المدخل الفئوي الذي اتسم به والذي يعتبر النظام الاتحادي مطلباً من طرف قومي واحد غالباً ما يكون الطرف الكردي في منطقة تتسم



بالتنوع الاثني والمذهبي، هذا التنوع الذي يحمل صفة الغنى والتبادل في حال الاستقرار والسلم الذي سرعان ما يتحول الى اختلاف يؤدي الى الصراع والافتتال في حال اختلال التوازن لأي جهة كانت.

المدخل الفئوي الذي اعتُبر ضمنه أن النظام الاتحادي سيحقق فائدة لشريحة واحدة في حين أن جميع فئات المجتمع عانت وتعاني من نتائج الحكم القمعي والمركزي الذي هيمن على الحياة السياسية والاقتصادية وأقصى الجميع عن إمكانية المشاركة في صناعة القرار، بما فيهم العرب والكرديين والسريانيين والتركمان من مسلمين ومسيحيين ويهود والاييريين وفئات المجتمع من اثنيات أخرى.

أما العامل الثاني الذي منع الانتقال الميسر نحو نظام حكم اتحادي لامركزي هو توزع الموارد الأحفورية والمياه والأراضي الخصبة بشكل غير متجانس في هذه المناطق مما أدى الى ان تكون السيطرة على الموارد أو طرق نقلها مصدر تخوف لدى الجميع، على الأخص في ظل مجتمع تشظى على جميع المحاور، المذهبية، القومية والمناطقية وخضع لعقود من فقدان الثقة بالمواطنة والمساواة والعدالة مع تخوفات بأن يصبح المظلوم أشد ظلماً وهي تخوفات مشروعة ظهرت بواورها لدى كافة الاطراف التي عانت من القمع في ظل الحكومات الشمولية السابقة، أضيف لذلك عدم وجود اقتصاد محلي متكامل لأي من المناطق الجغرافية بعد عقود من بناء نظام اقتصادي متمركز بيد السلطة وبطانتها الضيقة.

من العوامل المعيقة نستطيع استخلاص بواير الطرح السليم، فالنظام الاتحادي القابل للحياة والاستمرارية في منطقتنا وفق رؤية اعلان سورا الاتحادية هو الذي يأخذ بعين الاعتبار المكون العربي والكردي والسرياني وغيرهم معا ويقدم نموذج حكم أكثر حداثة ومعاصرة يحقق مطالب الجميع عبر تبني التوزع الإداري المبني على الأقاليم الجغرافية التي تشكل من وجهة نظر علمية مناطق

متجانسة من حيث المعطيات الطبيعية والخصائص الفيزيائية والاقتصادية أي النشاطات الاقتصادية المهيمنة لكل منها، بالاعتماد على الهوية المكانية كعامل جامع، وتعد الهوية المكانية علمياً كإحدى الهويات الفرعية التي تبني الهوية الذاتية لأي فرد وتتكون من ادراك المحيط المادي الذي عاش ويعيش به الفرد وما يرافقه من وخبرات تتعلق بالعوامل المادية المحيطة بالفرد وبوجوده اليومي.

كما يتبنى اعلان سوريا الاتحادية حلوياً للعامل المعيق الثاني الذي يقف بوجه تحقيق تغيير جذري من نظام حكم مركزي ذو قبضة حديدية الى نظام حكم تعددي مكانياً واجتماعياً هو تبني العدالة في توزيع الموارد عبر بناء نظم اقتصادية متكاملة لكل من الأقاليم بالاعتماد على ما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية وارث ثقافي انساني وما يقدمه التموضع المكاني من منافذ ذو أهمية استراتيجية أو تجارية وبالانطلاق من الاقتصاد المحلي صعوداً نحو المستوى الجغرافي الشامل لسوريا بكامل اقاليمها لتحقيق التكافؤ والمساواة في المواد الأولية وفي التنمية القائمة عليها، فبتحقيق ذلك نضمن استدامة النظام القائم واستقراره وتوازنه وبأن نحقق نظاماً مُنتجاً بإيجابية ضمن محيط إقليمي أوسع وضمن مسار انساني أعم وأشمل، بعيداً عن مصالح فئوية ضيقة لن ننتج الا مزيداً من الظلم والتظلم ولن نتقدم بنا الا بتصاعد أعداد الشهداء من أبنائنا وبارتفاع ديون منطقتنا مقابل استهلاك السلاح والكرامية، هي لحظة انعطاف في مسارات الشعوب واختيار لمسار قادم لمنة عام ربما فالأحرى بنا أن يكون على طريق سوي سليم ليس تقليداً أعمى عن نظم جاهزة بل تفصيلاً عن ما ينبع من مجتمعاتنا ومشاكلها وحاجاتها ليحقق النهوض المأمول.

## الهوية، في المرحلة الانتقالية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/01/06

*The Levant*: الموقع

هذا البناء المُستمر المُرتبط دوماً بالمكان والزمان، الهوية، كيف تُعرّف نفسك ولم تنتمي؟

هذا المفهوم الذي شهد تيارات عالمية متغيرة ومتبدلة عبر التاريخ، منها ما هو مستمر ومنها ما خمد وانتهى، فعلى سبيل المثال تُشكل الهوية الدينية إحدى الهويات المستمرة على المستوى العالمي منذ بداية التاريخ لغاية اليوم، بينما شهدت الهوية العرقية مرحلة صعود في القرن التاسع عشر إلى أن خمدت في منتصف العشرين، ومثلها الايديولوجيا الاستعمارية والايديولوجيا المضادة لها التي خمدت في الثلث الأخير من القرن العشرين لتظهر هويات عالمية أخرى مرتبطة بنفس الحيز المكاني وفق الخط شمال/جنوب الذي يفصل الدول المتقدمة في الشمال عن الدول الفقيرة والتي في طور النمو في جنوب الكوكب هذه التيارات المُرتبطة بمفهوم التنمية والتي استمرت لغاية اليوم ومعها هويات حديثة مشتقة عنها كهوية المهاجرين عبر هذا الخط الجغرافي/التنموي، كما ظهرت تيارات عالمية حديثة ترتبط بالهوية السياسية أو الثقافية وغير ذلك.

وتشكل هذه المفاهيم مجملها روابط مشتركة تجمع عدد كبير من البشر كهوية جزئية تترجم الانتماء على المستوى العالمي، وتأخذ حيزاً في الهوية الفردية والتي تتشكل بدورها من مجموعة كبيرة من العوامل المُتداخلة والديناميكية التي تتفاعل بين المستوى العالمي الواسع والمستوى الجغرافي المحلي المرتبط بالهوية المكانيّة والعوامل المتفرعة عنها ومنه للمستوى الأصغر المتعلق بأطر

اجتماعية أو مهنية ومن ثم الأضيق للمستوى الفردي المرتبط بالدور والهدف والمبادئ، لتصنع بمجملها هوية متعددة متقاطعة الطبقات والتي تنتظم بتراتبية تحدد الظروف والعوامل المؤثرة. فهذه الأبعاد المختلفة في الهوية موجودة وإن لم تتبدى بشكل مستمر، فذلك لا يعني زوالها بل نجدها تعود بقوة تحت ظروف مؤثرة ومُحرّكة لها مثل العنصرية ضد هوية محددة، التهميش، الحرب، خطاب الكراهية، العدوانية وغير ذلك من عوامل مشابهة.

وها نحن اليوم أمام هويات مهشّمة، بمعظمها، ففي ظل هذا المراحل والأطر المتعاقبة تبدو الهوية العربية عموماً والهوية السورية خصوصاً في إطار ضبابي ينبئ بانتهاء مرحلة زمنية تنازعتها عقود طويلة من القمقمة والجمود تحت وطأة حكومات قمعية استبدادية، وزادتها شعارات البعث انحرافاً، بعيداً عن بعدها الإنساني الممتد في الزمان والمكان والمتأصل في الإرث المعرفي والقيمي للبشرية. لتتزايد تواتراً صفات تصف واقع القاع الذي أوقعنا به عمداً ولم تُسعف ذواتنا طوعاً، كسلاً وجهلاً. من هذه الصفات الإرهاب، التشبيح، الارتزاق، العمالة، العنصرية، الشوفينية، الانفصالية، الفساد، الهمجية. ولأنه تطول عما تتسع له سطور هذا المقال، ترسم ملامح انخماذ حقبة وبزوغ ملامح عتية انتقالية تعبر بنا فوق هوة الاندثار.

فمنذ فجر وبداية البشرية والقاعدة ثابتة، فالحضارات في ديناميكية وتفاعل، لكن أدوات وآليات وعوامل هذه الديناميكية، كأى عوامل مرتبطة بالحياة بعيدة عن أن تكون بسيطة وثابتة بل هي مركبة ومتغيرة، مما يجعل نظرة ونظرية المؤرخين للحضارات بكونها امبراطوريات قائمة على دورة تطور بين القوة والانهيال نظرة مبسطة وبعيدة عن واقع وحركية الحياة البشرية ويضعها بمواجهة المفهوم الحديث للحضارة وفق الانثروبولوجية والتي تتبنى مفهوم الحضارة الثقافي والقائمة على مختلف الحوامل الثقافية من لغة وفنون ونمط الحياة والمعتقدات والقيم والمحيط المكاني وكيفية التفاعل معه، فتتضمن بذلك

الهوية بمختلف محاورها المُشار لها سابقاً وعلى عكس مفهوم الحضارة القائم على القوة، والذي ينتهي بانتهاك هذه القوة، فإن مفهوم الحضارة القائم على الثقافة مستمر طالما هذه الثقافة حية ومستمرة.

فهل يكون مفتاح المرحلة الانتقالية هذه هو استنادنا على هذه الهوية القائمة والمرتبطة بحوض جغرافي؟ احتضن واستوفى شروط الحياة لحضارات عديدة منذ ما يزيد عن خمسة آلاف عام زالت معالم قوتها واستمرت معالم ثقافتها حية تستحق من أبنائها التمسك بها ومنها الثقافة العربية، في طور ضعف اليوم يميل كثيرون للتبرؤ مما يربطهم بها من صفات انحدر وتقهقر ويسعون للنأي بأنفسهم عن هوياتهم، لكنها طرق مسدودة.

يذكرنا آرنولد توينبي بنظرته الداروينية بأن التحدي هو من يخلق الفعل الحضاري وإن كانت الاستجابة أكبر من التحدي فتنشأ الحضارة أو تستمر وتوحد المجموع لبناء حضارة جديدة، ونحن اليوم بمواجهة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية انحدرت بحضارتنا وهوية تهشمت فهل من تحدي أكبر من غيرة الإنسان على هويته يدفعه لخلق مسار صاعد لإعادة مكانتها وضمان تجديدها واستمراريتها؟

لكن لهذا المسار متطلبات من امتلاك الرغبة للاستجابة لهذا التحدي وامتلاك القدرات من فكر ومنهج عمل ورؤية لمواجهة هذا التحدي، وأخيراً امتلاك أهم عامل وهو نبدأ أسباب الانهيار والتمسك بما يبني لثقافة منفتحة مع تعددية الحضارات المحلية التي نشأت على هذه الأرض ذاتها، ومع تعددية الثقافات العالمية وتكاملها وغناها، أما البديل فهو أن نسمع لمن يعتقد بأن لا مستقبل لنا إلا بين هوية الإرهاب الديني والإرهاب السلطوي وأن نرتضي بسماع هذه الصفات التي تنهال على شعوبنا ونبتلع غضبنا ولا نحوله لطاقة إبداع هوية تُشبهنا، نحنُ المؤمنون بأننا لم نندثر وإنما نعبر فقط والعبور ليس بالأمر اليسير ويحتاج لجسور صلبة فهل نكون على قدر المسؤولية.

## في مستقبل الأطر التمثيلية الانتخابية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/04/14

الموقع: نواة

باتت المزرعة التي رفع الأسد أسوارها منذ استلام منظومته للحكم في سوريا وراعنا، نشهد اليوم التحول التدريجي الى سوريا جديدة وان كانت ملامحها غير محددة بشكل كُلي بعد لكنها سوريا التي تنجو من اعتقال خمسة عقود والتي تخرج من الأسوار عبر الطرق الأشد صعوبة، عبر الثورة والحرب، عبر التدخلات الخارجية المتعددة والصراعات السورية المتناسخة.

فبالرغم من هذه الصعوبات فقد هُدمَ جزء لا يُستهان به من هذه الأسوار مع ما تمزق تشابكاً بأشواكها من أجساد السوريين وأرواحهم وذكرياتهم، يعبرون تباعاً لخارج النفق مدفوعين بعوامل غير مُتشابهة لكنها ذات توجه واحد، بعيداً عن نموذج الحكم الحالي الذي طال ضرره الغالبية العظمى من الشعب السوري ولم يبق متمسكاً به الا من ارتبط معه بالشراكة بالجرم، الجُرم كغطاء أسدي، كعباءة سوداء تتمدد أطرافها لتخفي محارق بشرية ومقابر جماعية وأيدٍ تتنازع بؤساً، عباءة تتمدد لتخفي السنابل المحروقة وأرغفة الخبز المتشقة فقراً، ثم تتمدد لتخفي وجوه شاحبة يطالها وباء الكورونا بصمت قسري يسخرها كسلاح جديد بوجه المجتمع السوري.

لكن ورغم كل تطاولها تبقى عباءة بقوام أوهن من قوام خيمة لاجئ، ويبقى غطاء الجرم الذي يواجه اليوم اقتراب موعد تطبيق قانون سيزار ويواجه ادانة واضحة من قبل لجنة تحقيق دولية باستخدام أسلحة كيميائية ضد المدنيين،

يبقى غطاء هش سيطوى بسرعة لافتة مع قرار يجعل اليد العليا للقانون  
وللمصلحة العامة السورية والانسانية.

لكن تسارع هذه الخُطى لا يواكبه تسارع تنظيمي في الاطر التمثيلية في سوريا  
فلازالت هذه الأطر الناظمة للمجتمع السوري ضبابية. ولم تكن وفاة عبد الحليم  
خدام مؤخراً الا حدث إضافي، ليُذكرنا بتضامن الفاعلين في المنظومة الماضية  
والتي شكّلت ضمنها المعارضات جزءاً من البنى القديمة الناظمة للمجتمع  
السوري، البنى التي خَلقت حالة لا يُمكننا القول الا أن انتهاءها بمجملها هو  
مدخلنا نحو “سوريا الحياة” وليس سوريا مزرعة الموت، ليُذكرنا هذا الحدث  
ان هذه الحقبة التي تنتهي رموزها كشخصيات فاعلة تنتهي امتداداتها الفكرية  
سواء بتعاضدها أو بتناقلها.

حدثٌ يُذكرنا أيضاً أن الهدف الأساسي لحراك السوريين لم يكن تقاسم مواقع  
سلطوية على نفس الأرضية المائلة نحو الهاوية دوماً، كما سعت اليه تيارات  
المعارضة خلال سنوات وكما عملت لأجله على نفس أي حراك مواز يُعبر عن  
تطلعات حقيقية بالتغيير الجذري في سوريا.

مما يؤكد أنها ثورة شعب من أجل الحياة بمعناها الواسع الرحب، من أجل الحياة  
عبر امتلاك أدوات بنائها الصحيحة من بناء الانسان اولاً على أسس الوعي  
والعلم والتطور وتكريس هذه الادوات للحفاظ على الكرامة البشرية وتحقيق  
احتياجات السوريين من صحة وأمن ومحيط اجتماعي سوي ومعتدل. هذه  
الأهداف التي لا يبدو أي من المحاور المهيمنة على المشهد السوري اليوم بقوة  
الامر الواقع العسكرية أو بقوة محاور التدخل الخارجية بقادر على تحقيقها،  
فتقاسم الدمار ليس الا مشهد مؤقت لحين توفر عناصر الاستقرار. وتوفير هذه  
العناصر يتطلب بدوره العمل على الأطر التمثيلية التي لا زالت تشكل عقبة  
أساسية في وجه التوصل لأي حلول، عقبة كشف عنها وابل الترشيحات الذاتية

لرئاسة سوريا التي انتهت علينا في المرحلة الأخيرة، ترشحات تغيب عنها القاعدة الأهم وهي الأطر التمثيلية الراقعة.

هذه الأطر التي تُقدم مُرشحيها عادةً وفق انعكاس المشتركات والاختلاف، في حين أن نسبة المشتركات بين السوريين اليوم تبدو أضعف من أن تُنشأ أطر تمثيلية متقاربة سياسياً وفكرياً ومن الضرورة إيجاد أطر أكثر واقعية لمتطلبات المرحلة القادمة، ووفق الاحتياجات التي تتسم بشكل رئيسي بضرورة إعادة انتاج مؤسسات الدولة السورية والتصدي للتحديات المستقبلية الناجمة عن انتشار جائحة الكورونا من جهة، والتحديات المرافقة لمرحلة الانتقال الطاقوي من جهة أخرى وما سيرافقهما من تغيرات اقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي.

فبالإضافة الى حالة التصحر السياسي الحالية والناجمة عن خمسة عقود من حكم شمولي، فالتيارات السياسية العريضة التي سادت في عقود الأسد بين سلطة ومعارضة وما يدور في فلكهما من تيارات وتجمعات سياسية، هي تيارات ترتكز على مفاهيم الفرد الواحد والحزب الواحد والفكر الواحد وهي أبعد ما يُمكن عن القدرة على إنتاج اطر تمثيلية انتخابية تشاركية تعددية للسوريين اليوم وفق شروط بناء المستقبل فهي لا تستطيع الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة وللتغيير الذي يفرض نفسه في المنطقة.

في هذا السياق ستفرض أطر تمثيلية جديدة نفسها، تعتمد على التمثيل الجغرافي المتعدد المستويات باعتماد المجالس المحلية المدنية كوحدات أولى تليها مجالس اعلى على مستوى قطاعات جغرافية أوسع وصولاً الى مجلس سوريا التعددي الذي يضم ممثلين عن كافة المناطق بعيداً عن تقاسم أيديولوجيات سياسية لا تستطيع أي منها الاستجابة لتحديات المرحلة المقبلة، بل تمثيل يضمن وجود عاملين أساسيين، الأول هو تحقيق المطلب الوظيفي منه بحيث يكون أعضاؤه مؤهلين للامساك بزمام إدارة الأمور قادرين على تأدية



المهام المنوطة بهم وفق منهجية علمية على كافة الصعد العملية، والثاني هو تمثيل كافة الشرائح التي تعكس تنوع المجتمع السوري الاثني بحيث تضمن كافة المجموعات تمثيل مصالحها وضمانها وفق عقد اجتماعي صلب يضمن حقوق الجميع.

يتطلب ذلك الانتقال من التفكير المركزي الى التفكير التعددي بعيداً عن نظرية القبضة الحديدية التي تسم كل فكر شمولي فحرب السوريين اليوم هي حرب وجود واستمرارية في ظل مرحلة تغيير عالمي حقيقي لن يُفقد ضمنها العودة للماضي بأي من رموزه ومرجعياته فلنكن جميعنا على قدر ما تتطلب المرحلة من مسؤولية ووعي وقدرة على التأقلم نحو بناء سوريا الحياة وتجاوز معادلة الموت التي طال أمدها.

## واقع التشرذم السوري وانعكاسه الزمني والمكاني على عملية الانتقال

السياسي

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 13/07/2020

الموقع: نواة

يخضع الواقع السوري اليوم للتشرذم الجغرافي والذي يرتبط به بشكل مباشر تباعد على المحاور الاجتماعية، السياسية، العسكرية، النظام القضائي، والمحاور الإدارية في سوريا.

هذا التشرذم الجغرافي ليس وليد اليوم بل يعود الى قرن من الزمن نتيجة للاتفاقيات التي أدت لتقسيم سوريا وفق معادلات مصالح دولية لم تأخذ بعين الاعتبار مصلحة السوريين ولا الارتباط المكاني لاستقرارهم بوجود مساحات قابلة للحياة وضمان المنافذ البرية والبحرية وتوزع الموارد بما يضمن التنمية والازدهار للشعب السوري بمختلف أطيافه. كما أدت حقبة حكم الأسد الى تراجع إضافي بمساحة سوريا لقاء صفقات عقدها بمقابل هيمنته على السلطة، وأخيراً أدى عقد من الثورة والحرب الى تشرذم فعلي للأراضي السورية، وتبعية تدريجية لكل منطقة نفوذ مُحدثة إلى جوارها الخارجي، بحكم احتياجاتها وبحكم انفصالها الوظيفي عن مركز ثقل اقتصادي وسياسي من دون تحضير لأي بدائل محلية. كما أدى وجود ارتباط إقليمي ودولي لكل من هذه المناطق ضمن توجهات ودولية سياسية متخالفة ومتباينة فيما بينها الى تدويل الصراع السوري وترجمته بصراعات على الأراضي السورية بالوقود البشري السوري وبالموارد السورية.

هذا التشرذم الجغرافي الواضح اليوم رسّخ واقع الانقسام الاجتماعي والناجم عن عدة عوامل أهمها غياب وجود فترة كافية من الاستقرار في سوريا لتسمح ببناء الهوية التعددية المنبثقة بشكل طبيعي عن تواجد الانسان السوري في إطار يجمع تعددية مذهبية وقومية وثقافية، هذه التعددية التي لبثت غائبة عن كافة الدساتير السابقة. كما أدت فترة حكم الأسد الى فرض هوية شمولية على حساب التعددية حيث عمل منذ الثمانينات من القرن الماضي بحلف وثيق مع النظام الناجم عن الثورة الايرانية على تدمير المجتمع السوري وهويته عبر وسم الثقافة العربية بالعنصرية والعدوانية والتقهقر وزرع الفتنة والكرهية باستمرار مما أدى لشروخ مجتمعية بين الأديان والطوائف وبين القوميات والثقافات المختلفة. هذه الشروخ التي ستحتاج للزمن ولأدوات سياسية ومدنية وإعلامية وتعليمية وثقافية لردمها ولترميم النسيج المجتمعي المتنوع. كما أدى العقد الأخير من الصراع المسلح في سوريا الى ازدياد التفرقة بين مكونات المجتمع السوري والى تعميم ثقافة الكراهية والتدافع السلبي مما رسخ الانقسام المجتمعي وأصبح يهدد وحدة الشعب السوري والأراضي السورية.

كما ارتبط واقع التشرذم الجغرافي القائم اليوم بتباعد سياسي واضح بين السوريين في هذه المناطق، فأصبح هناك أحزاب وتيارات سياسية محلية في كل منها، هذا التباعد السياسي الداخلي يرتبط بدوره بتباعد واضح في السياسات الخارجية فبالإضافة لما اتسم به نصف القرن الأخير من تصحر في الحياة السياسية فإن الأطر المعارضة التي تأسست ضمنه تدور في فلك نظام الأسد وتصنع بمجملها منظومة واحدة أدت لتقييد ولانعدام الحياة السياسية وقشلت بتمثيل الشارع السوري وحراكه.

فقد شهد عقد من الثورة على عدم إمكانية أي من هذه التيارات على تحقيق التغيير الجذري المطلوب في سوريا نتيجة لبنيتها المتقاربة من بنية النظام

الشمولي والقائمة كأقطاب مقابلة له وعلى عدم امكانياتها على التفاعل بشكل بناء فيما بينها فكانت نتيجة ذلك حالة من العدمية السياسية وتقهر على المستويات السياسية الداخلية والخارجية. فلا يمكننا اليوم الاعتماد على الأطر السياسية التقليدية الموروثة من حقبة الأسد كأطر تمثيلية بحكم أنها لا تستطيع الاستجابة لتحديات المرحلة.

كما يرتبط واقع التشرذم الجغرافي في سوريا اليوم بواقع تشرذم عسكري مكاني بوجود قوى متباينة تسيطر على مناطق جغرافية محددة وتشرذم عسكري مرجعي أي مرجعية كل من هذه القوى ومصادر تمويلها وولاؤها مختلفة ومتباينة كما تتسم هذه المناطق بوجود نظم قضائية محلية تسير شؤون السوريين ضمنها وفق مرجعيات مختلفة وترتبط كلاً منها بالمرجعية السياسية التي تسيطر كقوى أمر واقع. وتتسم هذه المناطق بوجود إدارات مختلفة لكل منها تتضمن إدارة الشؤون المتعلقة بالحياة المدنية اليومية من تعليم وصحة واقتصاد وصناعة وزراعة واعلام وثقافة وتموين وغير ذلك.

هذا التشرذم المكاني، السياسي، العسكري، الإداري والقضائي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزه أو التغاضي عنه في المرحلة الانتقالية، بل يفترض تأقلم عملية الانتقال السياسي معه ومع الزمن اللازم للسوريين لبناء هوية ما بعد التشرذم، هوية جامعة لشعب يعيش بنطاق جغرافي واحد ويتقاسم التاريخ ويستخدم المحيط المشترك من حوامل وموارد للحياة لتنظيم وجوده ولاستمراريته، وإيجاد صيغة حكم تضمن لسوريا الوحدة والنهوض والتقدم.

من هذه المنطلقات قد تكون مرحلة انتقالية متتالية عبر مستويين جغرافيين ومرحلتين زمنيتين أكثر توافقاً مع الواقع وقابلية للتطبيق، بحيث يقودها هيئة حكم تعددية للحكم الانتقالي بصلاحيات كاملة لها تمثيل محلي في كل من هذه المناطق المتباينة وتبدأ المرحلة الأولى بشكل محلي متوازي في هذه المناطق وضمن السيادة السورية وبإشراف من القوى الدولية الموجودة ضمنها بما

يضمن انهاء وجود أي أقطاب للتطرف والوصول لاستقرار محلي يضمن الأمن والسلم الأهلي عبر قوى محلية لتجاوز مخاوف وتوجسات السوريين من الفوضى والفلتان الأمني كما يضمن امساك القوى المدنية بزمام إدارة الأمور وبدء عودة اللاجئين وتحقيق العدالة والبدء بالتحضير لمشاريع تنمية ونهوض اقتصادي محلي ضمن الاطار الوطني الشامل.

وتليها المرحلة الثانية، المرحلة الانتقالية الوطنية بمدة زمنية ملائمة لتتم تحت سيادة سورية وتتضمن خروج القوى العسكرية الخارجية وإعادة هيكلة ونتاج مؤسسات الدولة بما يضمن وحدة أراضيها واستعادة كامل السيادة واستقلال القرار وتأسيس مجلس شيوخ وبرلمان سوري يضمنان تمثيل كافة المناطق والأطياف السورية وإجراء انتخابات شفافة تعبر عن تطلعات الشعب السوري وتعوض خسارة سوريا وأبناءها وتفتح الأفق لمسار جديد ومستقبل يتسم بالسلم والاستقرار والازدهار.

## مبادرة سوريا الحياة، ما أهمية إطار حيادي لرؤية تعددية؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 23/07/2020

الموقع: نواة

لا بد أن استقطاب السوريين في أشد مراحل اليوم، استقطاب يكتف في الخطاب والفعل واقع تباعد مُتزايد. في الحين ذاته هم، في نقيض لواقعهم، مُطالبون بخطوة مصيرية نحو خلق المشترك لتحقيق الانتقال السياسي. في هذا السياق تبرز أهمية وجود أطر حيادية عابرة للتيارات الأيديولوجية السياسية منها والقومية والدينية لتتيح مساحة للتلاقي وفق الحد الأدنى من القواسم المُشتركة. وهذا ما حاولت مبادرة سوريا الحياة تقديمه عبر الانطلاق من الواقع السوري لتكون مبادرة وليدة الحاضر ورؤية للمستقبل بعيداً عن مرتكزات وهمية سرعان ما ستثبت هشاشة وربما انحرافاً جديداً عن استكمال مسار الحراك السوري نحو مصب يحاكي معاناة السوريين، جميع السوريين، ويعمل على انهائها ويفتح صفحة جديدة في زمن ديناميكي لا يتوقف مع الواقفين ولا يتقهقر مع المتأخرين.

اعتمدت المبادرة على خمس ركائز أساسية وهي:

– اعتبار البعد الزمني لتاريخ سوريا والبعد المكاني الجامع عاملين رئيسيين في إعادة تعريف الهوية التعددية بما حملته تاريخ المنطقة من تتالي حضارات وثقافات انسانية حاضرة في سوريا لغاية اليوم وبما يحدده العامل المكاني من إطار وجود مشترك لسوريين.

- اعتبار البعد المكاني مفهوم عابر للأديان والأيديولوجيات القومية والحزبية وعامل جامع للمتشركين بحيز مكاني واحد في المحيط الذي يقدم لهم إمكانات الحياة وفق عقد اجتماعي ينظم الوجود المشترك.

- اعتبار الارض جزء من الهوية الجامعة وفق مبدأ الملكية الجمعية لفضاء الحياة والموارد الطبيعية والمحيط الذي يشكل مكاناً للتشارك عندما تنتظم فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الحقوق والواجبات تجاه هذه الملكيات العامة وفق قانون يضبطه عقد اجتماعي جديد وعادل بما يحقق المواطنة المتساوية.

- الأرض السورية أرض تاريخية ووطن نهائي لكافة المكونات التي تشكل بمجموعها الشعب السوري من عرب وكرد والسريان الآشوريين والتركمانيين وغيرهم.

- الاعتراف بكافة الانتهاكات التي طالت جميع مكونات الشعب السوري من عرب وكرد والسريان الآشوريين والتركمانيين وغيرهم وضمنان عدم تكرار حصولها عبر العقود الاجتماعية والقوانين والدستور.

وانطلقت من تعريف الهوية السورية التعددية بواقع الهوية المكانية وارتباطها بالعوامل الجغرافية والتاريخية والتي تخلق منظوراً متقارباً للحياة يرتبط بدوره بالمعطيات الطبيعية والخصائص الفيزيائية والاقتصادية أي النشاطات الاقتصادية المهيمنة في الإطار الجغرافي أي أن هذا الارتباط يعرف بعاملين: العامل الوجودي من حيث توفر العناصر اللازمة للحياة وعامل هوياتي من حيث الإطار المكاني الحيوي الذي يوجد ضمنه الإنسان وينظم ضمنه حياته واستمراريتها. تعتبر العلاقة بين المجتمع الإنساني وبين محيطه عامل أساسي للأمن والاستقرار حيث يعد هذا المحيط مكاناً للحياة ومصدراً رئيسياً للموارد.

هذه الأطر الجغرافية التي تشكل أطر حيادية لا تتسم بصبغة أيديولوجية، قومية، دينية أو سياسية أو غيرها تُطرح ضمن المبادرة كالمسار الأسلم لتفادي أي استمرارية للصراعات البيئية ولتجاوز مخاوف جميع الأطياف.

بناء على هذه الأسس تطرح المبادرة تنظيم المرحلة الانتقالية، التي تنطلق بتشكيل هيئة حكم تعددية للحكم الانتقالي واستلامها الحكم بصلاحيات كاملة، وفق مستويين جغرافيين وزمنيين وفق مرحلة تمهيدية محلية ومدتها عام وتتم على مستوى الأقاليم الجغرافية ضمن السيادة السورية وبإشراف من القوى الدولية والمرحلة الثانية الانتقالية الوطنية ومدتها عام ويمكن تمديدها وفق الحاجة وتتم على المستوى الوطني ضمن السيادة السورية وتتضمن خروج القوى الخارجية من سوريا. وتعد الأدوات التنفيذية للمرحلة الانتقالية عبارة عن رئاسة مشتركة وثمانية كتل وظيفية سياسية وديبلوماسية، عسكرية وأمنية، قضائية وقانونية، مدنية اجتماعية، تكنوقراط، اقتصادية ورقابية للوصول لمرحلة تشكيل مجلس الشيوخ والبرلمان وتحقيق انتخابات تعكس صوت السوريين.

انطلقت المبادرة بتاريخ 20 تموز لتوقيع المجموعات السياسية المدنية والعسكرية والمستقلين، هذه المجموعات والكتل التي شرذمها واقع الصراع والمحاور والمصالح ولا يمكن لأي منها منفردة تقديم حل حيادي فهل تجمعها هوية سورية تعددية تستدرج المعنى لإيضاح السبيل، هذه الهوية الرحبة التي يرفضها كثيرون ويتوهون في سراديب الزوايا بل ويتهمون من حملها وافتخر بها بارتكاب الممنوع سياسياً فيفرضون التقيد بالحصرية بحجة صراع المصالح وكأن السوريين أعداء وكأننا لا ندعو لبناء وطن لا تُعَلَّق به مشانق بتهمة الإفصاح عن الهوية.



## حكومات نابذة وغياب مقومات بناء الأمن والسلام المحلي

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/08/07

الموقع: نواة

ماذا عندما تعجز الشعوب عن تغيير السلطات الفاشلة، هذه السلطات التي تسرق مواردها، تعتقل مفكراتها، تغتال علماءها، تؤدلج أجيالها لتصنيع موجات عنف مستقبلية، سلطات تقطع سبل الشعوب عن الانفتاح الإنساني وعن التقدم وتحصر البلدان كالمزارع في بيوت زجاجية جدرانها فضاءات مصطنعة من نظريات أيديولوجية تستحضر العداة والاستنفار الدائم.

هذه الحكومات النابذة بالشعوب عن مفهوم الوطن، عن مفهوم الانتماء وعن القدرة على بناء الأمن والسلام المحلي، حكومات مُهددة لأمن شعوبها ومُخرَبة لأي إمكانات بناء سلام محلي، والتي تعتبر ركائز للانطلاق والمساهمة بتحقيق الأمن والسلام العالمي.

فبالانطلاق من مرتكزات بناء السلام والذي يستند على تحقيق العدالة والأمن الجماعي نجد أن الحكومات السلطوية الفاسدة ومنها نظام الأسد في سوريا ولكن أيضاً الحكومات في غيرها من بلدان المنطقة كالحكومة اللبنانية لا تحقق أدى مقومات السلام المحلي لشعوبها. فالعدالة على كافة مستوياتها بدءاً من الاحتياجات الأساسية من غذاء ومياه شرب نظيفة وشروط الحفاظ على صحة سليمة وشروط التعليم والحصول على موارد الطاقة بشكل مستدام جميعها مفقودة ولا عدالة في توفرها حيث تتمتع بهذه الشروط فئة صغيرة مرتبطة بالسلطة الحاكمة وتُحرم منها شرائح واسعة مما يخل بعمق في أهم واجبات الحكومة من تحقيق شروط الحياة السليمة لمواطنيها، خلل لا ينجم من نقص

في المواد الأولية والموارد المتاحة في هذه البلدان بل ينجم عن فساد متعمد وتخريب ممنهج وتمييز بين المواطنين بما يخالف حقوق الانسان عامة وحقوق المواطنة المتساوية ويقود بشكل بديهي الى فقدان هذه الحكومات لشرعيتها الغير مكتسبة أساساً بشكل نزيه وحققي.

بالنظر الى الأمن الجماعي لهذه الشعوب في ظل هذه الحكومات والذي يقسم بدوره الى حماية المصالح والهوية نجد أنه مُهدد باستمرار. فمفهوم الدولة في ظل الحكومات السلطوية يفقد معناه الخدمي لتسيير مصلحة الشعوب نحو مفهوم السلطة كمكتسب وموقع منفعي ومصدر قوة وتجبر. تبعاً لذلك تهدد هذه الحكومات مصالح الشعوب ولا تحميها حيث يعتبر همها وشاغلها الوحيد هو البقاء في السلطة التي تمنح أعضائها ميزات وقوة استثنائية فتصبح مصلحة الفئة الحاكمة هي التي تطفو وتهيمن ويتم تحقيقها وبهذه الحال تتخلى الحكومات بسهولة عن مصالح المواطنين لقاء الاستمرارية بالحكم والأمثلة على ذلك عديدة لن يتاح تناولها جميعها في هذا المقال وبالإشارة الى أبرزها تظهر سلوكيات نظام الأسد الذي لم يتوانى يوماً عن بيع منشآت حيوية والتخلي عن أجزاء من الأراضي السورية وفتح باب الاحتلال واسعاً لمن يدعم بقاءه في السلطة، مثال يمكن إيجاد منات شبيهة له منذ استلام عائلة الأسد السلطة ويمكن توسيعه ليشمل حكومات ونظم عديدة في المنطقة تعيق بناء الأمن الجماعي المحلي عبر الاخلال ببند حماية المصالح.

كما لم تكن بنى المعارضة التي تشكلت في السنوات السابقة لمواجهة الأسد بعيدة عن مفهوم مقايضة مصلحة الشعب بالبقاء في موقع السلطة بحكم أن النموذج الأيديولوجي للحكومة بقي واحداً من منطلق موقع الاستئثار بالسلطة وتحقيق المنافع منها سواء على الصعيد الأيديولوجي أو الفئوي أو المنفعة الشخصية.

بالانتقال لمفهوم حماية الهوية، والذي يشكل مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأمن الجماعي نجد أن هذه الحكومات تنطلق من مفهوم الشمولية عموماً والذي يتعارض بدوره مع حماية الهوية، فبقاء الشمولية يتطلب حتماً الدفع نحو أيديولوجية مصطنعة تقوم على محي الهويات الفرعية أو تسخيرها لخدمة السلطة أو التواجد الرمي على مخلفات صراعات الهويات البينية، وذلك بجميع الأحوال يناقض مفهوم الأمن الجماعي ويقوّض أسسه العميقة.

هذا الغياب في بناء الأمن والسلام المحليين ينعكس بدوره على القدرة على بناء الأمن والسلام الاقليمي والعالمي، حيث ظهرت في العقد الأخير دراسات نقدية لقدرة وفاعلية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والامن العالميين، من أبرزها دراسة الباحثة الفرنسية/ الاميركية سيفرين أوتسير والتي تشير في مقال بحثي لها بعنوان (بناء السلام: تأسيسه والحفاظ عليه وتمكينه من منظور المفاهيم الجماعية) أن من أسباب ضعف دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلام هو الانطلاق من القمة إلى القاعدة، فصناع القرار في مقر المنظمات الدولية وفي العواصم ليسوا على المستوى المحلي وتبنى من قبلهم رؤية جزئية قد تحمل افتراضات خاطئة ولا تأخذ بعين الاعتبار الثقافات المحلية والمهنية وغيرها من العوامل المؤثرة بقوة في عملية بناء السلام.

لكن السؤال أو بالأحرى المهمة الحيوية التي تطرح نفسها اليوم هي، هل نمتلك وسائل لحفظ السلام وتحقيق الأمن الجماعي المحلي على الأخص بوجود حكومات لا يمكنها التوافق أو الاستمرارية مع هذه المفاهيم. الإجابة البديهية هي في انعدام وجود هذه المقومات اليوم وضرورة بنائها والتوجه السليم يذهب نحو انتهاء هذه الحكومات القمعية، السلطوية المُصنعة للعنف والداعية للصراع الدائم كعامل وجودي لاستمراريتها ومن ثم البدء ببناء هذه المفاهيم محلياً في المنطقة عبر اتاحة الفرصة لوجود وترسيخ دور حكومات تتبنى بناء الأمان والسلام المحلي وتعمل على خلق وتحقيق هذه العوامل في نطاق جغرافي محدد

ومن ثم تتفاعل ايجاباً لتمكين وتوسيع أطر الاستقرار بالتعاون فيما بينها  
وصولاً الى استقرار أوسع ينعكس بدوره على الإطار العالمي.

أهداف مشروعة، قابلة للتحقيق بعيداً عن إعادة تصنيع حكومات أمر واقع تعيد  
انتاج منظومة القمع والظلم والارهاب. مسار يتطلب العمل على أطر عديدة  
آخرها السياسي وأولها وأهمها هو الاجتماعي والمدني والخدمي والعلمي  
والقانوني فهي ركائز جامعة تصب في تطور وتقدم الإنسانية جمعاء.

## ضرورة التكامل بين صناعة السلام وتحقيق سيادة الشعوب

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/08/16

الموقع: نواة

وسط ما تعيشه شعوب منطقة الشرق الأوسط اليوم من اضطرابات وضعف على الصعد السياسية والاجتماعية وغيرها وفي ظل ثورات عربية شابة ومتجددة مطالبة بحقوقها المباشرة المغيبة منذ عقود وساعية للتغيير ولبناء حركة نهوض شاملة، يأتي اتفاق السلام الذي عقده دولة الإمارات العربية المتحدة مع دولة إسرائيل والمعلن عنه في بيان ثلاثي مشترك مع إسرائيل والولايات المتحدة الاميركية كجزء من ديناميكية المشهد الساند على كافة الصعد والذي يتطلب رفقاً بالمواقف والتعمق بالمسارات المفتوحة للمستقبل للدفع نحو ما يصب في تحقيق مصالح الشعوب بشكل رئيسي.

في هذا السياق يجدر بداية التذكير والتأكيد أن ما ساد لعقود من ادعاءات الممانعة والمقاومة، والتي تم استخدامها كأدوات لتجميد تطور الشعوب واستنزافها وبشكل رئيسي من قبل نظام الأسد وسُخرت كإجابة لدخول وتدخل النظام الإيراني في كافة مفاصل وشؤون الدول في المنطقة العربية، كما كُرست لنشر مفاهيم متشددة ومتطرفة، تُدعم وتُفرض، ويتم لصقها بالثقافة العربية ووسمها بصفات دون وجه حق، كل هذه الادعاءات هي شعارات بعيدة بمجملها عما تحمله الشعوب الحية في وجدانها من بوصلة واضحة ووعي وإدراك تجاه حقوقها وقضاياها المشروعة والمهدورة بأن معاً. حيث بقيت هذه الشعارات وستبقى بعيدة عن هدف تحقيق سيادة الشعب، السيادة المعنية ليس من منطلق الملكية ذات العوامل الفيزيائية بل بكونها مفهوم ينشأ عن وجود

عقد اجتماعي ينظم الحياة بين الأفراد وفق الاهتمام والالتزام بالمصلحة العامة بحسب تعريف ووصف الباحث روسو.

ونظرًا لأن المصلحة العامة غابت عن مفاهيم معظم بلدان المنطقة، وذلك لعقود من الزمن، فقد سادت وطغت في أغلب الأحيان المصالح الفئوية السياسية، الاقتصادية، أو حتى المصالح الخاصة فأصبحت سيادة الشعب بدورها شعارات مؤدلجة نادرًا ما ترسم السياسات بل هي تدخل تحت بند الأدوات السياسية وستبقى كذلك ما لم يتم التأسيس أولاً لمفهوم المصلحة العامة في عموم هذه البلدان، أي ما لم يصبح هذا الهدف هو المُسير لعمل المؤسسات العامة وطرق الحوكمة والإدارة ومسيراً لصناع السلام.

على اعتبار اختلال أي نقطة ارتكاز في شبكات التوازن هو عامل خلل عام فبغيب مفهوم السيادة، بجوهره في تحقيق المصلحة العامة الجامعة، تغيب معه حقوق الشعوب بالمنطقة المعنية بهذه الصراعات. في الحين ذاته تعتبر هذه الحقوق موضع إجماع دولي وموضوع قرارات دولية للحفاظ عليها لتفادي التقهقر ولتجنب المزيد من الصراعات والتصعيدات في منطقة الشرق الأوسط بخصوصيتها كمنطقة تنوع متعدد المحاور، القومية والدينية والأثنية الموجودة ضمنها، ومن منطلق كونها نقطة ارتكاز لتوازنات اقتصادية واستراتيجية وسياسية دولية ينعكس صداها على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي بشكل سريع ومباشر.

من منطلق هذا التكامل المطلوب بين سيادة الشعوب ونيلها حقوقها وفق تحقيق المصلحة العامة، فإن قضية الصراع العربي الاسرائيلي لا تتطلب اتفاقيات سلام ثنائية وجانبية برعاية دولية بقدر ما تتطلب اعادة قراءة شاملة لهذه القضية انطلاقاً من مرتكزات المطالب الشعبية المحلية وبمواكبة للتغيرات المجتمعية، السياسية والاقتصادية في مختلف البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

فعلى سعة وأهمية المسار المطلوب اليوم وبعد التدهور الكبير الذي ألم بالمنطقة والذي يحمل جزء كبير منه على هذه الصراعات فلن تستطيع أي اتفاقيات الإيفاء باستحقاقاته واحتواء كافة جوانبه وعمقه المتعلق بالحقوق الشعبية المُغبية بل يتطلب الأمر تحقيقها من منظور إقليمي كامل ليكون مصدراً حقيقياً وقاعدة صلبة للاستقرار والتقدم وتحقيق الازدهار والعدالة وهي الرؤية التي لا يزال العمل عليها غير كاف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذا المنظور يتطلب أيضاً تفعيل دور لجامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية عليها مسؤوليات ومهام حيوية تغيب عن الضلوع بها طويلاً وركنت لحالة من العطالة والانهيار لمواقف تبتعد عن هدف تحقيق مصالح الشعوب ولمواقف نحت بعيداً عن إيفاء التعددية الموجودة ضمن هذه المنطقة حقّها وأهميتها وسعة أبعادها، تلك القراءات بمجملها يفترض ان تتم أيضاً ضمن اطار من التناغم الضروري مع التغيرات العالمية التي تتسم ملامحها بمنعطفات قائمة على صعود أسهم التقانات الحديثة والتكنولوجية وطفرة المعلوماتية وإعادة ترتيب أولويات البشرية ما بعد الجائحة الوبائية كورونا.

فهذه الديناميكيات، وعلى كافة محاورها، هي نتاج حراك انساني طبيعي يسم كل النظم الحية، وإعادة قراءة قضية الصراع العربي الاسرائيلي من هذا المنظور تضمن تقويم المسار من انحرافات متراكمة لا تخفى على عاقل وتتفادى أي توجهات لإعادة استخدامها كشعارات أو كأداة لأنماط مستجدة من الجمود او من التجاوزات، وتضمن التزامها بمصالح الشعوب، التزام يتطلب بدوره انتهاء حالة التعلّق على كافة الصعد ويتطلب إخماد أي نازع عنصري أو طائفي ويتطلب بناء وتبني سياسات حيادية تعنى بالجور ليتسم المسار حينها بالتوازن والاستدامة وهي العوامل الرئيسية التي ستمنح الحياة.

تبقى ضرورة الإشارة ختاماً الى أن شعوباً نجت من حكومات قمع وشمولية  
بمن حفظ وجه الانسنة ضمنها بمواجهة وجه الهمجية، وبمن حفظ اضاءات  
تضمن وضوح الطريق للنهضة والتقدم، هي شعوب ستعبر بحضاراتها  
وثقافاتها للمستقبل ولن تندثر بل ستمنح مستقبل الإنسانية خير ما امتلكت طالما  
سيكون للإبداع فيها فضاء حر ولم يعد شاغل الانسان تحصيل انسانيته بل  
التقدم بها ورفعها بالأفضل.



البوصللة، عهد جديد للثقافة

العربية

تشر منطقة الشرق الأوسط عقبة

مفصلية، وعتبة انتقال لالتحاء رموز عهد

عربي ساءت طيلة القرن الماضي

وسميرة مبيض

## العولمة ومتطلبات عهد عربي جديد

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 30/09/2018

الموقع: الفيحاء نت

لا بد أن العالم عموما ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا تشهد حقبة مفصلية، قد تكون عتبة انتقال لانتهاء رموز عهد عربي فانت سادت طيلة القرن الماضي، هذه الحقبة التي اتسمت بتقهقر مستمر على الصعيد الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية حيث يبدو العالم العربي اليوم في حالة شلل رغم امتلاكه، نظريا، لمقومات النهوض من موارد طبيعية وبشرية وثقافية لكن أي من هذه المقومات لم تصمد في مواجهة واقع النظم الاستبدادية والشمولية المترافقة بسطة رجال الدين الرديفة والداعمة لحالة الجمود والتقهقر.

يفرض وجود عهد عربي جديد الإقرار بفشل المرحلة السابقة أولا، تلك التي لفظ المجتمع الشاب الصاعد خطوطها ورموزها الرئيسية على الصعيد السياسية والاجتماعية .

منها على سبيل المثال رمزية الفرد القائد المؤله المترافق بطابع بصري قسري يتمثل بصور قد تختلف تقاطيعها بين الدول العربية، لكنها تحتفظ بنفس الهدف وتتنافس بسعة الانتشار عبر احتلال واجهات المحال وجدران المدارس والمؤسسات والزجاج الخلفي للسيارات ووسائل النقل الجماعي، هذا الانتطباع البصري المقحم قسرا في العقول اجيال وراء اجيال بات مادة سخرية مستمرة وفقد، لحسن الحظ، الأثر المهيمن الذي لعبه في العقود العديدة الماضية فلم يعد ممكنا اعادة صنم الوجه الواحد الى الواجهة بعد أن تم كسره مرات ومرات.

رموز عربية سياسية، قيدت القضية الفلسطينية بشعارات وحولتها الى قضية استقطابية شغلت فيها الشعوب العربية عن أي شأن داخلي، عن أي مطلب بالتغيير واعتبر كل من يلتفت الى الإصلاح الداخلي مرتبطا بالمؤامرة الكونية ومناهضا لمحور الممانعة المرتبط بدوره بالفرد القائد المؤله حيث يتهم كل من يسعى لإسقاط الاستبداد بسعيه الى إسقاط الصمود والمقاومة، في متلازمة فريدة يكرس لها جهد ووقت عظيمين تلزم الشعوب بقبول الظلم والتأخر والتظرف والاحتلال السلطوي في محيطهم وبالمناداة بالحرية والتحرر بعيدا عن واقعهم.

رموز عربية اقتصادية واجتماعية، تتمسك بثقافة الاستهلاك دون الانتاج. بل هو استهلاك يحل مكان الانتاج ولا يدفع نحوه، ويصبح بحد ذاته هدفا عوضا عن يكون تحقيقا لحاجة. في متلازمة غير منطقية، هي الاخرى، تجعل من الاستهلاك أداة لصنع القيمة الفردية والاجتماعية عوضا عن ان يكون الانتاج على اختلاف مجالاته هو معيار لهذه القيمة كما هو في المجتمعات المتقدمة، المستقرة والمزدهرة. فلا بد لأفق عهد عربي جديد يواكب العولمة أن يكون قادراً على تغيير هذا المفهوم جذريا ليصبح جزءا منتجا مساهما في تطوير وتحسين حياة البشرية جمعاء على كافة الصعد منها العلمية والتقنية، الثقافية والاقتصادية وغيرها.

يتضمن ذلك حتميا نظرة جديدة للبيئة المحيطة تخرج من النظرة السائدة طويلا في المجتمعات العربية بكون المحيط البيئي هو وعاء البترول اولا وثلاجة الأطعمة ثانيا ومكب القمامة اخيراً في رؤى متناقضة فيما بينها لهذا المحيط لكنها منسجمة بكليتها مع نظم لم تسعى يوما الى تحقيق التوازن بين الانسان ومحيطه بل وتنظر لهذا التوجه باستخفاف بينما يشكل بوابة الانتقال للحداثة والاستقرار المستقبلي.

رموز عربية اجتماعية، تتطلب حتما تغيير المفاهيم الاسرية التقليدية السائدة من أزمنة فائتة، و التي تبدأ بتفضيل المولود الذكر على الأنثى و تستمر نحو إعطاء الدور الحصري للذكور بإدارة شؤون الاسرة و العمل و بتأمين مستلزمات الحياة نحو اعتبارها مهمة للأبوين بناء على اتاحة فرص متساوية للتعليم و العمل بين الجنسين و إدارة الحياة بشكل مشترك بينهما بالإضافة الى ضرورة ربط الإنجاب بقدرة الاسرة على منح الأطفال حياة ذات نوعية جيدة من حيث الصحة و التعليم و تطوير الشخصية و المواهب كما يستحق كل طفل و طفلة، دون استنزاف طاقات الأمهات في وظيفة الإنجاب و التنشئة فحسب بل اعتبارها خطوة مرحلية في مسار حياة الاسرة تعود بعدها المرأة لدورها الفاعل كجزء من المجتمع .

يحتاج ذلك الى تقويم المفهوم المتعلق بالمرأة بشكل كامل والذي يعد قضية مفصلية اشكالية تعيق تطور المجتمعات العربية والمستندة عموما على مفاهيم دينية واجتماعية خاطئة تستخدم كعتبة تدخل منه كل العادات و التقاليد المقيدة للحريات الفردية للمرأة أي المقيدة لنصف المجتمع.

يضاف الى ذلك ضرورة اتاحة حق تقرير المستقبل للشباب والشابات دون حصر خياراتهم المهنية و الدراسية بالقيود الاجتماعية و الوراثة المهنية فالنجاح عامل يرتبط كليا بقناعة و اختيار كل فرد لمستقبله و الأهم تحرير خياراتهم السياسية من الخيارات التقليدية التي لا تمتلك إمكانية تحقيق طموحاتهم و ترك الفرصة لظهور تيارات سياسية شبابية دون وصاية كهولية تعيق فرض رؤى نضرة متوائمة مع تطور فكري نحو مواكبة العولمة دون تصلب من جهة و دون دفعها نحو الذوبان و الانصهار من جهة أخرى .

من أجل تحقيق ذلك، لا يحتاج العالم العربي الى إصلاح في بنيته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بل يحتاج الى البدء عن قناعة بعهد جديد، يرى في الثقافة العربية جزءا من الثقافات العالمية وليست أفضلها و يرى في أديان

الشرق الأوسط جزءاً من الثقافات الدينية العالمية ويرى في اللغة العربية جزءاً من المخزون اللغوي العالمي. ليكتسب العالم العربي ثقافة الاعتراف بالتنوع وتقدير أهميته القصوى في محيطه المكاني أولاً وعلى المستوى العالمي تالياً . وأن يرى في الغد فرصة للتواجد بفاعلية في مستقبل البشرية وتشكيل إضافة نوعية لها في اصطفاء لأفضل ما حملته هذه الحضارة عبر التاريخ ونبذ ما لحق بها من سوء وتشويه ليدفن في الماضي ويبقى منه عبرة ضرورية لتجنب الأجيال الشابة الصاعدة من السقوط في نفس الأخطاء مرة أخرى.

## حول احياء ثقافة عربية إنسانية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/07/02

الموقع: نواة

حماية الهوية الثقافية الأساسية أو الفرعية والاعتزاز بها أمور ترتبط بالفطرة السليمة للإنسان، تمنح ثقة بالنفس وتسمح بالتقدم، وبالعامل على حفظ عوامل استمرارية هذه الهوية على الأخص حين تتعرض لأكبر مهددات اندثارها وهي الانحدار الإنساني، فالاعتزاز بالهوية ودعمها معيار قوة وهو نقيض للخوف، ونقيض لفوبيا الآخر.

نقيض لهذا الذعر الذي ينتاب شعوباً تتحرر تدريجياً من النظم القمعية الشمولية، ذعر يدفع للتشدد، للتعصب ولكل ما ينجم عنهما من سلبيات فهل نستطيع ترجيح الثقة على الخوف.

يعكس الانحدار الإنساني حال الثقافة العربية اليوم، لمن أراد الصدق مع ذاته وليس للمتكبرين كظلال أشجار زجاجية، فمعظم البلدان ذات الغالبية العربية خضعت لنصف قرن لحكومات قمعية، شمولية استبدادية وأدت هذه النظم الانحدار عبر الأدوات التالية:

—برامجها التعليمية

—أطرها الثقافية والإعلامية

—مؤسساتها الدينية الخاضعة والتابعة لسياسة وأجهزة الحكم الشمولي

—سياساتها الأمنية والقمعية الوحشية

—سياساتها بخلق العدو وتسخيرها لاستمرارية السلطة تحت شعار المقاومة

–سياساتها المعتمدة على التخوين والاتهام بالعمالة لكل مواطن يقف بمواجهة  
قمع السلطة

–سياساتها القائمة على التلاعب والكذب والشائعات المرسخة للفتنة بين  
المواطنين

–سياساتها القائمة على العدوانية تجاه الآخرين ودحض القيم الإنسانية مقابل  
صعود العنصرية الهمجية

وغير ذلك من العوامل التي دفعت وتدفع نحو ضمور الثقافة العربية، ونحو  
انحدار أثرها الفاعل والإيجابي على المستوى الإنساني من علم وثقافة ناهضة  
بالمجتمعات وعلى المستوى السياسي والمستوى التنموي المنتج على كافة  
الصعد تحت تأثير الاستبداد وتحت تأثير المفاهيم الدينية المغلوطة.

وكان الأمل بالربيع العربي ان ينهي كلا هذين العاملين اللذين حدا كثيرا من  
إمكانيات تطور الشعوب والانتقال للتنوير الديني ولنظم حديثة كان سيفتح  
المجال امام القدرات الكامنة لدى هذه الشعوب لكن ذلك لم يتم لغاية اليوم فقد  
أنتجت هذه السياسات، ضمن ما أنتجت من سلبيات، صفات مجتمعية غالبية لا  
زالت تعيق تحقيق التغيير.

لا بد أننا كُنَّا ننتظر، بعد عقد من بدء الثورة السورية، أن تكون كلمات  
وطروحات وأفعال النخب السورية تحمل شجاعة التغيير، وتحمل خطاباً يليق  
بحدث مرور عقد على انطلاق الربيع العربي لا أن تنطلق من موقف أثبت فشله  
مراراً وتكراراً يتلخص بكلمتي (نرفض ونستنكر) وألا تستند على التوجس  
والعداء وألا تستجدي الوصايات.

كُنَّا ننتظر كلمات تنطلق من إدراك فعلي وليس لغوي لعطب ذاتي فيما باتت عليه  
الهوية العربية والسعي لتحريرها من فكر الحكم القمعي الشمولي السائد ضمنها  
لتنجح بالتحرر من الأنظمة القمعية الشمولية القائمة بحد ذاتها. لكن التشبث  
بأخطاء كارثية إنسانية وسياسية سادت لعقد من الثورة وأدت لما هو فيه حالها

اليوم مستمر ولا زال حراك السوريين ومطالبهم المحقة مرهونة لاستنزاف أصوات تُستقطب من الاعتدال للتشدد، ولاستنزاف دول تنتقل من الدعم للتخلي. فهل علينا البصم والصمت عن استمرار عوامل اغتيال ثقافتنا أم علينا انتشالها لتنتقل من منطلق الثقة وليس الذعر، بثقافة قادرة على مواكبة العصر والحدثة والانفتاح على حقبة تغييرات عالمية وللمعودة لركب الإنسانية بالعمل وليس بالأحلام، بالتقدم وليس بالتمترس، بالإقناع وليس بالإجبار، باحترام القانون وليس بالفقز فوقه، بالحوار وليس بالسخرية، بالاعتراف بالأخطاء وليس بابتكارها، باحترام العلم وليس بليّ عنقه تحت وطأة الأيديولوجيا، باحترام الانسان كأنناً وليس مصباً لتفريغ أمراض التكبر الأجوف، لاحترام الحياة ادراكاً لماهيتها وليس تسخيراً لها.

ليس علينا البصم والانسحاق للمرتعدين من الانفتاح وكأنه سيبتلع حضارة عمرها آلاف السنين، وكأن جذورها تستند على النظم القمعية أو على منتجاتها وتأفل بزوالهم، فهذه النظم هي من ساهمت وعملت بشكل ممنهج ومستمر على تقييد أبناء هذه البلدان ووضعهم تحت هيمنة مضادة تسببت بشكل رئيسي بجمود مسار هذه الشعوب وبتراجعها وتقهرها.

ليس علينا الانسحاق لخطاب يؤسس لاستمرارية حالة الضعف والرفض والاستنكار ولخطاب نابذ بالسوريين عن ثقافة جامعة قادرة على تقبل التعددية والتواجد والاستمرارية ضمنها بشكل طبيعي، ليس علينا الانسحاق لوسم ثقافتنا من منطلق فوبيا الآخر والعدو المتوارثان من حقبة القمع عوض أن نطلقها من قوة التأقلم والمرونة. فبالعودة والختام بالأشجار الزجاجية ذاتها والتي لا تفقد للظل وللثمار فحسب، بل هو الزجاج من المواد الهشة التي تفشل دوماً في منطقة المرونة بل تصل لمنطقة الكسر دون أي تغيير ملحوظ فيها.



## نحو عالم عربي أكثر إنسانية، من يُعارض؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/10/06

الموقع: The Levant

لا بد أن أحد أهم ما كشف عنه العقد الماضي الغارق زمنياً في صراعات الألفية الأولى، هو أن الإنسانية غارت مياهها في كثير من بلدان العالم العربي وتكشفت تراكمات عقود طويلة من القمع ومن تقييد الفكر ومن قتل الابداع ومن اغتيال الكلمة، بل ومن استكثار بذور الجهل والتطرف بتكريس الدين كأداة مُسخرة لإخضاع المجتمع، لا بد من أن يصبح الظلم في مثل هذا المحيط صفة سائدة يتقرب منها كل طامع بالتقدم ولا بد أن تنتحي الإنسانية في عوالم لا تعترف باصطفائها كصفة للحياة لا بل في عوالم تباهي بالهمجية.

ها نحن اليوم على ما نرى وما نؤمن من ضرورة تغيير حتمي للبنية المنتجة لهذا الخراب الإنساني، نحو إعادة تسمية الأمور بمسمياتها، ونحو إعادة الاعتبار للقيم بعد أن رمينا بها في أتون السلطة وفي أتون مشايخها وكهنتها، فما كانت النتيجة إلا الدمار. فما الذي سيلزم المستقبل بمسار صاعد! ما لم يكن هو ذاته التغيير المنشود لشعوب المنطقة ومالم تقترن محاربة الظلم والقمع بمحاربة الهمجية، والقطع مع كل ما يؤسس لها وما يغذي استعارها.

يطلق مسيحيون من البلدان العربية اليوم نداء للتوجه نحو عالم عربي معاصر وأكثر إنسانية، يتجاوز الحواجز التي وضعتها النظم القمعية بينه وبين الحداثة ويكسر الاسوار التي حجبت بها عن الانفتاح على العالم، كمسار لا ينفصل عن الثورات المتناوبة بين شعوب المنطقة فلا تكاد تهدأ احداها لتنهض أخرى بجوارها. تجلى هذا النداء في الدعوة الى مؤتمر المسيحيين العرب الأول، الذي سيعقد في العاصمة الفرنسية باريس في تشرين الثاني من عام 2019، متوجهاً

للمجتمع المدني الحامل الرئيسي لرؤى المستقبل وإمكانيات لتنفيذها من أجل الخروج من استقطابات أيديولوجية نحو توجه حضاري متمدن ينهي كبوة قسرية للتقدم دامت فيه لعدة عقود.

لا بد أن الصراع السوري كان أقوى شاهد على هذا الانقطاع، فلا يمكن للزمن ولا للتخمة في الذاكرة أن يمحى فظاعة جرائم حدثت على مرأى من أعيننا، مشاهد أشلاء بشرية يتباهى عسكري بالتقاط صورة الى جانبها، وآخر هناك يتباهى بأكل قلب بشري لمن سقط على الجهة المقابلة له، مشاهد سيدات سوريات يروين فظائع ما مرّ بهنّ في معتقلات الاسد، أخريات يروين فظائع ما مرّ بهن في مناطق سيطرة فصائل متطرفة وميليشيات متشددة، مشاهد جنائمين لأطفال رحلوا برعب تحت نصل سكين أو في غمامة كيماوي سام. كثيرون باعوا للقتل، لعنف متفاقم في كل موضع لا يقل عنه خطرا تلك الهمجية دون سلاح، التي تزرع الكراهية بالكلمة وبالفعل لأبواق تصعد وفق سلم تصعيد روح الطائفية والفتنة بين السوريين.

في وجه هذا جميعه، لا بد من صوت يقف في الوسط ويقطع المسالك عن تصدير هذا السقوط للمستقبل، بغيره شديدة على هوية إنسانية حضرية غابت، ولم تعد تقترب في هذا العصر إلا بوقائع الانتهاكات الإنسانية وصمها التطرف ووصمها الجهل ومنتجات نظام قمعي همجي لا يدرك إلا القاع ليحكمه فيحيل المجتمع لما يشبهه. نداء يقف بوجه تحويل أصوات المسيحيين العرب والمسيحيين في البلدان العربية الى أقليات تهيمن عليها أذرع عديدة تحت هذا المسمى فتخمد صوت الحق فيها وتدرجها في ماكينة التسخير والتجهيل لتتمنع دورها الفاعل وتأثيرها بالنهوض الذي يشهد عليه تاريخ المنطقة وسيشهده مستقبلها أيضاً. على هذا كله فأن تغيير المعادلة من استقطاب العنف نحو استقطاب العقلانية ليس بالمهمة اليسيرة وليس دون مشقة مواجهة أصوات تُعارض، عن جهل في كثير من الأحيان وعن تعمد في أحيان أخرى، أن يكون

للحادثة وللأنسنة باب يفتح، على طريق تُغرقه الظلمة، لتعبر منه المواطنة  
بجوهرها وتطبيقها وليس بتكرار الكلام، ولتعبر منه المساواة الإنسانية  
بالقناعة وليس من مدخل المحاباة السطحية التي تسقط عند أول امتحان،  
وليكون حوار العقلاء سبيلنا وليس صراخ الموتورين، ليكون الغد ولينتهي  
أمسّ طال فابتلع أعمار الشعوب.

البوصلتة، في التصري للعنصرية

والطائفية

لا تبحث عن الله بعيداً، فهو في داخلك

د. سميرة مبيض

## التطرف كأداة للتسييس

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/01/14

الموقع: بروكايبرس والرافد

تشكل سوريا اليوم نموذجا حيا للاستخدام المباشر للتوجهات المتشددة والتنظيمات المتطرفة كأداة لتوجيه مسار السياسات العامة الخارجية والداخلية، يمكن تلخيص الأمر بأربعة أبعاد:

الأول هو وجود طرف متطرف بحكم أن تعريف التطرف هنا هو أي انزياح عن السلوك المعتدل بدافع من ايديولوجية معينة، قومية، دينية، أو غيرها تدفع بالمجموعة المعنية للعبور من العمل الفكري الى العمل المسلح العشوائي أو المنظم لنشر وفرض أفكارها.

البعد الثاني هو ضرورة وجود جهة لمحاربة هذا التطرف تأخذ هذا البعد نظم سياسية سلطوية تقدم نفسها خارجيا كالمخلص من خطر تمدد الإرهاب وعبوره للحدود المفترضة وتبني سياساتها الخارجية على هذا المركز بفرضه كمبدأ لتبادل المصالح، وتقدم نفسها داخليا كطرف قائم على حماية المواطنين من خطر هذا التطرف.

ويفترض ذلك بعدا ثالثا بالتأكيد وهو الشروط المحيطة بهذا الصراع والتي تتطلب من المواطن منح الثقة المطلقة بالسلطة وتقبل كل ضيق وتضييق في ظروف الحياة تقدمية للهدف النبيل المفترض بمحاربة التطرف وحمايته منه، بما في ذلك تخليه عن مطالبه بالحرية السياسية والحرية التعبيرية وبالحد الأدنى من العيش الكريم وبتطوير وتقديم بلده وضمن مستقبل أولاده وفي حال خروجه عن أي من هذه القواعد سيتهم بالمشاركة في المؤامرة المفبركة ووهن عمل السلطة المحارب للإرهاب.

أما العامل الرابع والأخير فهو الارتباط الوجودي بين أطراف المعادلة، التظرف من جهة والسلطة المحاربة له من جهة أخرى، تختل بغياب أي منهما وتمنح الغلبة للطرف الثالث وهو هنا الشعب الذي يفترض به قبول دور المغلوب على أمره المصدق المؤمن بكل أفلام التلفزيون الرسمي أو تطلق ضده يد الإرهاب والتطرف أداة الحكومة لقمعه وتدجينه.

في واقع الامر فان سوريا لم تشهد نشأة قطب تطرف واحد، بل عدة أقطاب توزعت على مناطقها وخدمت في تسييس الحراك في كل منطقة ورسم ارتباطاتها الداخلية والخارجية.

فبالعودة الى خارطة توزع النفوذ في سوريا اليوم والتي أشير لها بسبعة أقاليم، نرصد نشأة أقطاب تطرف ايديولوجي عدة بقي منها على الساحة السورية: قطب النصر في القطاع الشمالي بفكر إسلامي متطرف، قطب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في القطاع الشرقي بفكر يساري متطرف، الميليشيات الإيرانية في القطاع الأوسط بفكر إسلامي متطرف، الميليشيات الأمنية الداعمة للاسد في القطاع الساحلي بفكر سلطوي متطرف.

هذه الأقطاب التي أدت كل منها دور متعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، يتم تحييدها اليوم تباعا تمهيدا للعبور الى مرحلة الحل السياسي تبعا لنتائج الفترة السابقة، والتحييد هنا لا يعني الإنهاء المطلق، بعيدا عما يطمح به كل سوري يسعى لمصلحة أبناء بلده، فلا زالت هذه الأقطاب أدوات تسييس على المدى المتوسط على الأقل. سيتم لجمها تدريجيا لكنها لن تندثر بل قد تبقى بحالة كمون في كل قطاع بمهام ترتبط بحفظ الحالة النابذة بين القطاعات المتجاورة من جهة وبالتلويح بها لتأطير السياسات الداخلية ضمن كل من القطاعات من جهة أخرى.

هذه الصورة الواقعية ليست حافزا للاستسلام بل هي حافز للعمل، فاستخدام التظرف كأداة للتسييس منهج محفوف بالمخاطر أهمها ان بقاءه يتطلب

استمرارية وجود مثل هذه الكيانات وبالتالي السماح بأدلجة اجيال جديدة على هذا المسار وكذلك إمكانية انفلات السيطرة على هذه الكيانات وتمكنها فعليا وذاتيا من فرض نفسها وتوسعها.

مما يجعل من التوجه لوقف هذا التفهقر في المنطقة ضرورة تتطلب بداية العمل على ما يجعل أي من هذه الأقطاب لا تمتلك أي قاعدة شعبية وغير قادرة على تجنيد أي فرد في المحيط السوري الموجودة فيه وذلك عبر خلق الوعي الشعبي حول أخطارها ودورها السلبي في الحد من الحريات و الوقوف بوجه التقدم السياسي والاجتماعي المنشود بحيث يأخذ المواطن نفسه دور محاربة أي تشدد وتطرف ايديولوجي من أي منشأ كان ويبقى أبناءه من خطر الوقوع بها ويسقط من يد أي توجه سلطوي السعي للتحكم به عبر هذه الاداة، ثم العمل على بناء أجيال تدرك معنى المصلحة العامة الغير فنوية والغير مؤدلجة انطلاقا من مصلحة المجموعة التي تتشارك بالأرض والموارد وصولا الى مصلحة الانسانية جمعاء لتكون جزءا من تقدمها وهو ما نطمح له لسوريا المستقبل.

## العلمانية، بعيداً عن اللغو

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/06/10

الموقع: رؤية سورية

تميل المجتمعات العربية، عموماً، للتهرب من التعمق في شأن المعتقد الديني ولتجنب الحديث في مختلف وجهات النظر الفلسفية تجاه الأديان وقد يأتي ذلك كنتاج للخوف من انتقام الله في حال المساس بكل ما يتعلق هذا الموروث التاريخي وللشعور بالذنب والقلق من نظرة المجتمع تجاه كل من يجادل وينتقد ويناقش عمق هذه الأمور. قد تُضاف لتلك الأسباب ثقافة سائدة تعتمد التعميم وشمولية الوصف لأي ظاهرة وعدم الدخول في حيثيات ودقائق الأمور ومسبباتها أو في تخطيط مسارها المستقبلي .

فعلی الرغم من غنى اللغة العربية بالتوصيفات اللغوية القادرة على شرح مختلف أنواع العلاقات بين الانسان والدين وبين الانسان والله أو بينه وبين الآلهة عموماً، فقد اقتصرَت الصفة المستخدمة عربياً و الرائجة شعبياً بكون الشخص مؤمن و هي الصفة المتعارف عليها اجتماعياً كصفة إيجابية أو أنه أو ملحد (أو كافر أو مُشرك) و جميعها توجه كصفة سلبية أو أقرب الى مسبة أو إهانة .

في حين أن الأمر أبعد ما يكون عن هذا التبسيط المغلوط والسطحية المشوهة، ففكر الانسان وفلسفته بالحياة وعلاقته بالغيبيات ورويته لمسار وجوديته و خلقه وحياته وموته تحمل من العمق والتنوع والتعدد ما لا يمكن اقتصاره على هذه المفاهيم بل يتوجب، في سياق خطوات النهوض بالمجتمعات العربية، إعادة النظر في كيفية التأسيس لفهم منطقي مستند على العلم والمنهجية الصحيحة للطيف الواسع في الآراء في هذا السياق، كما هو عليه الامر في كل



ما يتعلق بالإنسانية، والخروج من قطبية المؤمن و الملحد أو ثنائية الدين و العلمانية للاقتراب من الواقع البعيد تماماً عن هذا التوصيف.

فبإمكاننا على سبيل المثال، التمييز بين اللاحاد واللا دينية و العلمانية كخطوة أولى و من ثم التمييز بين مختلف الآراء التي ظهرت في اعتقادات و فكر البشر تحت كل من هذه المفاهيم.

فالإلحاد كمصطلح، قد يعبر عن غياب الإيمان لدى الشخص بوجود الآلهة أو قد يكون اعتقاده الراسخ بعدم وجود الآلهة، بينما تعرف اللا دينية بغياب الإيمان بأي دين كان، بغض النظر عن الإيمان بالآلهة أي أن الانسان اللاديني ليس بالضرورة أن يكون انسان ملحد. ويُضاف الى ذلك أن اللاديني قد يحمل الفكر الأغوستي أو ما يعرّب باللاأدرية أي أن الانسان لا يعلم يقيناً ولا يستطيع الجزم بأي من الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود الآلهة أو عن ماهية الاله وكيفية تدخله بحياة البشر و حياة الأرض وحتى ضمن هذا المفهوم نجد تشعباً بين من يعتقد بإمكانية عقل الانسان إدراك مفهوم الوجود الإلهي يوماً ما أو بعدم قدرته النهائية على اثبات أو عدم اثبات الوجود الإلهي مهما طال الزمن. كما تضم اللا دينية مفهوم الربوبية وهي الإيمان بوجود إله لكن مفهومه وماهيته لم تُذكر في أي من الأديان المتاحة بين يدي الإنسان أو مفهوم وحدة الوجود الذي يندرج تحت بند اللا دينية أيضاً .

رغم تعدد هذه المفاهيم أو ما يبدو من تعقيدها لدى البعض، لكنها لا تصل الى توصيف جميع المفاهيم التي أظهرها في الماضي أو قد يُظهرها في المستقبل الفكر الإنساني من توجهات ومعتقدات متجددة. كل ذلك الغنى والتعدد والتجدد نجده في الثقافة العربية في سلة واحدة أو بالأحرى في قفص اتهام واحد طالما أن المفهوم المطروح يخرج عن المتعارف عليه من ثقافة سائدة.

ليس ذلك فحسب بل يُزج بالعلمانية ضمن هذه المفاهيم، في حين أنها تصور مختلف جذرياً عن كل ما سبق لأنها ليست ايمان و ليست معتقد و ليست موقف

تجاه دين أو فلسفة وجودية، بل هي فصل بين ما هو ديني و ما هو مدني، أي أنها تسعى لاستقلالية السياسة و الاقتصاد ضمن أي بلد عن المعتقدات الدينية أو العقائدية التي تدخل هنا في نطاق الحريات الفردية التي يحترمها و يحميها القانون السائد في المجتمع طالما أنها لا تضر بحرية و حقوق الآخرين، و بالتالي فهي مفهوم لا يحكم على معتقدات الآخرين و لا يبدي موقفاً تجاهها. فالعلماني ليس ملحداً و ليس لا ديني بل هو اختيار لمفهوم يسمح بالتواجد المشترك بين من يحمل هذه المعتقدات المختلفة و من هنا تأتي أهمية الفهم الصحيح لمفهوم العلمانية بعيداً عن اللغو و عليه فان نقيض العلماني ليس المؤمن بل هو الطانفي الذي يسعى لبناء دولة ترتبط فيها السياسة و الاقتصاد بدين أو بمعتقد معين، تستمد الدولة منه أسسها و تعود عليه بمنافعها و تحدد ضمنه مسارها. في حين تسمح العلمانية بالمساواة بين جميع المواطنين وبتطور المجتمع علمياً و فكرياً دون أي قيود قد يفرضها الارتباط بأي من المفاهيم الأخرى.

## العلمانية الحيادية في مواجهة العلمانية الشمولية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 12/10/2019

الموقع: The Levant

كان لا بد لهذا المفترق من الظهور يوماً بين دُعاة العلمانية بمفهومها الجوهري القائم على الحيادية الكاملة للدولة، أو لأي شكل إدارة أو حوكمة، تجاه الأديان والتي تعترف بالتعددية الفكرية والثقافية الإنسانية وبالحرريات الفردية بممارسة العقائد واعتناق المعتقدات، أو عدم اعتناقها، طالما لا تتعارض مع حقوق الإنسان وحرريات الآخرين. وبوصفها فكر اجتماعي، يسمح بتواجد مكونات مختلفة ضمن مجتمع واحد، في إطار مكاني وزماني واحد، وإدارة مجتمع تكون السلطة فيه على مسافة واحدة من جميع المواطنين، دون مفاضلة في منشئهم الديني.

وبين العلمانية الشمولية بتعريف الشمولية بكونها التيار الذي لا يسمح إلا بسيادة توجه واحد ينهي تعددية الرأي والفكر والثقافات ولا يعترف إلا بفكر شمولي ساند مهيمن على الحياة العامة والخاصة بعدوانية وقمع لأي تنوع مقابل له، في ارتباط مريب للعلمانية الشمولية بالتيارات الشمولية ذات الصبغة الدينية من جهة والتي تُفرض بتشدد مذهباً واحداً وشرائع دين محدد على المجتمع دون أي احترام للتنوع الوجداني حتى ضمن أفراد يتبعون اسماً لنفس الدين، تجمعها الشمولية ذاتها بالتيارات ذات الصبغة القومية والتي تفرض وتفترض هيمنة فئة محددة تبعاً لانتماء قومي يتجلى بثقافة سائدة لا تحترم الوجود القائم والبديهي لثقافات أخرى.

تترجم العلمانية الشمولية نفسها بمعاداة الأديان ولا يُمكنها أن تُشكل محيطاً حيادياً لإدارة المجتمع حيث يُظهر الأفراد المنتمين لهذا التوجه عداً تجاه أي

ثقافة دينية، ولا يستطيعون تبني الحياد تجاه الحرية الفردية للإنسان بإظهار ثقافة دينية سواء أكان يؤمن بها أو كانت تسم حياته الثقافية أو الاجتماعية، فتجدهم متحفزين عدوانيين ومهاجمين لأي سمة تنوع ثقافي بهذا السياق.

لا بد أن أحداث الشمال السوري الأخيرة كانت نقطة افتراق واضحة في موقف تيار العلمانية المذكورين آنفاً على الصعيد السوري، ففي حين التقى التياران سابقاً في الموقف تجاه التيار الشمولي الإسلامي المتطرف، السياسي منه أو العسكري متمثلاً برفض الفصائل الإرهابية من داعش والنصرة وهينة تحرير الشام ومسميات أخرى، ورفض التوجه الشمولي الحامل لفكر فرض الدين على الدولة وفرض الشرائع على المجتمع. فقد افترقا اليوم في مواجهة الفكر الشمولي الستاليني، الذي يُفرض بالقوة على مجتمع تعددي والمتمثل بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وتبعيته لحزب العمال الكردستاني التركي، والذي يسعى لجعل الإلحاد كعقيدة رسمية على نفس درجة تطرف العقيدة الجهادية الدينية وبنفس الأدوات، من عدوانية وكراهية للأخر والرغبة بالقضاء عليه وقمع الحريات الفردية وعدم الاعتراف بها والسيطرة على فكر الأفراد، ويظهر على أرض الواقع كما يعرفه الفيلسوف ريموند آرون كدين علماني، يدافع عنه ويدعمه تيار العلمانية الشمولية بسبب الانتماء الأيديولوجي لهذا الفكر وان تم تغليفه بأقنعة عديدة في حين ترفض العلمانية الحيادية قطب التطرف العلماني كما أي قطب آخر.

لكن لحظة المواجهة تلك تسقط كل قشور ويظهر الانتماء الكلي الذي يتجاوز أي حاجز قومي فترى على سبيل المثال أصحاب هذا الفكر الشمولي من السوريين مستعدين للتحالف مع حزب تركي بناء على انتماء أيديولوجي في حين يرفضون تحالف سوريين من التيارات الإسلامية مع حزب تركي آخر ويتهمونهم بالتبعية والارتهان، بينما الواقع يقول ان الطرفين مقيدين مرتين

لائتماء أيديولوجي سيبيدهم عن أي توجه وطني وعن القدرة على تبني  
مصلحة السوريين كأولوية عن انتمائهم المتشدد.

هذا الفكر الشمولي الذي ينحسر من العالم أجمع، بعد أن ثبت فشله وعدم  
توافقه مع حقوق الإنسان التي تضمن حرية المعتقد والتفكير وممارسة  
الشعائر، لازال البعض يتمسكون به في محاولة لإحياء للفكر الماركسي تماماً  
كما يتمسك أقرانهم من الطرف الآخر في العودة الى دولة الخلافة لتجسيد  
انتمائهم. وان تراوحت القفزة الزمنية للوراء لكنها في مسار متراجع لا يدرك  
السانرون فيه أن انحساره وقع بسبب عدم تحقيقه لطموحات الإنسانية التي  
تسير نحو خلق النظم الأكثر استقراراً والتي تحقق الازدهار والأمن للجميع  
وليس لفئة على حساب فئات أخرى، الى أن يدركوا أن المسار يسير قدماً،  
سيبقى قلة يتوجهون لتبني انتماءات بائدة وسيكمل البقية الطريق نحو العلمانية  
الحيادية مع من تحرروا من حاجز العلمانية الشمولية وأمراضها.

## في عدم فصل الدين عن الدولة، ما المحصلة؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/01/25

الموقع: لمحة من فكري

على اعتبار اركان الدولة الثلاث الارض والشعب والسلطة كيف يترجم ربط الدين بهذه المفاهيم الثلاث.

-ركن الدولة الاول، الارض كحامل للحياة ومحيط لها ومنتج لمواردها. لا يمكن ان تكتسب الارض صفة دينية تتعارض مع حيادية الخدمات التي تقدمها للقاطنين لها من مسكن و مكان عمل و حياة، قد يحتوي اي مكان أماكن مقدسة لها اهمية معينة لدين محدد او مذهب معين لكنها لا تتمدد لتشمل مناطق تتعدد مذاهب من يشغلها وتتعدد أماكن عبادتهم ويتعدد تاريخهم ومقدساتهم فهو ركن حيادي حكما.

-الشعب، ركن الدولة الثاني والذي يعرف بمفهومين المفهوم الاجتماعي الذي يتضمن التوجه المدني، متضمنا الدين و المعتقد على تنوعه، يتضمن كذلك التوجه المهني والنقابي، التوجه الثقافي وغير ذلك ومفهوم آخر سياسي يتضمن تشكيل الأحزاب و منظور الحامل الانتخابي والوصول للحكم والسلطة.

لا يمكن فصل الدين عن مفهوم الشعب الاجتماعي بالتأكيد فهو جزء منه وفي المقابل لا يمكن ربط الشعب بمفهومه السياسي بالدين وتشكيل احزاب دينية او اعتباره حامل انتخابي ديني، اي ان من يصل للسلطة يهدف لتحقيق مصالح فئة واحدة من الشعب على خلفية دينية و يقودنا ذلك الى

-الركن الثالث وهو السلطة، التي انحصرت بمذهب محدد فهي تناقض وتنقض حق المواطنة وعليه يتوجب ان تكون السلطة حيادية تجاه الاديان  
حكما.

فهي بالمحصلة دولة حيادية تجاه الاديان مع الاحتفاظ بحق كل انسان بالمعتقد الذي يرتأيه واحترام هذا المعتقد وحماية هذا الحق بالقانون..  
أما ان اختلفنا على البديهيات فلن نعبر الخطوة الأولى..

## حقوق الانسان والعادات والتقاليد

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/01/23

الموقع: مدونة لمحبة من فكري

تحبذ بعض الفئات السياسية وعلى الأخص منها تيارات ذات ايديولوجية دينية إرفاق الالتزام بشرعة الأمم المتحدة لحقوق الانسان بعبارة استدرائية وهي: على ان لا تتعارض مع "قيم" المجتمع السوري.

يستوجب هذا الطرح اعادة نظر عميقة وذلك للأسباب التالية:

-بداية وضعت كلمة قيم بين قوسين لأن القيم مصطلح يعبر عن توجهات ايجابية نحو المصلحة العامة تحدها حالة الاستقرار والازدهار، بينما قد تتضمن عادات وتقاليد اي مجتمع توجهات سلبية ومنها على سبيل المثال لا الحصر، جرائم الشرف، الزواج المبكر، منع التعليم عن الإناث، التفرقة بالإرث بين الرجل والمرأة، التوجه بتعصب وبنظرة دونية نحو توجهات دينية او فلسفية او عادات وتقاليد مغايرة.. إلخ لذلك ينطبق عليها وصف تقاليد وعادات وليس قيم.

-تفتح هذه الجملة الاستدرائية الباب لرفض اي من مبادئ حقوق الانسان تحت بند معارضتها للعادات والتقاليد، مع الاشارة هنا انه لا وجود لمعيار يحدد لنا هذه العادات والتقاليد او يفندها بمرجعية ما، او بمدى قبولها او رفضها من المجتمع، او مدى تأثيرها الإيجابي او السلبي عليه، بل يتيح المجال لان يدخل ضمنها اي مفهوم دون اي ضابط مما يجعلها ضبابية وغير مقبولة.



-يعتبر اضافة هذه الجملة الاستدراكية، في اي اوراق رسمية، إلغاء لما سبقها  
وتشريعا لمفهوم مجهول قد يحمل مفاهيم سلبية، او لا تناسب الزمن المعاصر  
او تعيق تقدم المجتمع بشكل جذري.

بالعودة الى المبادئ العالمية لحقوق الانسان نجد ان البند الذي يدفع عموما  
بالتيارات ذات الأيديولوجية الدينية لوضع هذه الجملة الاستدراكية هو البند رقم  
١٨ و الذي ينص على : لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين،  
ويشمل هذا الحق حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو  
معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة،  
وأمام الملأ أو على حدة.

اي بالمختصر بند لا اكراه بالدين او باللا تدين حيث يعتبر هذا البند مناقضا  
للمفهوم التكفيري بشكل جذري ويعتبر الانسان ملك نفسه وليس ملك مجتمعه،  
طائفته، عائلته. ويجرم قتل من يغير معتقده، بتهمة "مرتد او كافر."

وعليه فان هذه الجملة الاستدراكية مطب لغوي، قانوني، اجتماعي، تطرح  
اشكاليات عديدة. أهمها تجزئة حقوق الانسان والكيل بها بمكيالين، في حين  
انها حقوق لا تقبل الا مكيالا واحداً انسانيا حياديا تجاه الاديان والقوميات. دوننا  
عن انها تفترض وجود افضلية لفئة على اخرى تتيح لها إطلاق الأحكام  
والتجريم في تجاوز لمفهوم قضاء حيادي عادل.

وختاما في انها تفتح بابا للمجهول الذي قد يشرع قتل انسان بحجة اختلاف  
فكري فلسفي او ديني في حين انها قد تبريء قاتلا بحجة جريمة الشرف..وهو  
ما لا يقوم به انسان ان عقل.

## اعرفوا الحق والحق سيحرر سوريا.

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/08/01

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

ماذا لو أن المسيحيين أرادوا صوتا مستقلا ضد عملاق الطائفية الجارف لوجودهم من الشرق، ضد ادعاءات لن تبقي منهم ولن تدر بين نظام استبدادي يضعهم في واجهة ستارة الدم التي حبكها من قنابل وبراميل وبين حليفه نظام الخامنني المستعد لابتلاع وهضم أي دين أو طائفة أو مذهب وبين معارضة الاسلام السياسي التي لا تقبل بهم في صفوفها الا في خانة الذميمة تحت الوصاية والحماية والاملاءات والضغط، وبين كنيسة محابية للظلم وكهنة مزيفون وأخيرا وليس آخرا بين أخوة لهم ينجرون في الأعيب وفتن طائفية تقودهم هنا، تحركهم هناك، لا ثقل داخلي يوقف تدهورها ولا مكابح تحد انزلاقها.

ماذا لو سعوا لهذا الصوت حقا ليقولوا أنهم جزء أصيل من الوطن، ليسوا ضيوفا ينتظر الجميع رحيلهم وليسوا قُصّر تحت بند الوصاية الدائمة وأن مبدأ المسؤولية الوطنية يتوزع على الجميع سواسية لافضل لأحد به على أحد وأن المواطنة مسار وحيد لتحقيق وطن عادل لجميع أبنائه.

وهذا ما حصل حين سعت لجنة تحضيرية لمؤتمر يعطي صوتا للمسيحيين العرب ينادي بالوطنية بمواجهة أكاذيب والأعيب سياسية وموجات طائفية وعنصرية وتطرف تتوالى على بلدانهم، فما هو الصدى؟

ستهاجم مثل هذا الصوت نظم القمع وحلفانهم الذين يتمسكون بقوة بالمسيحيين، كأداة للاختباء وراءهم، وتحميلهم وزر جرائمهم ومجازرهم، لهؤلاء أقول اكتفينا، تواطؤكم مع الارهاب والتشدد ضد المسيحيين واعتبارهم

الحلقة الاضعف الذين لن يلتفت لتحقيق حقوقهم أحد، فقد بات أمرا واضحا ولم تعد الاكاذيب تنطلي على أحد.

ستهاجم مثل هذا الصوت أصوات من الكنيسة المهيمنة والمهيمن عليها، التي ترفض صوتا لمسيحي خارج أسوارها العالية لا بل لن يتوانوا عن اتهام مثل هذا الصوت بالخروج عن أمر الكنيسة، لهؤلاء أقول أين كانت أصواتكم لخمسة عقود من التضيق والتجوير على المسيحيين؟ لم نسمعكم تدافعون عن مصالحهم بكلمة أو حرف؟ فنة صنعتها النظم لتدعم مصالحها ونسيتم واجبكم الرئيسي وتعاليم موروثكم الانساني من رحمة وتعاضد ودعم للضعيف والمحتاج. فطغيتم حتى على أبناء وبنات رعيتكم وفسدتم وتسلمتم وفقدتم أدنى مصداقية، فلا ننتظر منكم دعم أي يقظة تهدف لتقويم مسار مسيحيي المشرق الوطني والانساني.

ستهاجم مثل هذا الصوت ايضا تيارات الاسلام السياسي المهيمنة على المعارضة والغير منفصلة عن تيارات حزب الله وايران الاسلامية، التي تسارع أقلامها بالرجم متهمة المبادرة بأهداف "مشبوهة" وبأن المسيحيين يسعون لتقاسم "الثروة والوطنية"، كيف نصمت عن هذه الاتهامات ونحن قد رأينا نتائج ثماني سنوات من هيمنتهم على الحراك السوري كيف اثمرت فسادا، تطرفا وارتهانا اكثر من مشبوته، ورفضاً ومحاربة لكل من لا يخضع لهذه الهيمنة، وكيف تجمع فكرة لفظية واحدة بين الوطنية والثروة لولا أن الكاتب يراهما في قبضة واحدة فيرمينا بما فيه.

وأخيرا أبناء البلد الذين لا يستفتون عقولهم قبل الاتجار وراء تصريحات مفخخة هدفها التفرقة فيطبقونها واقعا، فهل هو وعيهم قد أعمته الطائفية أم هي دوامات الخمسين عاما يعاد تكرارها، في الحالتين ادعوهم للاستيقاظ حقا فنحن نحارب هذا التشويه نحارب هذه الطائفية نحارب نظام الكذب والاشاعات فكيف السبيل الى اعادة البصيرة؟

ماذا لو استشرنا فارس الخوري؟

لا زالت رمزية المواقف الوطنية لفارس الخوري حية في ذاكرة السوريين لغاية اليوم يستحضرون صدى كلماته في نفوس مخلصا للوطن، لكن ماذا لو شهد ما نشهده نحن، ماذا سيقول وكيف سيتصرف بمواجهة عملاق الطائفية المتربص بكل سوري وكل حركة يأتي بها.

ماذا سيقول عندما يسمع عن مشاهدات لم ترد في قاموس وطنيته يوما، سنبدا بالرواية بأننا نهضنا في حراك مناهض للظلم من أجل سوريا سيفتخر ولن يسأل عن دين أحد منا ولن يتوقع أن من هيمن على أطر الحرية المبتغاة صنف المسيحي في خانة الذمي تحت الحماية والوصاية وليس بكونه صاحب حق وصوت ووجود.

لن يخطر في باله أن أي صوت مسيحي وطني مستقل عن أي تبعية سيتم رجمه قياما وقعودا، قد لا يصدقنا حين نخبره أن فصائل متطرفة احتلت حرية سورية بريايات سوداء وأن سوريين، شركاؤنا بالوطن، ممن يتكفون بأقواله صباح مساء، باعوا استقلالية صوت سوريا مقابل ضيق مصالحهم الفردية، الحزبية والايديولوجية، وأنهم شردوا وهجروا مواطنين سوريين من بيوتهم، وأنهم اقتلعوا أشجار الزيتون، واستولوا على أملاك مواطنين سوريين فقط لانهم مسيحيون وباسم الدين وليس الوطن، وأن ذلك كله وهم يتعنون بأقواله وأفعاله التي يخذلونها كل يوم ولا يفقهون من عمقها ولا بعدها الانساني والوطني شيئا فهم لو فعلوا لما شهدنا ما شهدناه، ان استطاع فارس الخوري الكلام اليوم سيقول لنا: اعرفوا الحق والحق سيحرر سوريا.

## في مواجهة الأغلبية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/02/09

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لا يمكننا أن نقرأ أي شأن وموقف سوري خارج فضاء دولة الكذب التي سادت وهيمنت على المجتمع طيلة خمسة عقود وصنعت ضمنه مفاهيم شديدة الخطورة، منها اعتبار الرأي المخالف للأغلبية فعلاً محرماً وجُرمًا عظيمًا وعليه كان يُقمع أي حراك مناهض للدولة الشمولية بكونه مخالف لما يُسير به القطيع وذلك خوفاً، ان لم نقل هلعاً من ايقاظ نسبة كافية من الشعب لتقف بمواجهة الكذب والتلاعب ولتتجاوز فن الوهم والشعارات الذي يخدر به الوعي. كانت مُحاباة الرأي السائد الزامية، ولو كان رأياً خاطئاً ولو كان يُعنى في اغراق الأغلبية بالخطأ بل أن الهدف منه كان كذلك.

ومن هنا وُلدت ظاهرة المثقف المُزيف، الذي مهمته كما يُوصفها الفيلسوف تودوروف هي التضحية بالحقيقة، ولعل الواقع يزيد عن هذا التوصيف بمراحل فهي مهمة تقتضي إبادة الحقيقة والمساهمة في تصنيع الوهم الداعم لاستمرارية السلطة الشمولية وذلك يتطلب الصمت عن ما تراه البصيرة والمنطق والعلم من حقائق أولاً وعدم كشف الاعيب السلطة الاستبدادية، المفضوحة أمام كل عاقل، ثانياً وتتكفل الدولة الشمولية بما يبقى من اشغال الناس بالأمور المعيشية، بسياسة خلق العدو، بنظرية المؤامرة وبالقمع والتعذيب والقتل والاعتقالات وبنشر وبزرع الأيديولوجية القائم عليها.

بمقابل ذلك ومن وجهة نظر نظرية، يفترض بمن حمل مبادئ الثورة السورية أنه يمتلك القدرة على مواجهة تيار خاطئ ولو ساد، على التنبيه للمسارات التي

تقود للهاوية والتي تمنع الشعب من الوصول لقيادة نفسه بنفسه والتي تعيق عبوره للحرية، أن يكون باختصار نقيضاً لنظام الاسد لتنتصر مطالبه على الأخص باحترام المفاهيم الأساسية ومنها احترام القانون، عدم انتهاك المواطنة والمساواة، ونبذ جميع الأساليب البعثية التي تعمل باستمرار على الالتفاف على الشعب وعلى المسؤولية الوطنية وعلى شرعية الحقوق والواجبات.

ان يكون الفرد منفذاً لمبادئه وليس رافعاً لشعارات لا يطبق منها أبسطها، أن يكون مُدافعاً عن الحق وليس داعماً لانحرافه أن يقف بوجه منعطف يعود للمتاهة من البداية، طريق اقتيد به السوريين مسبقاً نحو خسائر متكررة رغم الأحقية الساطعة لقضيتهم.

فالسؤال الأهم الذي يطرح نفسه في مثل هذه المواقف، ماذا لو لم نواجه الاغلبية عندما يكون المسار على مُفترق بين المستقيم والمنحرف؟ الأ نساهم بذلك في الإغراق بالوهم والتضليل؟ ألم يحابي البعض على أسلمة الثورة في حين انها ليست ثورة إسلامية، ووافق آخرون على نهج المؤامرات وشراء الذمم والفساد وخرق القوانين الذي استشرى ضمن صفوف المعارضة، فظهر الشعب السوري المحق بمطالبه على غير ما هو فيه، ظهر بصفات الخارج عن القانون الذي لا يحترم المبادئ العالمية لا السياسية منها ولا الإنسانية، وساعد ذلك الأسد بشكل مباشر في البقاء في حين أن انتهانه كان حتماً وأدى ذلك لظهور المعارضة بكونها غير كفوة لقيادة نفسها، فكيف بها تقود دولة.

فتراجعت الثورة في حين أنها كانت حتماً منتصرة لو ارتكزت على المبادئ التي يحترمها العالم من حقوق الانسان والالتزام بالواجبات والحقوق و باحترام التعددية وبكونها ثورة تطور وتحضر وليست غير ذلك. والأهم بتطبيق هؤلاء لما يطالبون به لمستقبل بلدهم وليس طنين الشعارات التي لا يطبقونها بل ينقضون مطالبهم ذاتها في ممارساتهم السياسية والإنسانية والاجتماعية.

ماض سياسي قائم على عقود مواجهة الأسد لا يمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق التقدم السياسي المطلوب والبدء بحقبة عهد سياسي جديد، فذلك يتطلب عقول حرة من كل القيود بما فيها مُسلمات الأسد وشعاراته وبما فيها أساليب حزب البعث الاسدي الملتوية التي وان استمرت لخمسين عاماً لكن زمنها انتهى والمستقبل لن يكون للتلاعب السياسي بل للعمل المؤسساتي الملتزم بالقانون والقائم على الكفاءات والمتناغم مع مبادئه هي سُنّة الحياة التطور وکلي ثقة بأنها سبيل السوريين الا من يرغب بالبقاء مدفوناً في السرايب الفكرية والسلوكية لعهد الأسد.

## في المنظور الطائفي، البحث عن الاستثناء أم التغيير في القاعدة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/02/25

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

تعود بي الاحداث لمجزرة عام 1860 في دمشق، لا بد انها أحد أبرز الأمثلة عن المجازر الطائفية في منطقتنا، هذا الحدث الجلل الذي يُذكر فيه الامير عبد القادر الجزائري كالاستثناء الذي رفض القتل الطائفي حينها، ليطغى ذكره عن ذكر أسماء عشرات آلاف الضحايا المسيحيين وليطغى على المسببات التي أوصلت بالعلاقات المجتمعية الى مذبحه يضطرب الوجدان لذكرها، وليطغى على أسماء عشرات آلاف من شاركوا بالقتل الهتمي على خلفية طائفية .

هذا العمل البطولي والذي بالرغم من عظمته بقي استثناءً عمره مئة وستون عام، رغم مرورها لازالت دوافع الطائفية تراوح مكانها، جامدة وكأن الزمن يمر بجوارها ولا يخرقها .

فهل من الفائدة بكان تعزيز مبدأ الاستثناء والبحث المستمر عن صمامات أمان تمنع هذه الانحرافات الطائفية التي تستمر كالبراكين تحت الرماد، أم ان الاجدى هو التغيير الجذري في دوافع هذا الفكر ومنطلقاته واخماد جذوة الطائفية من اساسها وليس اطفاء ما ينجم عنها من حرائق جانبية .

يحفل تاريخنا السوري بأحداث عديدة، فردية او جماعية، تُظهر بوضوح آلية حدوث هذه الانفجارات الطائفية، ابتداء من أبسطها، أي من تلك التي قد تظهر في الحياة اليومية في مجتمع متنوع وصولاً الى أشدها وهي تلك المرتبطة بالجرائم والمجازر، على تدرجاتها تظهر هذه السلوكيات وردود الأفعال مُرتبطة بمحور واحد يتراوح وفقه التوضع السلوكي بحسب الظروف الاجتماعية،



السياسية والاقتصادية المُتحكمة في إطار التواجد المُشترك، محور الهوية والمصالح، المتفاوت بدرجاته بين الاحتواء والعداء والذي لم يخرج عن هذه الثنائية لغاية اليوم.

يعد هذا المحور سلبي باتجاهيه، فالاحتواء يعتمد على منظور هوية الأكثرية السائدة عددياً بمقابل لهوية الأقلية العددية، ويعود التفسير العلمي لهذا المنظور الى أن الأكثرية العددية ترى المحيط الاجتماعي من موقعها، بكونه لا يحتاج الى تعريف الهوية، فالهوية هي السائدة في المجتمع بالبديهية من وجهة نظر الكل وليس من موقع المجموعة بحد ذاتها.

بينما تنظر المكونات الاقل عددياً ضمن هذا المحيط الاجتماعي الى ضرورة تعريف هوياتها وتحديدها بمجموعة ضمن مجموعات اخرى جميعها ضمن إطار مكاني حيادي وليس ضمن إطار احتوائي اجتماعي.

يتجه هذا الاحتواء بحد ذاته نحو العداء المتبادل في حالة فشله، وهو عموماً قد أثبت فشله في منطقة الشرق الأوسط، فلم يتم تذويب هوية أي من المكونات التي شكلت عبر التاريخ هويات شعوب هذه المنطقة، رغم انه اتسم مراراً بالعنف، على الاخص كلما ازداد التباعد على محور الهويات والمصالح.

هذه الثنائية التي نظمت بشكل نظري العلاقة بين الطوائف في منطقتنا، يعتبر انتهاؤها ضرورة قصوى لانتهاة مرحلة أثبتت فشلاً عظيماً بالتواجد المشترك، بدليل بقاء المنطقة في عصور التخلف والظلمات والصراعات، التي لزال منظور الانسان ضمنها يعتمد على تصنيف عددي، في حين عبر العالم خارجها نحو التقدم القائم على المواطنة والمساواة والتنوير الانساني الذي يشمل اي فرد من العانلة البشرية، محور يُعتبر الخروج منه وإيجاد أطر أخرى تنظم التفاعلات الاجتماعية أمر حتمي نحو ايجاد مسارات أكثر حداثة ومُعاصرة للمنطقة ولقاطنيها.

هذا الانفتاح على العالم يعود بنا للمسببات المولدة للانفجارات الطائفية، بكونه أحد أهمها، في وسط طال به الانغلاق والتشدد وبات تجاوز الجدران تهمة، حيث نرى كم من السهولة بمكان اتهام انسان بالخيانة بالحكم انطلاقاً من انتمائه المذهبي، اتهام محكوم بصراعات تاريخية ليس لأبناء اليوم بها شيء، ومحكوم بإرث طائفي لم يتزحزح منذ خمسة قرون او أكثر، اتهام عززه حزب البعث الشمولي والذي اعتمده كتهمة رسمية لكل من يُعارضه.

اتهامات مجانية بالجملة توزع على كل منفتح بالفكر والوعي، تبدأ بتوظيف مصطلح أقلية وتنتهي بمجازر افتراضية ليست بأقل سوءاً لو اتيح لها التجسد لوقائع، مجازر لا نحتاج معها للبحث المستمر عن من يلعب دور بطولة صمام الامان، فطبقات مظلمة تراكمت ولم يعد معها للاستثناء معنى ولا وجود، بل السلامة تكمن بمواجهة الفكر الخاطيء بعموميته، بتغير القاعدة المؤدية لهذه النتائج، مواجهة الفكر الذي لا مكان له في القرن الواحد والعشرين في زمن تعتبر به الهوية الانسانية التعددية ذات اولوية، تليها طبقات عديدة تتفاعل وتتالى دون تصلب تكسره اي مواجهة بل اعتزاز بما نملك واحترام لما يملكه الآخرون، بذلك فقط تنتهي مرحلة الانحدار والتقهقر ونعود لمكانتنا كشعوب فاعلة ورائدة على مسار الانسانية وذلك هدف يستحق كل جهد ممكن لتحقيقه..

## في الميلاد، نجم المشرق يشير الى خيمة في شمال سوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/12/23

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

جموع غفيرة فعلاً، تلك التي اجتمعت في ساحة العباسيين حول شرائط كهربائية مضيئة بأشكال مختلفة ومتعددة، حتى ليخال للمشاهد أنها مظاهرة سلمية للمطالبة بعدم قطع الكهرباء في دمشق، أو للشكوى على ارتفاع الأسعار أو غلاء المواد الغذائية أو حتى على تلوث المياه والهواء.. أو ربما، ان شد بنا الخيال رحاله نحو شمال سوريا قد تكون وقفة دُعاء لحماية أطفال سوريا في الدلب..

لكن الأمر ليس كذلك بل تبين أن هذه الجموع تتجمهر حول شجرة عملاقة رخيصة الصنع من أسلاك معدنية ملتفة في دوامة لا تختلف عن التفافات الدوامة السورية، أضيفَ لنهايتها سلك معدني مضيء آخر شكّل على شكل نجمة، هل يُفترض به أن يرمز لنجم المشرق؟ ذاك الذي أرشد الرعاة يوماً لمغارة الطفل الوليد محمّلين بالهدايا .. لا بد انها نسخة مقلدة، صينية أو روسية الصنع، طالما لم يرشدهم اليوم الى خيم أطفالنا في الشمال السوري، تلك التي يولد ويموت بها ألف طفل برداً وجوعاً وقهراً، الذين لم تحمل لهم الحياة لا ذهب ولا بخور ولا حتى مُر. بل جلّ ما رأوه منذ طفولتهم هو القصف والترحيل القسري والالغام وسواها من معالم الهمجية..

أين هذه الجموع المُتجمعة في ساحة العباسيين من رمزية ما يدعون الاحتفال به، أين مغارتهم المصطنعة من دفء الحيوانات التي أحاطت بأنفاسها المولود ابن مريم؟ وأين اسلاكهم المعدنية من شجرة الحياة والتجدد؟

لا يقودني هذا التناقض الصارخ إلا الى تذکر انحراف آخر في ذلك الصوت  
الداعي الى مسامحة الأسد، أو بتبني وجهة نظر إنسانية نحوه، أي تحريف أشد  
وأقسى لمفهوم برقي وعلو الإنسانية والمسامحة، الذي يضعه البعض فيما لا  
مكان له به، فالأسد لا يُدخل في معادلة المُسامحة بل في معادلة المُحاسبة،  
فالجميع ضحايا له، كمنهج حكم وسلوك، منهج حوّل الكثير من البشر الى  
جلادين، لا يرف لهم جفن عند قطع أوصال انسان حي أو جثمان ميت، هم  
ضحاياهم.

منهج حول الكثير من البشر الى متطرفين جُمدت عقولهم وغلظت قلوبهم، هم  
ضحاياهم أيضاً.

منهج حول مجتمع ووطن حي الى سجن كبير بارد ومعتم، على هذه جميعها  
يُفترض أن يُحاسب الأسد وليس فقط على جرائم الكيماوي وانتهاكات الإنسانية،  
وهل من يُسامحه في قتل المدن وفي اغتيال الهوية..

المسامحة تُمنح للضعفاء لمن كانوا ينفذون ما يؤتمرون به من أفعال، هي تُمنح  
أيضاً لمن ينساق وينجر لغسيل العقول وللكرهية والحقد المزروع قسراً في  
النفوس وعبر أدوات لا ينجو منها الا كل شديد وصلب الوعي، لكنها لا تشمل  
من تسبب بهذا الدمار ولا من شكل وصنّع الأدوات ليتلاعب بالجموع وليجعل  
منها قطيعاً يقوده للموت قاتلاً أو مقتولاً..

لنا في ابن الانسان قدوة وقد غفر للبطء ممن لا يدرون ماذا يفعلون، لكنه  
لعن المنافقين ولطالما غضب من المتشددین وأصحاب الرياء والنفاق والتجبر  
والاستهزاء بالضعفاء واستغلالهم والمتمسكين بالألفاظ لا بالجواهر والمعاني..

لا بد ختماً للإشارة الى ان الزيف كثير، كشجرة ساحة العباسيين هذه التي لا  
امتداد لها لا بتربة حية ولا بماء ولا بهواء ولا ترتبط بالحياة بالمطلق فتعكس  
ما هي عليه من سطحية رغم ادعاء العلو، وما هي عليه من عتمة رغم ادعاء  
النور وهو امتحان واحد يكفي ليحيلها الى كومة ركام في حين تستمر شجرة  
الميلاد في دورة الحياة طالما هي الحياة مستمرة.

## تشيع سياسي للمسيحيين، والاستهداف المباشر لثقافة السلام

المشرفي

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/09/11

الموقع: *The Levant*

عقد من الحرب، هو كما كل حدث يؤثر بقوة في المحيط الاجتماعي للإنسان، حيث تعيد سنوات الصراع الحالية في سوريا طرح مسألة الهوية والانتماء، بحكم كونها صفات ديناميكية تتفاعل باستمرار مع المحيط مرتبطة بدورها بخمسة عقود من القمع كانت أهم سماته تغييب الهويات الطبيعية المشكلة بمجملها للهوية السورية وأقحام هويات تمكن عرش الاستبداد القائم.

ها هي اليوم منتجات ما سبق تتجلى في اجتراف يصيب الهوية المسيحية على كافة الصعد لأهداف سياسية، وليس أولها مشاركة شباب مسيحي في تظاهرات دينية تعود للمذهب الاسلامي الشيعي في يوم عاشوراء والتي تحيي فيها هذه الطائفة ذكرى موت أحد رموزها التاريخية قبل ما يزيد عن ألف وثلاثمئة عام. يمكننا من رصد هذه الظاهرة الاضاءة على النقاط التالية:

- لا تمتلك الرموز التاريخية للمذهب الاسلامي الشيعي أو العلوي أي مرتكز أو قيمة روحانية أو معنوية في الدين المسيحي، بمختلف طوائفه، فالديانة المسيحية تركز بشكل رئيسي على شخص المسيح ورسله والقديسين والقديسات ومن ثم مرجعيات روحية رسمية، ليس في ذلك تفاضلية بين الأديان بل بحكم الأقدمية الزمنية للديانة المسيحية. وعليه فقد دأب المروجون للمذهب الشيعي في الاوساط المسيحية على تقديم صورة رموزهم التاريخية بشكل بصري مقرب

من صور المسيح كما تظهر في الايقونات والرسومات المعتمدة وعمدوا باستمرار على دمج شخصيات رمزية تاريخية من معتقداتهم بشخص المسيح فنراهم يدعون في الاوساط الشعبية والقوى والجلسات المختلطة مع المسيحيين أن على ابن أبي طالب والمسيح واحد لكن ذلك لم يكن خطاباً رسمياً وبقي ضمن أطر العامة من الناس. -  
المستحدث اليوم هو ظهور رسمي لعمليات نشر التشيع السياسي هذه بين صفوف المسيحيين في كلا من سوريا، لبنان والعراق. الدول الثلاث التي تعاني من وطأة الاجتياح الايراني، عسكرياً وسياسياً واجتماعياً. فقد تعمدت المرجعيات الإعلامية الشيعية إظهار صور شبان يضعون الصليب على رقابهم كمشاركين في احتفالات عاشوراء في أيلول لعام ٢٠١٩، بغض النظر إن كان هؤلاء مسيحيون أم لا فإن الطرح بحد ذاته يستحق التوقف عنده باعتباره يمثل إعلاناً متقدماً عن نيات مبطنّة. لم يقتصر الأمر على صور الشبان في جلسة احتفالات شيعية بل تجاوزها إلى طرح خطاب على لسان المطران السرياني صليباً، في نفس المناسبة لمدح الحسين ابن علي، ووصفه بأنه “جوهرة أرسلها الله من السماء”. بعيداً عن غطاء تقديس يُمنح خارج إطار الديانة المسيحية، فإن مثل هذا الخطاب يوجه لإيجاد تقارب سياسي اجتماعي بين الطائفتين الشيعية والمسيحية السريانية، من قبل المطران السرياني ابن الجزيرة السورية والذي يمكننا لحظه أيضاً من زاوية خلق انقسام مسيحي عربي/سرياني يخدم توجهات إيران بالهيمنة على المنطقة بشكل كبير. -  
حيث تعاني الهوية المسيحية المشرقية اليوم من تهديدات عميقة على الأخص منها المسيحية العربية، في ظل حالة التقهقر العامة في المحيط العربي ومن ثم الانهيار العددي لهذه الإثنية والتغير العميق الذي أصاب محيطهم الثقافي والديمقراطي وتنازعهم بين أطراف

سياسية تحاول الهيمنة على هذه الفئة، باستغلال التزعزع الحاصل بالهويات والانتماءات وحالة الضعف السياسي، الكمي، العسكري لهذه الفئة في محيط متنازع فان استقطاب الشباب المسيحي لقطب يفاخر بالقوة الظاهرية، العسكرية، السلطوية هو انزلاق ذو احتمالية كبيرة يجب أن ينظر لها المعنيون بمصير هؤلاء الشباب بجدية ومسؤولية.

مخاطر هذا الانزلاق:

- يُفترض ألا يغيب عن أذهان أي من المرجعيات الروحية المسيحية، سريانية كانت أم عربية أم أرمنية وسواها أن الهدف البعيد المدى لعمليات التشييع هذه هو توسعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإن دخل بها الإيرانيون من بوابة حماية الأقليات ومؤتمرات تطمين ووصاية فما هي إلا أدوات عملية الابتلاع الكامل للثقافة والهوية المسيحية المشرقية سببها هيمنة سياسية، عسكرية، دينية مكانية وايدولوجية ولن يكون الاستدراك ممكناً بعد فوات الأوان.
- يعتبر استبدال ثقافة السلام التي تعتمد من أجل انتشارها على راية العلم والنهضة الثقافية التنويرية ونشر قيم التسامح الإنساني والتواجد المشترك المتمثلة بالثقافة المسيحية المشرقية، بثقافة تعتمد الصراع والقوة مظهراً وعمقاً وسلوكاً مقايضة خاسرة للشرق تتقهقر بنيته الاجتماعية نحو مزيد من الصراعات والفتنة الدينية والكرهية.
- علينا رغم ذلك ألا ننسى أن المسيحيين في المنطقة وجدوا أنفسهم على أرض الواقع دون حليف وطني، بسبب عدة عوامل منها الانجرار للإيدولوجية السياسية الدينية الضيقة المصالح، وانسحاق كثيرين لمستنقعات الألاعيب الطائفية لإيران والأسد وروسيا الساعية للنفرة بينهم وبين أبناء بلدهم من المسيحيين، والذي كان فحاً نتج عنه آثار

عميقة، كذلك الصمت عن التطرف برايات إسلامية فصائلية متعددة  
وعدم مواجهتها تحت حجج واهية، كذلك الانسحاق وراء رجال دين  
صنعتهم الأجهزة المخابراتية الأسدية الإيرانية لتجهيل وتجميد  
المجتمع بحجة الخضوع للحاكم، والقبول بالكرهية والعصبية  
والعنصرية، في حين أنها ليست من أخلاق الأديان بشيء، وكذلك هو  
الانسحاق للبعد الديني على حساب البعد الوطني فعندما يكون مواطن  
إندونيسي أقرب للمسلم السوري من مواطن سوري مسيحي أم درزي  
أم علوي فإنه انقسام لن يكون إلا دافعاً نحو أرضيات هويات أخرى  
تبتعد بالجميع عن الهوية السورية، الوحيدة الجامعة للهويات على  
تنوعها، العربية، مسيحية منها ومسلمة، السريانية، الكردية،  
وغيرها.. انقسام يفتح الباب لدخول إيران اجتماعياً لتفتيت المجتمع  
السوري من الداخل وبفصم العروة الأكثر قوة ضمنه وهي التنوع،  
محقة هدف مسار الأسد لعقود مظلمة خمسة، فهل للبصيرة مكان في  
مستقبلنا؟ أم هي عصابات وعمائم سوداء وخضراء وصفراء أحكمت  
الوثاق على بصائرنا؟!..



## وهم الحماية "عن شهادة أم سورية"

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/03/31

الموقع: نواة

لم تكن أمّاً سورية اعتيادية، بل هي تُمثل آلاف الأمهات اللواتي فقدن أبناءهم في الحرب، مُغيبين، مُختطفين، أسرى، شُهداء والقائمة تطول، والمهّن يتشابه.

نعود بالزمن لعام 2014 وبالمكان لسوريا وهي تحدثنا عن ابنها الذي افتقدته منذ ذلك الحين، ذلك الشاب الممتلئ حياة بعمر ستة عشر ربيعاً، والذي واجه رفض والدته بان يحمل السلاح ساخراً بقوله لها بأن «داعش ان هاجمت منزلهم فهو واثق أن والدته ستقتلهم بأن يعتنقون المسيحية» لكن مُزاحه لم يلق صدًى مريحاً عند والدته التي أدركت تصاعد حالة التجيش في الشارع، في المنطقة ذات الغالبية المسيحية حيث كان حديث الساحة وحديث الساعة أن داعش ستهجم عليهم، وستذبح من يسموهم الأقليات، وعليه بدأ تحريض العائلات على تسليم أبنائهم.

لكن الأم السورية رفضت وبجزم قائلة نحن لانقتل أحداً ونعرف كيف نحمي أنفسنا فلا نُؤذي ولا نُؤذى. وما نقدمه لبناء وطننا هو بالعمل المخلص ومحاربة الفساد وليس بحمل السلاح

هذا ما كانت تزرعه بأبنائها، هذه المبادئ الوطنية الصلبة دون أدلجة وهذه الإنسانية بالفطرة الطبيعية، هذه القيم كانت تحملها بصلاية ولكن بتعب، في بيئة صنعها نظام استبداد وشمولية، بيئة تعتمد على اصطفاء الصفات التي تتواءم مع حكمه اي مع الفساد، المحاباة، الصمت عن الظلم، الوشاية، النفاق والى ما هناك من صفات سائدة تسمح لحاملها بالتقدم والتمكّن ضمن هذه

المنظومة المناقضة لكل قيم ومبادئ، بينما من لا يقبل هذا التطويع كان يخضع للظلم المباشر والغير مباشر، تماماً كما بقيت هذه الام السورية دون أي تقدم وظيفي في عملها في احدى مؤسسات الدولة وكما لم تحصل على خط هاتف أرضي لأنها رفضت دفع الرشوة المعهودة فبقيت تنتظر وصول هاتفها الى أن غادرت سوريا وهي تنتظر الهاتف الذي لم ولن يصل..

لكن ذلك لم يكن كافياً لحماية ابنها الشاب من تأثير هذا المحيط الموبوء، الذي غرر به بالحصول على القوة والسلطة تحت ثقل البندقية على كتفه، ولم يدرك أنه سيكون تضحية اضافية به من أجل كرسي سلطة لا يتسع الا للطاغية ولحاشية ثوبه الممتلئة بدماء الأبرياء. هذا المحيط الموبوء ذاته الذي كان يسمح للشباب بالمرور من على الحواجز مع ابتسامة وتحية بمجرد ان يظهر الصليب مُعلقاً حول عنقه، دون ان ينسى عنصر الحاجز أن يؤكد له مطمئناً أن بشار الأسد يوصي خصيصاً بالمسيحيين، في حين كان صديقه وزميله في العمل لا يستطيع المرور معه من ذات الحاجز بسلوك واضح لتمييز طانفي بين أحدهما والآخر.

لكن في واقع الأمر فان كلاهما لم يمرا بل هو وهم الحماية الذي كان فح النظام يستخدمه للإيقاع بالشباب المسيحي.

هذا المحيط الذي نجح برمي السلاح على كتف ابن ستة عشر عاماً تحت مسمى ميليشيات الدفاع الوطني، والتي كانت جمعية البُستان، "الخيرية" تُدير التوظيف والتمويل ضمنها والتي تُدار بدورها من قبل حاشية النظام المُقربة وحليفه حزب الله، هذه الأداة التي نجحت برمي الشاب ومثله آلاف من الشباب السوري في حفرة سوداء لدا عش دون تكافؤ بالعتاد والسلاح بل كانوا يُرمون عمداً لمصير مجهول.

وينجح الاسد بأن يصعد على أكتاف هذا الشباب الذي تمت التضحية به تباعاً وتكراراً، ليصعد هو بخطوات إعلامية وليدعي كذباً أنه يحمي الأقليات من تهديد

داعش في حين أن تهديده لهم لا يقلّ عما يُهدد به أي مواطن سوري من أي دين أو مذهب، ولا يقلّ عن تهديد داعش لكل مواطن سوري سوي، ولا يقلّ عن رمي البراميل وقصف البيوت الآمنة، لكن التهديد هنا بلبوس ظاهره وأقواله أمرٌ وداخله وأفعاله أمرٌ آخر.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم وبعد اتضاح التوجه الممنهج للنظام في ترهيب المسيحيين ودفعهم للتهجير وبعد اتضاح تواطؤه مع تنظيمات إرهابية من أجل تحقيق هذا الهدف، حول ما يحققه له هذا التهجير التعسفي من البقاء والاحتفاظ بالسلطة.

من أجل الإجابة على ذلك لا بد من الإشارة الى أن هذا التهجير يترافق بتغيير ديمغرافي يصب بشكل مباشر في مصلحة نظام الأسد، حيث يستبدل شريحة من السكان المسيحيين ممن لا يمكنه السيطرة المطلقة عليهم او ضمان ولائهم خارج ظروف مُصطنعة ووفق تلاعب طائفي وسياسي. لذلك عمد الى استبدالهم بشريحة تابعة لحليفه الإيراني مما يضمن له ولاء مطلق، ولاء غير قابل للتأثر بأي متغيرات.

فالأسد لم ينسَ ان هذه الشريحة رفضت تسليح أبنائها في وجه اخوتهم بالوطن، وأنه لولا تفعيل منظومة الفتنة والتفرقة الطائفية القائمة على نشر الشائعات وبث الرعب والخوف من كل من يُطالب بإنهاء حكمه لم يكن ليرى بين صفوفه شاباً أو شابة منهم، لم ينسَ أنه جند ابن هذه الأم السورية على غفلة من والدته، لم ينسَ أن هذه الأم ومثلها مئات الألوف تنشأ أولادها على قيم التصدي للفساد وأنها تُحارب الاستبداد سراً وعلناً، لم ينسَ أنها صرخت بوجه أحد قادة جهازه الأمني “ما الذي تفعله أنت هنا وقد أرسلت ابني القاصر للمجهول”، لم ينسَ أن عنصره هذا لم يتحمل كلمة حق وهم ليعتدي عليها لولا أن دافعت عن نفسها، لم ينسَ أنها رمت صورته المعلقة على الجدار في مكان عملها ولن

ينس أنها تصرح بأعلى صوتها أينما وُجدت “عدوي ومن قاد ابني للمجهول هو بشار الأسد وكل السوريين ضحية له وسوريا العظيمة ضحية له.”

كثيرون باعوا للفساد، باعوا للعنف وللقتل، باعوا للعنصرية وللطائفية، لكنّ الخراب لم يعمّ ولازال هناك من يتمسك بتحمل مسؤولية الانسان والارض والدفاع عن المظلوم وتقويم الخطأ والتصدي للأذى وللعدوانية ولمختلف اشكال الانحدار الإنساني، هم من جميع الأديان والمذاهب والمعتقدات الفكرية والفلسفية، المحصنون من دواخلهم دون حاجة لوصاية أحد وإملاءات أحد، هم ملح الأرض الذي ستعتمد عليه سوريا في نهوضها القادم.

## باسل شحادة، لو لم يستشهد بقصف الأسد لاغتاله التطرف.

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/05/28

الموقع: نواة

قلة هم أنقياء الدافع والوسيلة لانتصار الثورة السورية ولعل النموذج الأبرز لهذه الفئة هم من المجتمع المدني ممن لم تبدأ ثورتهم فقط منذ آذار 2011 بل كانت استمرارية لمسار حياتهم ومنهم باسل شحادة، مخرج سينمائي، له أعمال تظهر اهتمامه منذ عام 2006 بتوثيق معاناة الأطفال من آثار الحرب في لبنان، وكذلك اهتمامه عام 2010 بحال النازحين في منطقة الجزيرة بسبب الجفاف الذي حل بها، قبل عشر سنوات من زمن تحول به نصف الشعب السوري الى نازح ولاجئ. ثورته مُحركها ووعي شاب ينظر لواقع الانسان في محيط تأثيره ويسلط الضوء على معاناته سعياً لتغييرها. وسيلته هي كل ما امتلكه من مهارات وحيوية وظَّفها لخدمة الثورة قبل قيامها بسنوات عديدة وبعد ان نهضت بروافعها السلمية الى أن استشهد بقصف نظام الأسد بعد أربعة عشر شهراً من انطلاق الثورة محتفظاً بما آمن به وعمل لتحقيقه، دون أن يشهد محاولة اغتيال الثورة معنوياً وفعلياً على يد التطرف والرايات المتشددة ومختلف أذرع السلطة التي استعملت لتدميرها، رحل عنها وبقي رمزاً لإعادة احياء جوهرها.

اغتيال الثورة كما انطلقت لم يكن ليستثنى باسل شحادة، وسط هذه الأصوات التكفيرية، لا بد أنه كان سيُتهم بالعلماني حيناً، بالكافر حيناً آخر، وسترده ايعاءات كثيرة بالعمالة بحكم انفتاحه الطبيعي على العالم وتحرره من أمراض الشمولية، كان سينظر كثيرون له بتوجس متطرف ومنحرف، غير عالمين أن أبوابهم كلما أوصدت كلما ازداد تشددهم المرضي سوءاً. لا بد ان بوقاً ما لنظام

الاسد، بمسمى اعلامي، كان سيحرض ضد باسل شحادة بكونه حمل صورة ووثانقياً ولم يحمل بندقية وسكيناً، سينعته كُتّاب ومروجو الفتنة بالجبن محفزين كثيرين بذلك على الانضواء في كنف الهمجية، غير عالمين أن الأقوياء نادراً ما يحتاجون للأسلحة وأن عملاً ينجزه باسل وكل من يشبهه من نساء ورجال من كافة المذاهب والطوائف بإخلاصهم لإتسانيتهم ووطنهم يساوي بأثره ألفاً من حملة السلاح بيدهم والتطرف في لسانهم وقلمهم نفوسهم. فكر التغيير هو العدو الحقيقي للأسد، وليس أي فكر يشبهه بل ذلك يُعززه ويقويه ويرسخ مكانته، فلا يُحارب الفساد بفاسدين ولا يُسقط الظلم الا حكم عادل ولا يغير الجمود والتجهيل والتقهر الا الحداثة والانفتاح ولا ينقذ من التشدد الا الاعتدال، فماذا سننتظر ممن تمسك بأدوات الأسد ليدعي مُحاربتة بها..

لن ننتظر منهم شيئاً بل هو حلم باسل شحادة وألوف من الشباب والشابات السوريين هو ما سيتحقق، هؤلاء ممن حملوا الثورة ايماناً بالإنسان وبحقه بالحياة ويحمل مسار التطور الإنساني حلمهم للتحقق وليس علينا الا رفعه دوماً بما استطعنا ونترك للعقل الجمعي مهمة الصعود من هذا المستنقع، ونترك لمن يرفض النجاة قوارب الإنقاذ الاخيرة، لكن لا نُغرق معهم بلداً اكتفى من المستنقعات ولا نربط بمصانرهم شعباً اكتفى من الهمجية والتشدد والتشدد المُضاد له ولا نترك لهم فكر الحرية يغالونه بقيد التطرف أو بارتهان السلطة، أو المال، أو تلك البقعة السوداء التي تدفع بحاملها للانتقاص من احترام انسان بسبب قوميته أو دينه.

ليكن ذكره الطيب مؤبداً، وليبقى فكر الحرية حي بمن آمن به.

## الأب جورج مسوح، رحيل مفكر وصانع تغيير

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/03/29

الموقع: سوريتي

ليس من عادتي أن امتدح رجال الدين، وقد واجهت أول صدام بين الفكر والدين منذ عمر عشرة أعوام حين رفضت تقبيل "الخاتم الذهبي" على يد المطران بمناسبة المناولة الأولى، وناقشت طويلاً راهبة المدرسة بأن ذلك لا يمت بصلة لما نقرأه بالإنجيل واستطعت تفادي هذا الموقف بالحجة فلم يكن لي يوماً سلاح غيرها.

ولحسن الحظ أن ذلك لم يفقدني فضول القراءة والتمعن بهذا الموروث الإنساني، وأزعم أنني بالفطرة السليمة حصلت على غنى قراءة هذا الموروث بعيداً عن أدوات التطويع والتدجين وباتت نظرتي لمن يدعون حمله ونشره حذرة ونقدية وكنت قد توصلت لاحقاً لنتيجة أن الآباء اليسوعيين هم الأقرب لموروث ابن الإنسان بالتواضع ومساندة الضعفاء والترفع عن الطائفية التي تنال حصة كبيرة بين الطوائف المسيحية فيما بينها أولاً وبينها وبين الطوائف الأخرى ثانياً.

لكن الأب جورج مسوح كان مختلفاً فقد كان خطابه هو خطاب العالم، الإنسان ثم الكاهن وهو أمر شديد الندرة في أوساطنا الشرقية حيث تحول معظم رجال الدين لأدوات تختارها السلطة، وتنفذ بما تؤمر به من موظفيها. وربما أكبر مثال على هذا الشرخ الإنساني هو موقف رجال الدين المتنفذين السوريين من حراك الشعب السوري المطالب بالحرية ومن عمليات القتل والتنكيل والتجهير التي حدثت وتحديث كل يوم وليس ذلك فحسب بل رأينا رجال دين يدينون بيان تعاطف أصدره مجلس الكنائس العالمي مؤخراً لإدانة ما يحصل في الغوطة

المنكوبة رغم ان ذلك امر يفترض ان لا يختلف به اثنان فكيف بنا إذا من موقف رجال الدين.

في حين كان موقف الأب الراحل جورج مسوح نموذجاً في دعمه لحق الإنسان بالمطالبة بحريته، منذ بداية الحراك في سوريا في مناهضته للعنصرية ضد الوافدين السوريين الى لبنان في نشر الوعي الديني في كافة مقالاته وهو موقف رائد حيث كان رده على مقترح تحديث الخطاب الديني الذي ناقشته به مطولاً بأن التفسير يتغير مع تغير الأزمنة، في حين رفض رجل دين مسيحي آخر التوجه نفسه متحججا بأن الدين ليس كنظم الكمبيوتر لنقوم بتحديثه!

فرق الرؤية هذا هو الفرق بين الانسان القادر على تطوير المجتمع وذلك القادر على تجميده إلى الأبد. لذلك فإن خسارتنا له كبيرة، فهو انسان ومفكر وصانع تغيير تستحق كلماته الذكر والتطبيق.

وهذه الخسارة تجعلنا نتساءل عن كيفية تسليط الضوء على فكر المحدثين للأفكار التقليدية التي تسيطر على المجتمعات الشرقية والقادرة على دفعها نحو الحداثة ونبذ الطائفية والعنصرية التي لم تحصد منها الا خلافا ودمار، ربما يكون رحيل الأب جورج دافعا ومحفزا لخطوات أوسع وأهم في هذا المسار.



## خطاب الكراهية سمة لا تتجزأ

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/06/06

الموقع: نواة

مساهمة الدكتورة سميرة مبيض في مبادرة "معاً في مواجهة خطاب الكراهية بين السوريين" التي أطلقها اللقاء الوطني الديمقراطي في سوريا.

بعيداً عن خطاب الترويح أو الدّم، وهما من أنواع الخطاب السياسي المستخدم في المنافسة بين أفراد أو تيارات سياسة، يأتي خطاب الكراهية ذو مصدر مختلف تماماً، فهو لا يندرج تحت أي نوع من أنواع التنافس السياسي المشروع بل يدخل في خانة العنصرية والتحريض على المُختلف والهدف منه يتراوح بين أقصى التطرف وهو انهاء وجود الآخر الذي يتم توجيه خطاب الكراهية ضده الى هدف أقل تطرفاً وهو انتهاك حقوق الآخر المُختلف وانتقاص هذه الحقوق التي يمنحها أي مسار سليم يركز على المساواة الإنسانية. يعتمد هذا الخطاب على قناعة مُترسخة لمن يصدر عنه بأنه أفضل من الآخرين، هذه القناعة تنبع من عدة عوامل من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر:

– عوامل ترتبط بالدين والمعتقد، حيث يعتبر الفرد الحامل لمثل هذا الخطاب أن انتماؤه المذهبي يمنحه أفضلية محددة يستند بها على هالة قدسية يحيط بها نفسه وأقرانه ليمنحهم هذه الأفضلية على المُنتمين لأديان ومعتقدات أخرى أو على غير المتدينين.

– عوامل ترتبط بالقومية يستند بها الفرد على أن انتماؤه القومي يمنحه أفضلية محددة وفق مرتكزات تاريخية غالباً، سواء كانت صحيحة أو مُلغقة،

يمنح بها القومية التي ينتمي لها أفضلية على القوميات الأخرى وذلك يتعلق أيضاً بالعامل العرقي البيولوجي الوارد في البند التالي.

– عوامل ترتبط بالعرق، والذي يعتمد على وجود اختلافات بيولوجية مورفولوجية بين المجموعات البشرية أي بالانتماء لأعراق مختلفة ذات صفات مختلفة ترتبط بالشكل والبنية الخارجية فقط، ويعتمد الفرد الذي يوجه خطاب الكراهية من هذا المنطلق بكون العرق الذي ينتمي له يمتلك صفات مورفولوجية ذات أفضلية من وجهة نظره. يندرج تحت هذا البند أيضاً عوامل ترتبط بالانتماء العائلي أو الانتماء لسلالة محددة يعتقد حاملها أنها تمتلك صفات ذات أفضلية على الآخرين بحكم اندراجها بالسلطة في مرحلة معينة أو بحكم إنجازات مادية أو معنوية لبعض من أفرادها.

– عوامل اجتماعية، ترتبط بمنظور طبقي يندرج ضمنه عدة عوامل منها المادية التي تعتمد على التمييز بين الأغنياء والفقراء وفق خطاب كراهية متبادل، عوامل مناطقية تعتمد على التمييز بين أبناء المناطق المختلفة أو بين أبناء المدن والريف أو الجبل والسهل أو الصحراء والساحل.. الخ وتعتمد خطاب كراهية متبادل.

– عوامل سلوكية ترتبط بالعادات والتقاليد وطرق الأكل والشرب والملبس والتي ترتبط بدورها بالعوامل الاجتماعية والثقافة الدينية السابقة الذكر حيث يعتقد حامل هذا الخطاب أن ما يُمارسه ويعيشه من سلوكيات لها أفضلية على نماذج أخرى من الثقافة والعادات والتقاليد.

– عوامل جندرية، يرتبط بمنظور العداء للنوع الجندي المختلف واعتباره بدرجة أدنى وتوجيه خطاب الكراهية بناء على هذا المفهوم وانتقاص حقوق المُختلف بالنوع الجندي او حتى طرح مفاهيم أكثر تطرفاً بناء على هذا الاختلاف.

–عوامل أيديولوجية متطرفة، حيث يعتبر الفرد الحامل لمثل هذا الخطاب على أسس أيديولوجية أن امنه وازدهاره يرتبط فقط بتحقيق النموذج الأيديولوجي الذي يقدمه ويتيح لنفسه بذلك توظيف التحريض والكرهية على أي نموذج مختلف بهدف انهاؤه والقضاء عليه او تهميشه.

هذه العوامل لا يمكن تجزئتها، أي على سبيل المثال حامل خطاب الكراهية من منطلق قومي هو بالضرورة حامل لخطاب الكراهية تجاه ما يخالف مذهبه الديني أو طائفته أو نوعه الجندي وان لم يكن خطاباً معلناً ضد جميع الفئات لكنه يظهر بالسلوكيات الضمنية دوماً ويظهر بخطاب التحريض والكرهية العلني حين وجود تفضلية مع المختلف عنه تحت أي بند كان. لا يمكن تجزئة مسببات خطاب الكراهية، أي أن دافع العنصرية اما أن يتواجد أو يغيب لكن يمكننا التمييز بين درجات من تملك هذا المرض المجتمعي المناقض للوعي الإنساني للفرد او للمجموعة. كما يجدر التنويه أن السلوكيات التي تعبر عن خطاب الكراهية من اقضاء وزرع الفتنة وتحريض الافراد على بعضهم البعض بدءاً من أحد العوامل السابقة لا تقل سوءاً حتى وان لم تترافق بخطاب معن بل بازواجية بين الخطاب الفعل.

هذه العوامل لا تؤدي جميعها الى العبور من الفكر الكاره للأخر الى الفعل الذي يترجمه، بغض النظر عن درجة خطورته، بدءاً من الاقصاء والتحريض وصولاً الى العنف او الابادة وقد يكون أكثرها خطورة هي العوامل المرتبطة بمرجعيات دينية أو أيديولوجية بحكم أنها قد تشكل دافعاً حقيقياً لإنهاء حياة الأخر المختلف.

أما محاربة هذا الخطاب، على مختلف مرتكزاته فيتطلب أسس صلبة تقوم على عوامل كثيرة تطبق باستمرار ودون انقطاع ومنها:

–بناء الوعي المبكر، الذي يجب ايراده بالمناهج الدراسية لإنشاء أجيال سليمة  
فكرياً

–الحفاظ على التنوع بأطر تواجد مشترك وفق أسس قوانين صلبة ناظمة  
للحياة لضمان عدم انحراف المجتمع نحو الانغلاق والتشدد.

–تحقيق المساواة والعدالة وتفادي وقوع الظلم على أي شريحة من شرائح  
المجتمع.

–تحديد العنصريين وحاملي فكر ومنهج الكراهية والابادة عن مواقع السلطة  
والتأثير.

–مُحاربة الجهل والتجهيل المتعمد، فالعلم والموضوعية يحصّن الافراد من  
الانجراف السهل في أي توجه متطرف

–التمسك بصلافة بالقانون وبتطبيقه وبالتوعية بأهميته وبحيادية الإطار العام  
للحياة المشتركة بين المجموعات

ختاماً يجدر الإشارة الى أن مسؤولية التصدي لخطاب ولسلوكيات الكراهية هي  
مسؤولية تضاهي درء الجريمة المُسبق وهو واجب كل من عقل وكل من يعمل  
على نهوض الإنسانية من جهة وبلاده ومجتمعه من جهة ثانية.

## التنوع يرفع كأس العالم

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/07/17

الموقع: الفيحاء نت

لا بد وأن العالم كان يحتاج لهذه الرسالة، في (زمن الفصل) هذا والذي تميل فيه السياسات العامة المهيمنة نحو تفضيل الكتل الديمغرافية المتجانسة على حساب تراجع المجتمعات المتنوعة ثقافياً وفكرياً. الرسالة الجوهرية بأن يرفع التنوع، ممثلاً بفرنسا كأس العالم لبطولة كرة القدم هذا العام في روسيا.

رسالة تحمل اشارة على أن التنوع لا زال المصدر الأول للغنى بالمقدرات الإنسانية، تعبر فيه الهويات الفردية عن نفسها ضمن المجتمع المحيط والذي ان لم يكن متنوعاً فلا أهمية لأي هوية فيه، فلا يتكامل المجتمع الا بتقاطع الهويات التي يربطها فضاء مكاني واحد.

لكن إدارة هذا التنوع ليس بالأمر البديهي بل يتطلب الاستناد على عاملين رئيسيين هما المواطنة والتحضّر، على اعتبار المواطنة هي الارتباط بدولة تشغل حيزاً جغرافياً رسمياً وواضح وتمنح الفرد صفة رسمية كمواطن على أراضيها، يحصل بوفقها على كافة الحقوق ويحمل مسؤولية كافة الواجبات ويطبق القانون السائد على أراضي الدولة المعنية وتنشأ، بناء على علاقة المواطنة، صلات اجتماعية بين مواطني الدولة الواحدة على تنوعهم.

أما العامل الآخر وهو التحضّر والذي يمكن اختصاره بكونه السلوك المتحضّر وأدبيات الحياة ضمن مجتمع، فالمجتمع المتنوع يتطلب احترام كل فئة لثقافة الفئات الأخرى وان كانت متناقضة مع أعراف أو بديهيات تمتلكها فئات معينة. وإدارة هذا الأمر يحكمها القانون بالدرجة الأولى لتفادي الصراعات البينية وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

هذا التنوع، الذي كان الشرق الأوسط عموماً وسوريا خصوصاً، صورة عنه، تحول في هذا العصر الى السبب الأول للقتل، بعد اختلال عميق في كلا عاملي الاستناد، المواطنة أولاً والتي فُقدت كلياً في ظل نظم شمولية أمنية واستبدل الارتباط بالدولة والحيز المكاني الرسمي لسوريا بالارتباط بنظام الحكم والمحابة له وبناء عليه فُسّم المجتمع فعلياً الى مواطني النظام، الاسديين، والآخرين... ففقد المواطن أي حق له بالحماية والحصول على حقوقه.

أما العامل الآخر وهو التحضّر فقد انعدم في مقابل صعود الهمجية منهجاً رسمياً لنظام الحكم في سوريا لعقود، بدءاً من تعامل المدرسين أو مدربي الفتوة مع الطلاب في معظم المدارس باتباع سياسة ذل النفوس وليس انتهاء بتسليم المناصب للأسوأ، سلوكاً وفكراً، بالإضافة الى تشريع الفساد، تهميش المهن الفكرية والعلمية وكل من لا ينخرط في منظومة الفساد هذه، في شد كامل للمجتمع للقاع، بعيداً عن قيم التحضّر وسلوكياته وفي تغييب كامل لكل قانون يضبط التجاوزات والانتهاكات.

وحل الارتباط بمنظومة الحكم عوضاً عن المواطنة والتنافس على الهمجية عوضاً عن بناء التحضر، كونهما عاملا النجاح في مثل هذا المحيط فباتت النظرة للأخر المختلف عدائية وحل اللاتجانس بديلاً للتنوع سيراً نحو تجمعات متجانسة نراها واقعاً اليوم في سوريا ستليها تقسيمات إدارية ترسخها وتزيدها تصلباً ككتل صماء.

لكن ما يغيب عن الأذهان، هو أن التنوع ليس رفاهية أو كماليات بل هو حصانة عن انحراف أي مجتمع عن المسار الإنساني السليم، فبداية مساوئ الأمر أن العداء هو من سيسود بين هذه التكتلات المتنافرة و أما الأهم والأشد خطورة فهو ما سأسميه أثر بقعة الزيت، التي ان وقعت على نسيج موانم أحادي النوع ستمتد بسرعة كبيرة في حين أنها ان وقعت في مكان متعدد الانسجة ستجد منها الموانم فتمتد ضمنه ولكن ستجد منها المقاوم ومنها المفلتر وسيحد

انتشارها و يتوقف بأطر ضيقة فلا يعطب المحيط بأكمله، كذلك امتداد أي انحراف سلوكي في المجتمع، كالتشدد، التعصب، التطرف... الخ يحددها التنوع و يقف لها بالمرصاد عبر التعامل الانساني اليومي بين المواطنين مع جار سمح من دين مختلف على سبيل المثال أو زميل متفوق من قومية أخرى أو تاجر طيب أو طبيب بارع، عبر تفاعل مستمر يحد من سلطة التأثير السلبي لأي فرد أو جهة تميل بها الكفة عن الاعتدال. عوضاً عن الوقوف عن بعد لمراقبة الآخر ورفع منسوب الكره والتوجس ربما نستطيع أن يكون لسوريا يوماً ما فريق كرة قدم متنوع يحصد كأس العالم ويدحض نظرية الكتل المتجانسة التي سيرسخها الاستبداد طالما بقي كعامل بقاء واستمرارية لوجوده بعيداً عن مسار الإنسانية السليم.

## لغة النحل

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 20/02/2020

الموقع: موقع لمححة من فكري

لم أكن أتوقع أنني سأبدأ بتعلم لغة جديدة في الثانية والاربعين، لكن الحياة تحتفظ لنا ببراعم مغلقة لكل منها أوان، هذه اللغة الجديدة تفتحت على يد ابنتي شام التي قررت تعليمي ما تعلمته في المدرسة من لغة الصم والبكم، كانت مفاجأة لي انها تتعلم لغة الصم والبكم رغم عدم احتياجها لها.. أي ابداع تربوي وانساني ان تضيف للإنسان لغة يدرك بها ان هناك من لا ينطق بلسانه ولا يسمع بأذنيه وكم من القيمة المُضافة في هذه اللغة الوجدانية التي بدأت تعلمها بمعدل حرفين كل يوم الى ان اصبحتُ قادرة على تركيب كلمة او اثنتين.. واتفقت مع صغیرتي على التحدث بلغة الإشارة بعدة كلمات كي لا اضيع ما اكتسبته.. هذا ما تفعله في المدرسة أيضاً وفق ما اخبرتني لكن احدي الصديقات استخدمت لغة الإشارة لتشتت صديقة اخرى بكلمات غير لطيفة وفق تعبيرها وحصلت خصومة بين الصديقتين دون كلام..

من اللافت كيف يستطيع الانسان تحويل استخدام الادوات من سياق لآخر، ذكرني ذلك بما دار ويدور حول تعلم وتعليم اللغة العربية في فرنسا، فقد كان تعلم اللغة العربية سابقاً يرتبط بالمراكز الدينية أو بمدرسين ومدرسات يعلمون اللغة من منطلق التعليم الديني وكان ذلك احد اسباب عزوف كثير من العوائل السورية عن تسجيل ابنائهم في مدارس للغة العربية، فالعربية بالنسبة للسوري هي الادب، الشعر، التاريخ والعلم ولا تقتصر على الدين وهذا الربط لم يكن قاصراً عن الاستجابة لحاجات السوريين فحسب بل كان يحمل توجساً بما يمكن أن يتم تلقينه للطفل بعيداً عن قيم مجتمعه.



ضمن مشروع تعليم اللغات الام والثقافات للمهاجرين من اصول غير فرنسية Eloc يتم تعلم اللغات ضمن أطر التعليم الرسمي في المدارس وكان ذلك أفضل الحلول لتأطير تعلم اللغة بإطار تربوي آمن ومنها اللغة العربية، هذا المشروع الذي يُعاد تقييمه اليوم وفق تصريحات الرئيس الفرنسي الاخيرة بهذا الشأن هذا التقييم الذي قد يؤدي الى إيقافه تبعاً لعوامل عديدة.

لكن الغاء الاطار الرسمي لتعلم اللغة الام سيتيح من جديد ازدهار التعليم الريف غير المؤطر بشكل رسمي بكل ما قد يحمله من عثرات ومخاوف. فبال تأكيد الحل الأمثل ليس بإلغاء الاطار الرسمي بل وضع مناهج محددة تسمح للأطفال بالبقاء على تواصل مع لغاتهم الأم بأفضل طريقة ممكنة..

ختاماً تجدر الإشارة الى أن الانسان توصل لفك شيفرة تُعلم بها النحلة العاملة قريناتها بمكان وجود الغذاء معتمدة على رسم خريطة دقيقة لموقع الزهرة عبر الرقص.. كم من الدروس تحمل لنا الحياة الا أولئك الذي يبخلون على ذواتهم ويختارون اغلاق النوافذ والابواب..

## الانتماء الجيني أم السياسي؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/06/25

الموقع: على مدونة لمحّة من فكري

لا بد أن تصريحات الوزير اللبناني، جبران باسيل، حول ما سماه (الانتماء الجيني) تعد ظاهرة لافتة اليوم وتتطلب التوقف عند التجاوب الحاصل معها وان كان خجولاً أو ضمنياً.

فمن اللافت هذا التعريف الحديث الذي أورده الوزير الغير متخصص لا في علم الحياة ولا في علم الاجتماع حول "مفهوم الانتماء الجيني"، وهو المتخصص بحسب ما يعرفه موقع ويكيبيديا بالهندسة المدنية، والمواصلات.

لكنه لم يتوانى، رغم ذلك، عن طرح مفهوم بيولوجي/ اجتماعي أقل ما يمكن وصفه بأنه منحرف عن كل علم وكل منطق واقتبس هنا من احدى تغريداته أن الانتماء الجيني "هو التفسير الوحيد لتشابههم وتمايزهم معا، لتحملهم وتأقلمهم معا، لمرونتهم وصلابتهم معا، ولقدرتهم على الدمج والاندماج معا من جهة، وعلى رفض النزوح واللجوء معا من جهة أخرى"

دوناً عن الاتهامات التي وجهت له بالعنصرية، والتي تترجم بشكل رئيسي بالعدوانية بين مجموعتين بشريتين، فيمكننا أن نضيف عليها صفة الجهل بالأمر المتمثل بتغيريته المعرفة للانتماء الجيني.

فحتى الأيديولوجية الجينية تتناقض مع هذا التعريف، وهي التي تعتبر أحد محورين ترتكز عليهما النظرية العنصرية، وتعتمد بشكل رئيسي على وجود اختلافات طبيعية بين المجموعات البشرية المعنية بالسؤال العنصري أي الانتماء لأعراق مختلفة، فما يرتكز عليه التفريق الجيني، عادة، هو الصفات

البيولوجية الشكلية التي تُعتمد للتفرقة بين مجموعتين بشريتين دون أي أسس اختلافات جينية تفاضلية فهذا الانتماء العرقي غير معرف ولا محدد علمياً على المستوى البيولوجي، فالعنصرية الجينية ليس لها أي مرتكز علمي.

أما ما يربطه في هذا الانتماء الجيني، بالتشابه والتمايز، بالتحمل والتأقلم، بالمرونة والصلابة وبالقدرة على الدمج والاندماج ورفض اللجوء والنزوح فأقل ما يوصف به بأنه خلط بين السلوكيات، الثقافات، الصفات الفردية، الصفات النفسية، الأعراق والصفات البيولوجية فيخرج بتوليفة خاطئة بالمطلق، شديدة الغرابة واللامنطقية لا تستحق الا المطالبة بمسحها من على خيوط الشبكة العنكبوتية لتندثر كلياً.

لنعد لفرضية الاختلافات العرقية، مفردة، والتي يتم تناولها، علمياً، على أساس وجود أعراق بشرية متعددة تجمعها صفات فيزيائية متشابهة بغض النظر عن التوزع الجغرافي والاختلاف الثقافي بينها. وهذه الأعراق غير محددة بشكل كامل بعد بل تزداد تفرعاً وتشابكاً مع ازدياد التقنيات العلمية الحديثة التي تسمح بدراسة معمقة لهذا المفهوم.

لكن هنا أيضاً نجد التناقض الصارخ بين تصريحات السياسي اللبناني والعلم، حيث يميز بين مجموعتين بشريتين، متطابقتين من وجهة نظر المفهوم العرقي بتعريفه العلمي، ويبتدع تعريفاً جينياً يربطه فقط بالمعادين لوجود السوريين في لبنان، ويجدر بالتذكير هنا أنهم مهجرين قسريين غير مخيرين يحتل المعادين لوجودهم أرضهم ورزقهم في سوريا.

تعريف جيني يبتدعه الوزير اللبناني ليربط تيار العونية السياسي، ممثلاً به بتيار الإسلام السياسي لحزب الله ممثلاً بحسن نصرالله والتيار الأسدي ممثلاً ببشار الأسد فأى علم سيتحمل مثل هذا الجهل..

لا بد أن يقودنا ذلك الى مصطلح توصيفي خاص بمفهوم الوزير باسيل ضد السوريين وهو أقرب أن يكون «الانتماء الجيني السياسي» الذي يتحول تدريجيا لصراع البقاء مستنداً على عوامل التفرقة والعدوانية، والتي هي، لحسن حظ بقية البشرية خارج حدود هذه المنطقة، ممكنة التجاوز ويزداد تجاوزها سهولة بتقدم العلم وما يسهله من توزيع عادل للموارد، للاستقرار ولنشوء صراعات تقتصر على تنافس الفكر بما يقدم من إيجابيات على مستوى البشرية برحابتها وليس بالانتماء الجيني السياسي بضيقة ودوره المحفز لمزيد من التشدد على كافة الصعد.

لا بد نهاية أن نشير الى هذا الانفصال الهائل بين العلم والسياسة في منطقتنا والذي تنعكس نتائجه سلباً على كافة الصعد، وتؤدي بنا الى سماع وقراءة مثل هذه الفرضيات التي توظف الجهل بالأمر لترويج نقيضه مع كل التداخيات السلبية لذلك وليست هذه التغريدة الا مثالا مبسطاً عن امتداد موجة لم تنهي مداها المدمر بعد.

## الأزمة في الدين أم الازمة في توظيفه

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/10/06

الموقع: نواة

جاءت تصريحات الرئيس الفرنسي حول ظاهرة الانعزالية أو الانغلاق في بعض المجتمعات المحلية لتفتح الباب على تساؤلات عديدة حول هذا الأمر وعلى الرغم من أن ظاهرة الانعزالية لا تقتصر على منشأ ديني، فهي قد تكون ذات منشأ طبقي وفق الحالة المادية للشرائح المجتمعية أو منشأ قومي أو جندي أو أيديولوجي حزبي أو مناطقي وفق الانتماء لمنطقة جغرافية ما أو مدينة محددة أو منشأ ديني على تعدد الأديان، لكن التوجه الأكبر للبحث في ظاهرة الانعزالية من منشأ ديني تبدو ذات أولوية ل طرحها للنقاش بموضوعية والنظر في أسبابها ونتائجها وسبل معالجتها في المجتمعات المتنوعة.

تعتبر فرنسا دولة علمانية بمعنى حياديتها تجاه كافة الأديان و حمايتها لحقوق المواطنين بحرية الإيمان والمعتقد وممارسة الشعائر ووفرة المستلزمات الخاصة التي تسمح بممارسة الشعائر الدينية كما تتيح لمواطنيها تطبيق واتباع تعاليم دينية متعلقة بطريقة الطعام والشراب وغيرها، فنلاحظ على سبيل المثال أن المنتجات المصادق عليها بكونها حلال متوفرة بشكل مناسب ونلاحظ أن المدارس والمطاعم التابعة للمؤسسات توفر دوماً بدائل للوجبات التي تحوي لحوماً محرمة وفق تعاليم دينية محددة كما تؤمن بدائل مشتريات لجميع أنواع الأطعمة التي تحتوي منتجات لا تتوافق مع هذه التعاليم. إضافة الى توفر اماكن العبادة والدفن التي تضمن احترام جميع المعتقدات ويعتبر هذا النموذج هو الأكفأ لإدارة التنوع الاثني والديني المتواجد ضمنها وهو النموذج الذي نجح

الشعب الفرنسي بانتزاعه من قبضة تحكم الكنيسة في المجتمع في حقبة ما قبل الثورة الفرنسية.

وعلى الرغم من رفض ونبذ المجتمع الفرنسي لتحكم الكنيسة في السلطة والحكم والبلاد والفصل الكامل بينهما منذ الثورة الفرنسية لكن ذلك لم يلغي من وجود الدين المسيحي في المجتمع من حيث استمرارية وجود الكنائس لكافة الطوائف وإقامة الصلوات والاحتفال بالأعياد وعمل المنظمات الخيرية التي تهتم بمساعدة الفقراء والملايين والمحتاجين وغير ذلك من مظاهر قائمة ضمن المجتمع المدني أي بعيداً عن أي إمكانية للتحكم بالسلطة أو للسعي للحصول عليها وبعيداً عن التمييز الإيجابي أو السلبي أو التناقض مع قيم الدولة العلمانية التي تضمن بدورها احترام وحرية هذه المعتقدات.

يشير ذلك الى أن الازمة لا تتعلق بالدين بحد ذاته، كمفهوم يرتبط بحرية الفرد الشخصية فيما يعتقد ويؤمن ويفكر، بل تتعلق فيمن يوظفون الدين كأداة وصول للسلطة وأداة تحكم بالسلطة وبالفصل بين هاذين المفهومين تكون المعادلة أقرب للاحتفاظ بجوهر ما تتشارك به الأديان من قاعدة قيمية واخلاقية مشتركة وفصلها عن كل مفاصل التحكم بالسلطة والسياسة والدولة وتحويلها لأداة تحكم وهيمنة.

ورد في هذا السياق نقاط هامة في خطاب الرئيس الفرنسي منها تأكيده على عدم الخلط بين المسلمين وبين التيارات الراديكالية لكن وضوح الفرق بين الدين والتوظيف السياسي له كان يستحق تعمقاً أكبر، كذلك غاب عن حديث الرئيس الفرنسي تأثير خطاب اليمين المتطرف في دفع المسلمين للتوجس والانغلاق ووضع ضوابط قانونية لهذا الخطاب المتطرف المُسبب والمُستخدم في كثير من الأحيان للتصعيد والاستقطاب هو أمر لا يقل أهمية عن أي ضوابط تسعى للحد من ظواهر انجراف الشباب الفرنسي من الجاليات المسلمة في أي

توجهات متشددة. ورغم اغفاله ذكر خطورة الخطاب المتشدد المناهض للإسلام والمناهض للهجرات وغير ذلك إلا أن الطروحات المقدمة من الرئيس ايمانويل ماكرون بحد ذاتها لم تسلم من هجوم اليمين المتطرف والذي اتهم الضوابط المقترحة من قبله بكونها تفتقد للشجاعة من جهة وبكونها عديمة الفاعلية أيضاً وبأنه ينقصها منع تمويل المساجد أو منع الجنسية الفرنسية للانعزاليين وغير ذلك من انتقادات تذهب نحو تعميق الانعزالية عوضاً عن علاجها.

من جهة أخرى نوه الخطاب الى إدراك متأخر لخطورة الفصل المكاني بين المجتمعات المحلية وخطورة التجمعات السكانية التي تتركز بها فئات محددة وتنعزل عن بقية المجتمع الفرنسي بالمدارس والمعاهد وكافة الفضاءات التي قد تشكل جسور انفتاح عوضاً عن أن تتحول لحواجز مجتمعية وفكرية، لا بد أن استدرارك هذه التوجهات سيكون امراً عالي الأهمية على الصعيد الفرنسي وسيساهم في تفادي نتائج سلبية نجمت عنه لكنه يقودنا بشكل مباشر الى التأكيد والى التمسك بقوة الى أن هذا الاستدراك لخطورة سياسة الفصل المكاني بين الاثنيات، والتي اثبتت فشلها ليس في فرنسا وحسب، يجب أن يكون نتيجة وعبرة ثابتة للتطبيق على كافة المستويات وبالتالي ألا يشكل نموذجاً وسياسة يعمل المجتمع الدولي على تطبيقه في بلدان الشرق الأوسط عبر محاولات خلق مساحات مكانية منفصلة اجتماعياً، اثنياً، دينياً، أو قومياً والتي تعاكس البيئة الطبيعية للتنوع المجتمعي القائم على أسس تاريخية وجغرافية في مجتمعاتنا فمثل هذا الفصل المكاني سيبقي المنطقة بحالة كمون لاندلاع صراعات بينية فيما بينها تستهلك مواردها البشرية والاقتصادية وتمنع عنها الاستقرار والتقدم، فهذا التنوع الوظيفي ضمن الأطر المكانية يضمن عدم تنامي أي ظواهر متطرفة ككتلة صماء كي لا تصبح تدريجياً سجنًا خانقاً لأبنائها تمنع عنهم الانفتاح والعبور تحت وطأة فضاء أيديولوجي مغلق، هذا التنوع الذي نسعى لاستمراره في سوريا أيضاً عبر تشكيل اطر إدارة تضمن حمايته وتوظيفه نحو الاستقرار والتناغم وليس نحو الاختلاف والصراع.

## إيران وموجة تطرف ثانية تجتاح سوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2019/04/07

الموقع: مدونة لمحة من فكري

في قراءة تاريخ قريب يتمثل بظهور قطب تطرف إسلامي في سوريا، ممثلاً بداعش والنصرة وما دار في فلكهما، والدور الذي لعبه هذا القطب في انهاء الجيش السوري الحر وفي تدمير سوريا وحراكها الشعبي ووسمه بالإرهاب ولا يقل عن ذلك أهمية تدمير الإرث التاريخي ممثلاً بتفجير مواقع أثرية وتهريب وسرقة الآثار السورية واختفاء مدن وأحياء كاملة عن الخارطة السورية، بعد هذا كله ها نحن اليوم نشهد اجتياح موجة ارهاب ثانية للأراضي السورية في إعادة لسيناريو قصف وتدمير ما بقي سليماً من المدن السورية والشواهد والمعالم الجامعة بحضارة مشتركة لأهلها.

يتمثل قطب التطرف الثاني بالقوى والمليشيات الإيرانية، من حرس ثوري ومليشيات وأحزاب طائفية اسلامية تدور في فلكها والتي دخلت سوريا باتفاقات عسكرية مع الأسد، تصنف اليوم بوضوح من قبل الولايات المتحدة الأميركية كأطراف إرهابية، وتلك حقيقة، تعني أن استهدافها مباح، وذلك أمر جيد لو لم يكن هذا الاستهداف محصوراً داخل أحياء ومدن وأراض سوريا لا يتجاوزها بشير واحد.

ما الخطر الناجم عن موجة التطرف الثانية؟

سيكون وجود مسمار إيران في سوريا مدعاة لقصف المناطق التي يتركزون بها، وهي مناطق ذات أهمية كبرى منها دمشق وريفها، العاصمة المستهدفة



من قبل قوى إيران وبالأخص منها دمشق القديمة بما تحمله من شواهد حضارة السوريين ومرتكز هام لإعادة نهوضهم. ومنها حمص المتاخمة للحدود السورية اللبنانية ومنها مناطق في الجنوب السوري وكذلك في محيط حماة وحلب والساحل السوري، فتلك جميعها ستكون مناطق تتعرض للدمار في حين أتخذ قرار أميركي بمحاربة قطب إرهاب إيران في سوريا، وذلك ما كان حدث مرارا حين تم تدمير العديد من المنشآت العسكرية ومخازن الأسلحة التابعة لحزب الله في سوريا من قبل إسرائيل. وستكون عامل تهجير إضافي لمن بقي من السوريين متمسكاً ببقائه في منزله وارضه.

يمكن اختصار ذلك بجملة واحدة، الوجود الإيراني في سوريا واتخاذهُ للأراضي السورية كمرتكز لمحاربة إسرائيل والتصعيد الأيديولوجي ضد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، سيكون عامل تدمير لسوريا أرضاً وشعباً شديد فما نحن فاعلون؟

كيف ننفادي دمار المدن السورية الكبرى التي تحتلها إيران؟

يقنع بشار الأسد السوريين بأن عليهم وضع أيديهم بأيدي الإيرانيين لمحاربة إسرائيل، ويستخدم كل أدوات غسيل الدماغ والشعارات والأدلجة التي طورت خلال عقود حكم الأب من عوامل دينية وقومية وغيرها للتحشيد نحو هذا التوجه مستخدماً، ما دأب عليه لعقود، سياسة الكذب والتي ستكون هذه المرة ضربة قاضية لسوريا وتتويج مسار تدمير شعب وبلد يطبقه الأسد منذ تاريخ مجيئه للسلطة.

هل سيضع القسم الموالي للأسد، من الشعب السوري يده بيد إيران الساعية لتدمير بلده، بل وهل سينضم جزء من القسم المعارض للأسد، من السوريين لهذا التيار الأيديولوجي الجارف محابياً وداعياً لمواجهة، «المؤامرة الكونية» على سوريا وإيران، هل سيشاركون معاً عن قصد أو عن غياب بصيرة في القاء ما بقي من سوريا في أتون صراع لا يبقي ولا يذر.

كيف ننجو من موجة متلازمة "الإرهاب والدمار" القادمة، ان لم يكن عبر أصوات عقلاء سوريين يتعاضدون من الداخل والخارج لإنهاء المسبب الأول لهذا الاحتلال المتعدد الأطراف للبلد وهو نظام الأسد، وان لم يكن عبر طرد السوريون أنفسهم كل مسلح إيراني من على أرضهم ومن أحيائهم ومن بيوتهم وان لم تستلم قيادة سوريا شخصيات حكيمة عقلانية ترفع بلاء بات شبه حتمي وتعيد المسار السوري نحو المصلحة السورية والاستمرارية والنهوض والبقاء، فان لم يتحقق ذلك كله سيكون المستقبل أكثر ظلاماً مما مضى وستغرق موجة التطرف الثانية هذه ما نجى من الموجة الأولى ولن تبقي الا دمار تتقاسمه الدول المحيطة بسوريا بشره الطامع بالأرض و الموارد والنايذ للسوري هوية وكياناً.

## “عين الفتنة” والوجود الايراني في سوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/05/22

الموقع: نواة

ورد مصطلح “عين الفتنة” في الخطاب الأخير لحسن نصرالله، الامين العام لحزب الله وهو حزب مصنف كمنظمة إرهابية في عدة دول من العالم، هذا المصطلح الذي يكثف ضمنه سياسة الحزب وولاية الفقيه التي نرى انعكاساتها في سوريا وعموم بلاد الشام.

هذه السياسة التي تكشف عنها لكل ذي عقل وبصيرة الآلية التي تعمل إيران، بمختلف أذرعها على تحقيقها في سوريا، ومنها يمكننا الإشارة للنقاط التالية:

ابتداء من زرع الفتنة باستمرار بين مكونات الشعب السوري ويمر ذلك عبر عاملين الأول هو التحريض والتحريض سلوك على درجة عالية من الخطورة يحتاج لمعرفة عميقة بالسمات النفسية وتفاصيل حياة الفرد ان كان موجهاً نحو فرد، أو بالسمات العامة للمجتمع والخطوط العريضة المُسيّرة لردود الأفعال ضمنه ان كان موجهاً لشريحة اجتماعية محددة. ولعل أبرز دوافع التحريض المستخدمة بين شرائح المجتمع السوري هما دافعين، الأول هو التحريض من منطلق التخوين والعمالة مستنداً على ادعاءات المقاومة والممانعة والمؤامرة الكونية وغير ذلك من تلاعبات سياسية تستمر منذ عقود والثاني هو التحريض من منطلق الاختلاف الديني أو الاختلاف القومي، ولا يتوانى المُحرّض من أجل ذلك على زرع الفكر الدخيل المُتشدد والداعي للتشدد ضمن صفوف السوريين يحرض كل منهم على الآخر المختلف عنه باستمرار، يحرض نزعة الأغلبية ضد الأقلية ونزعة الأقلية ضد الأغلبية مولداً التطرف والصراع البيئي الدائم،

المعلن، أو الكامن القابل للانفجار تحت أي تحفيز ومرسحاً لمقولة أن الأسد، أو أي نظام قمعي آخر هو السبيل الوحيد لحفظ الامن ولعدم حصول حرب أهلية.

زرع الفتنة يمر أيضاً عبر الاخلال بالأمن والاستقرار وعوامل الاخلال هنا هي العصابات واللصوص والمرترقة وغير ذلك ممن يخدم أهداف نشر الرعب والترهيب، عبر عمليات الخطف والاعتداء التي تعتمد التوجه الطائفي أو القومي في ضحاياها. والتي ترتبط بدورها بنظام الأسد او بالوجود الإيراني الداعم له في أي منطقة من المناطق السورية.

النقطة الثانية المتبعة هي استهداف الارزاق، تغيير معالم المحيط حرق الزرع والشجر والمحال التجارية، تفجير وتجويع ودفع السوريين للهجرة البحث عن سبل حياة جديدة بعيداً عن ارضهم، افراغ الأرض من أهلها، إحلال ديمغرافي، تغيير في بنية المجتمع ومفاهيمه.

النقطة الثالثة هي الحفاظ على منظومة فاسدة مُدمرة لسوريا في الحكم ترفع السفهاء وتهمش العقلاء، وتعد منظومة الأسد ذات الأولوية لدى إيران بكونها باب دخول وتغلغل هذا الفكر الدخيل على مجتمعاتنا منذ تحالف الأسد مع حكم الثورة الإسلامية في إيران في الثمانينات من القرن الماضي، وباب تحكمهم بالموارد السورية والسياسات السورية والمجتمع السوري، باب الهيمنة المطلقة. وفي حال فشل الحفاظ على الأسد لا يُستبعد أن تسعى إيران الى زرع منظومة مشابهة، منظومة فاسدة مُفسدة، منظومة اجرام وتحريض على الاجرام منظومة مولدة للإرهاب ولانعدام الاستقرار وللتقهقر المستمر.

أما النقطة الرابعة فهي احكام الخلاف بين السوريين وكامل دول العالم بحيث لا يبقى لسوريا "صديق" سوى ايران. محاولات مستمرة لإشعال الخلاف بين الشعب السوري والقوى العظمى والدول المؤثرة، فتنقل إيران حروبها الى أرض سوريا، بدماء أبنائها وبضياع مواردها ودمار منشآتها كتتمة لما بدأت عليه مسارها مع الأسد في تدمير شعب وبلد مسار يطبقه الأسد منذ تاريخ

مجينه للسلطة متحالفاً مع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحقيق هذا الهدف.

جميع هذه الظواهر نقرأها بالتفصيل في أحداث الفتنة العسكرية والمجتمعية في منطقة حوران بجنوب سوريا، وفي دمشق في ظواهر اللطميات والغزو الثقافي وأفلات يد العصابات، وفي الشمال السوري في الخروقات والتحرصات العسكرية في ادلب والتي كانت تستهدف إنهاء اتفاقات خفض التصعيد للدفع نحو دخول قوات الأسد والمليشيات الإيرانية لهذه المناطق، التحريصات البيئية في منطقة الجزيرة السورية، كذلك حوادث عديدة في وسط سوريا وساحلها وباديتها، نقرأها في كلمات المحرضين، سلوكياتهم، وفي ردود الأفعال عليها.

نقرأها في خطاب نصر الله الأخير، الذي يقارب به نفسه وإيران من كافة الدول ويحفز في الوقت ذاته السوريين للحرب ضد الجميع، خطاب لا ينطلي الا لمن لا زال يعيش في عام أربعين للهجرة في زمن خارج العصر ولازال يتحرك مدفوعاً بأحقاد الماضي التي لا يفتأ المحرضون عن نبشها واستخدامها. خطاب يدعي ان وجود إيران في سوريا هو عبر مستشارين عسكريين بينما الحقيقة أنه وجود بهينة مليشيات طائفية، رجال عسكر ورجال دين وشرعيين محرضين على التشدد، بهينة استخبارات ونظم نشر الشائعات والاكاذيب والكراهية ومنها ادعاء النصر على جثامين نصف الشعب السوري، بنشر الشعارات المشروخة عن محور المقاومة، بها جميعها يُسحب السوريين لنفق لا خروج منه. الا لمن اهتدى بوعي وعقل يتيح له عدم الانجرار، لنبذ المحرضين حين يَمرون عبر كلمات أو ايحاءات أو اتهامات، فهم أنفسهم من يحرضون السوري في الداخل على السوري في الخارج، يحرضون العربي على الكردي والكردي على العربي، يحرضون المسلم على المسيحي والمسيحي على المسلم، يحرضون كل مذهب وكل طيف ضد الآخر وبالتساوي. فالمهمة هي التدمير وعدم نهوض بناء صلب يجمع السوريين وينهي معاناتهم.

يتطلب إعادة امساك السوريين لزاماً أمورهم، إدراك هذا البعد التحريضي الذي يتلاعب بمجتمعهم، التصدي له، بعدم الانجراف كقطيع خلف مجرم يقود سوريا للهاوية، فنحن في عصر به الحقيقة في متناول اليد بنفس القوة التي ينتشر بها الكذب ويتفرع، ولكل اختياره..

البوصلة، في الأمان البيئي في

سوريا في العالم

الإنسان جزء من مكونات الحياة

اللامتناهية والمتفاعلة.

وسميرة مبيض

## قتلاً بالتلوث، هل من قانون يُحاسب المجرم؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2018/10/22

الموقع: الفيحاء نت

طفلة تتوفى من مياه ملوثة، أجنة تولد بأذرع ناقصة وتشوهات بالجملة دوننا عن الموت المبكر للرضع. حالات مرضية بالعشرات وشروط صحية كارثية، التلوث سبب رئيسي للموت تحت تسميات عديدة تنجم عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، وبسبب عوامل عديدة دون رقيب ولا متابع.

من يحمل المسؤولية؟

وربما تكون دول من منطقة الشرق الأوسط من الأمثلة الصارخة لذلك اليوم لبنان، العراق، سوريا، هل هي حقيقة أنه لا يوجد متهم يتم تسميته علناً وراء هذه الجرائم ولا قانون يحمي المواطن من التواجد في شروط غير قابلة للحياة بل وتقارب شروط القتل عمداً فعندما تصل مياه الشرب ملوثة بمخلفات بشرية، وعندما يصاب مواطن بسرطان بسبب عوامل التلوث بالهواء أو بالتربة أو بالغذاء فهناك حتماً من يحمل المسؤولية المباشرة وهناك من يستطيع فعل شيء ولم يقم به وهناك من أهمل وهناك من تقصد، اذا هناك سلسلة أخطاء متعمدة بتفاديها ينجو كثيرون من الموت ومن الأمراض ومن شروط حياة أقل ما توصف به أنها غير قابلة للحياة، ليس من خلل طبيعي في المحيط البيئي بل من خلل في الحكومات وأدائها وأهدافها وما توصف به الوظيفة والواجب والمسؤولية. لا قانون ضابط ولا قانون محاسب فلا تقدم يذكر.

الخطوة الأولى في هذا السياق إذا هي في تشديد الضوابط التي تلزم هؤلاء بمسؤولياتهم، بدءاً بتحويل الحق بالحياة في محيط غير ملوث هو حق دستوري لكل مواطن فالموت بمياه ملوثة لا يقل جرمًا عن الموت بأي طريقة ثانية وحياة



أطفال مشوهة الأطراف بسبب تعرض الأمهات لمواد مشعة لا يقل جرماً عن قطع أطراف طفل سليم عمداً. البيئة النظيفة حق دستوري انساني ومسؤولية تتحملها الحكومات التي تتصدر مناصب دون أفعال تنفيذ احداً.

في عصر باتت فيه القضايا البيئية ذات بعد سياسي عالمي يتجاوز الحدود المحلية لأي دولة لا بد من قانون يحكم أفعال الدول ولا بد من جدية بالعقاب والمحاسبة.

دمشق تحت الفيضان.

عندما تفيض شوارع مدينة في العام الأول ثم تعود وتفيض في العام الثاني دون أن يتم في اثني عشر شهراً أي تفاعل مع الكارثة، أي محاولة لحماية المواطنين من الموت غرقاً أو الانجراف في السيول، عندما لا تراجع المؤسسات الحكومية الأسباب وتعالجها بعام كامل يعني أن حياة المواطنين لا معنى لها ويعني، في بلدان تحترم الانسان، يعني أن الحكومة مخلة بواجبها ووجب اسقاطها، على الأخص حين يكون جُلُّ همها إصلاحات تعطي صلاحيات غير محدودة لمؤسسات الدينية تعمل على تجميد العقول وإعاقة العلم و التطور و لا تقدم לנוوعية حياة المواطن أي تقدم بل و تخدر طموحه للتقدم برمى المسؤوليات على الغيبيات و القدر و المصير، حين يكون هذا هو الهم الأول للحكومة في بلد تجتاحه الأمراض و الفيضانات و الخراب فليعلم الجميع أن لا مستقبل انساني في هذا المنظور. كان الأخرى بها مراجعة نظام تصريف المياه وإيجاد حلول عملية فورية تحمي المواطنين من خطر فيضانات قادمة وكان ذلك سيكون أجدى وأكثر نفعاً.

ما العمل؟

يتعلق الأمر بحياة ملايين البشر، بظروفهم الصحية والمعيشية اليومية، بسكنهم وتنقلاتهم وغذائهم وشربهم وحتى بما يتنفسون. فان لم يكن في المطالبة بهذا

الحق مشروعية فلا مشروعية لأي أمر آخر. يجب أن ينطلق مفهوم حق الحياة في بيئة مناسبة بقوة و يتصدى لهذا الاستهتار في حياة البشر بقوة و فاعلية، و معه حق المحاسبة على كل أذى يلحق بالأطفال و النساء و الرجال و العجائز بسبب تهاون حكومات مخلة بكافة واجباته و ليحاسب المسؤول عن وصول المياه الملوثة الى طفلة في الخامسة من عمرها بجرم القتل عمداً فهو كذلك و لا تسمية أخرى له و ليحاسب المسؤول عن غرق دمشق بجرم القتل الجماعي و التهاون بحياة البشر فهو كذلك و لا تسمية ثانية له، ليسعى الجميع لحقهم الأول، مياه نظيفة و مساكن مهيبة للحياة، هواء و تراب غير مسممين فهو أقل حق ممكن و تناله الكائنات الحية مجاناً خارج أطر هذا الاجرام الممنهج.

## السودان، الأمن البيئي وحتمية التغيرات السياسية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/09/09

الموقع: نواة

لا يمكننا اعتبار ظاهرة الفيضانات التي تحل بالسودان ظاهرة حديثة لكن يمكننا بوضوح وبمراجعة زمنية لتواريخ الفيضانات وأثرها أن نثبت واقع أنها ازدادت تواتراً وشدة وازداد عدد الضحايا من أثرها من وفيات أو متضررين أو مهجرين، هذه الفيضانات التي تزداد تواتراً ترتبط بدورها بفترات جفاف أشد وطأة وطولاً فجفاف التربة يجعلها أكثر قسوة وأقل قابلية لاستيعاب حمولات الهطولات المطرية الغزيرة وتزداد بدورها قابلية الفيضانات.

وفي هذا السياق فقد صدرت أهم التحذيرات المنبهة الى خطورة تدهور الوضع في السودان منذ عام 2016 على لسان الباحث في علوم المناخ J. Lelieved عبر تحقيق عُرض على شاشة ال CNN في ذلك العام وذكر عبره أنه من المرجح، خلال هذا القرن، أن تصبح هذه المنطقة من القارة الافريقية غير قابلة للحياة.

لم تكن تلك نبوءة بالفراغ بل هي نتائج نماذج رياضية توضح مآل المنطقة وفق ارتفاع درجات حرارة المناخ والتي تؤثر بشكل مباشر على كافة النشاطات المرتبطة بالمحيط الحيوي وهي النشاطات الرئيسية التي يعتمد عليها سكان هذه المناطق، من زراعة وصيد وصناعات محلية. ورغم الحروب المتتالية والعنف في السودان الا أن المههد الأكبر لسكانها كانت التغيرات المناخية، هذه التغيرات التي يتوصل العلم تدريجياً الى إيجاد آليات للتخفيف من أضرارها وآثارها السلبية المباشرة على حياة الانسان لكن تطبيق هذه الآليات يتطلب حكومات حقيقية وليس سلطويات قمعية، أي بمعنى حكومات تبني مؤسسات

خدمية محركها هو تحقيق الخدمات لسكان البلاد التي تحكمها وهذا ما غاب عن السودان طويلاً، والتي تحكمت بها سلطة انقلاب عسكرية لمدة ثلاثة عقود رغم اتهامها بجرائم حرب وجرائم إنسانية، مثل هذه السلطة لم ولن تكون قادرة على معالجة ما يصيب البلاد من نتائج التغيرات المناخية ولا تقديم أدنى الخدمات اللازمة لحماية السكان من نتائج هذه التغيرات الكارثية من فقر وجوع وتهجير وحالات الوفاة الناجمة عن تلك جميعها، هذه النتائج التي ساهمت بدورها باندلاع ثورة شعبية بالسودان مطالبة بأدنى شروط الحياة السليمة وانهاء حكم البشير وبدء ديناميكية سياسية جديدة ستكون مُطالبة بإعطاء الأولوية لحياة الانسان التي باتت مهددة بشكل مباشر باضطرابات المناخ المتزايدة، لا مكان للعسكرة والتسليح ولا للحروب الاهلية الداخلية او الحروب الخارجية، جميع الجهود يجب أن تتوجه لمواجهة الأسوأ القادم على صعد الكوارث البيئية في هذه المنطقة والالتزام بتنفيذ مشاريع وحلول تخفف من هذه الآثار الكارثية على الصعيد المحلي.

رغم أن الأهمية لبناء الحلول المحلية لكن انعكاس هذه الكوارث البيئية ذو بعد عالمي، فاللجوء المناخي الذي يتوقع أن يطال ما يقارب من مليون انسان في القرن الحالي، هو ظاهرة عالمية ستحتاج علاجاً على المستوى الدولي لاستيعاب هذه الهجرات وإيجاد حلول مستدامة لمن تنتزع الفيضانات بيوتهم أو يُميت الجفاف الخصوبة في أراضيهم، وبالمقارنة فان أزمة اللاجئين الهاربين من سوريا، وقد قارب عددهم عشرة مليون انسان، قد كشفت العجز الإداري ذو الخلفيات السياسية الذي يعيق تقديم أي حلول فعلية.

فهل العالم مستعد فعلاً لإدارة ظاهرة بحجم اللجوء المناخي يرافقها إدارة الكوارث المناخية بحد ذاتها وكل ما ينجم وينتج عنها من مهددات تدرج تحت بند الأمن البيئي؟

يتطلب ضمان الأمن البيئي على المستوى العالمي حتماً مراجعة الدور شديد السلبية للحكومات العسكرية والقمعية في هذا السياق وهي التي تعيق أي تطور تنموي يجعل من إمكانية التصدي المحلي لنتائج هذه الكوارث ممكناً وتبديد الموارد والقدرات البشرية في حشد عسكري أو أيديولوجي قومي أو ديني لا يعني ولا يقي من طوفان ولا يروي من جفاف. هذا الأثر السلبي الذي لم يعد محلياً في أي من المناطق المتأثرة بل يمتد تأثيره للعالم أجمع وفق ما يرافق هذه الكوارث من اضطرابات اجتماعية واقتصادية، في الجهة المقابلة لهذه الحكومات تتموضع منظومة اقتصادية عالمية تقوم على سياسية الاستهلاك المفرط والاستمرار الجائر للموارد الأحفورية وترفع من مستوى غازات الاحتباس الحراري التي تؤدي لظاهرة التغيرات المناخية والتي تطل بأثرها السلبي العالم أجمع.

مراجعة شاملة لهذه التوجهات الكارثية على البشرية هي ما يتطلبه الواقع اليوم، على الأخص بعد ما كشفت عنه الجائحة الوبائية كوفيد 19 من فشل في مقدرة النظم العسكرية أو النظم الاقتصادية القائمة على سياسة الاستهلاك أو النظم الدينية من ضمان امن البشرية بمواجهة أي أزمة كانت، فكيف ان تراكمت الكوارث التي لا ينفع بوجهها المال ولا السلاح ولا السلطة ولا الايديولوجية بل تحتاج للعلم والذكاء البشري والذكاء الاصطناعي والتضامن الإنساني وإعادة التوازن لهذه المنظومة التي اختلت محاورها بفعل الانسان ونشاطاته، الحاجة لهذه المراجعة والتقويم مُضاعفة في منطقة الشرق الأوسط التي تصلبت المفاهيم فيها بعيداً عن ما يحقق هذا التغيير الضروري والحتمي ولعل المثال الأبرز لأي سيناريو مستقبلي هو كيف سيُعالج نظام قمعي شمولي كنظام الأسد أي كارثة ذات منشأ بيئي قد تصيب سوريا، بأدواته وهي للتذكير المعتقلات والبراميل المتفجرة وقنابل الكيماوي وترسانات الأسلحة المهترنة.. أدع للقارئ الإجابة على مثل هذا السيناريو.

عسى أن يكون ادراكنا لهذه المخاطر والتحديات سبباً اضافياً، لا نحتاجه فعلياً،  
للدفع نحو بناء دول الحداثة والمواطنة في بلداننا لتكون دول مسؤولة عن حفظ  
حياة الانسان وأمنه في الإطار المحلي والإقليمي ومنه للدولي فليس من حدود  
توقف التدهور..

## اليمين المتشدد في فرنسا يصب غضبه على اللون الأخضر

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/06/30

الموقع: نواة

رغم انني أفضل مزيجاً ثلاثياً من الأخضر والأزرق والترابي للتعبير بشكل متكامل عن عناصر الألوان الرمزية للحياة وللحيط، لكن تصريحات إريك زمور، وهو صحفي وسياسي فرنسي يتجاوز أقصى اليمين يمينا، بأن اللون الأخضر الذي ترمز به أغلب الأحزاب البيئية لنفسها يعود للون الأخضر للدين الإسلامي هو انحراف فكري لا يمكننا الا تسليط الضوء عليه والتنبيه لخطورته كما يجب.

ففي انتخابات البلديات الأخير في فرنسا، كان الحدث الأبرز هو نجاح نسبة كبيرة من اللوائح التي تدعمها الأحزاب الخضراء وبت عدد هام من البلديات في فرنسا تُديره الأحزاب البيئية او تحالفات بين الأحزاب البيئية والأحزاب اليسارية ورغم أن المشاركة في هذه الانتخابات كانت أقل من السنوات السابقة وقد يُعزى ذلك لأزمة الجائحة الوبائية التي سادت فرنسا والعالم، لكن هذه الأزمة ذاتها كانت احدى العوامل التي دفعت ايجاباً بالأحزاب البيئية في فرنسا وقد تدفع بها في مناطق أخرى من العالم مستقبلاً.

فاستعادة المجتمعات والحكومات، خلال الجائحة الوبائية، لإدراك كون الانسان جزء من محيط أوسع لا يمكنه الانفكاك عنه ايجاباً أو سلباً مهما انعزل بمحيط مُصطنع، إضافة الى تفاقم نتائج ظاهرة الانحباس الحراري تأثيراً على استقرار ورفاهية البشرية كذلك تراجع منسوب الوقود الاحفوري في العالم والتوجه لمصادر الطاقة الجديدة كمصادر رئيسية وليس ثانوية، سيشكل دافعاً هاماً

لتحريك الوعي الانتخابي نحو دعم المفاهيم البيئية لتحقيق مصلحة الناخبين أو لضمان عدم وجود تدهور أكبر في محيط حياتهم.

بالعودة لتصريحات إيريك زمور، الذي لم يجد ما يحارب به صعود تيار معتدل، تيار يتسم باحترام التنوع وإدراك أهميته ويتسم بمحاربة التطرف بتوصيفاته وجهاته وأشكاله المتعددة المتضمنة تطرف اليمين وتطرف اليسار، لم يجد مخرجاً إلا بخطاب منحرف عن أي منطق وموضوعية لربط تيار سياسي، علمي، اجتماعي، لا يمكن تحميله أي مفاهيم دينية لينتهي بأن يُلصق به تهمة اللون الأخضر عبر تصريح تلفزيوني تلا نتائج الانتخابات البلدية.

الاتهام باللون الأخضر كان المحور الرئيسي لنقده، مع جملة من اللغو مما يعتبره اتهامات في حين أنها تعتبر نقاط قوة للتيار البيئي ومنها أن البيئيون متعددون ثقافياً، وهذا صحيح لان هذا التيار يتبنى تنوع الحياة بمجملها، وأنهم لا يعترفون بالحدود وذلك صحيح بشكل جزئي حيث أن التيار البيئي ينطلق من اعتبار عوامل الحياة ملكية عامة للبشرية وأي توجه إيجابي أو سلبي ضمنها لا يقتصر على حدود حصوله بل يؤثر إيجاباً أو سلباً على عموم البشرية، لكن وبالمقابل تؤكد هذه التيارات على ضرورة احترام حدود النشاط الإنساني المحلي بحيث لا تكون النشاطات الإنسانية مصدر تغيير جذري في المحيط ومصدر عوامل تأثير سلبية في نظم الحياة عامة وهو ما يحدث اليوم نتيجة للثورة الصناعية ووسائل النقل وكل ما تجاوز الحدود الطبيعية لأي نشاط بشري. إضافة الى اتهامه البيئيين بأنهم يؤيدون الهجرات وفي الواقع هذا التوصيف ليس صحيحاً تماماً حيث يتبنى التيار البيئي بالدرجة الأولى ضرورة تحقيق التنمية في بلدان المنشأ التي يضطر سكانها للهجرة بحثاً عن حياة أفضل ولكنه يعتبر أن انتقال الانسان من مكان لآخر بحثاً عن شروط حياة أنسب لاستقراره وازدهاره هو سلوك طبيعي بالفطرة وحق لكل انسان يُمنع من تحقيق



شروط التنمية والازدهار في محيطه المباشر الهجرة بحثاً عن شروط حياة  
أنسب.

لتبيان فداحة انحراف هذه التصريحات يكفي أن نعرف أن اللون الأخضر  
المتجلى بالكتلة الحيوية النباتية بشكل خاص يشكل اثنان وثمانون بالمئة من  
مجملة الكتلة الحيوية على سطح الأرض في حين يشكل الانسان أقل من واحد  
بالمئة منها. كما يكفي أن نعرف أن اللون الأخضر يعود بشكل رئيسي لمادة  
الكلوروفيل وهو العامل الرئيسي للتركيب الضوئي والمصدر الأساسي للحفاظ  
على معدل الاوكسجين في الغلاف الجوي بما يضمن استمرارية الحياة لسبعة  
مليار فرد بشري ولكافة الانواع الحيوانية الأخرى.

الأرض كوكب أزرق وترابي وأخضر اللون بنسبة اثنان وثلاثون بالمئة أما  
اليابسة بحد ذاتها فهي خضراء اللون بنسبة خمسة وثمانون بالمئة. أرقام كافية  
لتظهر ضالة تصريحات ايريك زمر برابط الأخضر بأي أمر آخر غير الطبيعة  
رغم أن ذلك يُظهر لنا ما يحتل تفكيره ومنظوره للعالم الخارجي.

بعيداً عن هذه التصريحات يبقى انتصار الأحزاب الخضراء خطوة هامة، لكنها  
هشة ان لم يكن هناك مثابرة على تمكينها وتطبيق مفاهيمها حيث ستسعى  
أقطاب أيديولوجية لأقصى اليمين واليسار لتسخير شعارات بنية مستقبلاً للتقدم  
دون تنفيذ أي منها لذلك فالمعيار هو الفعل قبل القول وتقييم النتائج الدوري  
والخطط المستقبلية لضمان الاختيارات السليمة والاستمرارية لهذا النجاح الذي  
يصب في مصلحة البشرية مهما تشنج المتشددون.

## لماذا استحققت شجرة الزيتون يوماً عالمياً للاحتفاء بها؟

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/06/06

الموقع: وكالة زيتون

جمعت شجرة الزيتون منذ آلاف السنين بين ثقافات عديدة التقت على تثمين قيمتها عالياً في المجتمع الإنساني، فتوارد في موروثنا الإنساني ذكر الزيتون وخصائصه القيمة جامعاً بين المعتقدات المشرقية القديمة والأديان السماوية التي ذُكرت شجرة الزيتون في كتبها الثلاث ضمن سيرورة حياة الأنبياء والقدسين.

فخصن الزيتون في العهد القديم كان دليل النبي نوح لوجود اليايسة ورمزية لعودة مظاهر الحياة، وكذلك كان جبل الزيتون في العهد الجديد منبر تعاليم يسوع المسيح والمسيح هنا تأتي من المسح بالزيت المقدس والذي قوامه من زيت الزيتون والطيب، وفي القرآن الكريم ذُكرت شجرة الزيتون كشجرة مباركة في سورة النور، وهذه الرمزية المستمرة لشجرة الزيتون لازالت تحييها معتقدات مشرقية قديمة ايضاً كالديانة الايزيدية عبر مراسيم تقليدية متوارثة لقطف الزيتون وعصره لإنارة المعابد.

هذه الشجرة المعمرة بشكل شبه اسطوري، حيث تعيش في زمننا هذا أشجار زيتون يزيد عمرها عن ثلاثة آلاف عام شاهد على ما مرَّ على البشرية من أجيال وأجيال طيلة حقبات حياتهم المتتالية امام ثباتها، وهي الأشجار التي تتصف بمرونة عالية في تحمل التغييرات من البرد القارس الى درجات الحرارة المرتفعة وبين الجفاف والرطوبة، ويعتبر انتشارها متمركزاً في منطقة المناخ المتوسطي بشكل رئيسي وهو مناخ انتقالي بين المعتدل والجاف وتشكل في هذه المنطقة أيضاً مرتكزاً اقتصادياً هاماً يدور حول كل ما يتعلق بالنشاطات الانتاجية الاقتصادية المرتبطة بهذه الشجرة، فلا يقتصر الامر على الزيت

والزيتون والخشب بل يتعداه للاستخدامات الطبية التي أسفرت عنها البحوث والدراسات وكشفت عن الفوائد الطبية والعلاجية العالية القيمة للمواد المستخلصة من هذه النبتة.

كما أتت الفوائد البيئية لشجرة الزيتون لتنتم لوحة التكامل التي تقدمها فكما تشير دراسات عديدة قدمها المجلس الدولي للزيتون، وهو مؤسسة دولية مركزها اسبانيا وتضم عدة دول منها سوريا، أشار في بحوثه الحديثة أن أشجار الزيتون، إضافة لدورها في حفظ التنوع الحيوي وفي تحسين التربة والحد من التصحر فهي تمتلك إمكانية احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون أي أنها تحتجز في كتلتها الحيوية وفي التربة كمية غاز ثاني أكسيد الكربون أكثر مما تصدره في الغلاف الجوي، وذلك عند استخدام تقنيات زراعة مناسبة، ولذلك أثر إيجابي في التخفيف من غازات الانبعاث الحراري والتي تعد مسبباً لظاهرة ارتفاع درجات حرارة المناخ.

لأجل ذلك كله فقد استحقت شجرة الزيتون يوماً عالمياً والذي يوافق يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام وفق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو.

ختاماً تجدر الإشارة الى أن الحروب والصراعات هي العدو الأبرز لأشجار الزيتون التي تصبح هدفاً لحرانق المتعمدة والاقتلاع والاحتطاب، وكان من يحارب الزيتون يحارب استقرار الإنسان الذي تؤمنه الحياة بتكامل مرتكزاتها الثقافية والعلمية والغذائية والصحية والبيئية لا يختل أحدها إلا ليؤدي لاختلال المجموع، عسى أن تستمر أشجار الزيتون بحمل رسالة الحياة المتجددة في سوريا كما كانت دوماً وكما ستبقى في وجداننا موروثاً إنسانياً تتناقله الأجيال بثقافتها المختلفة يجتمع تحت أغصانها وفي جذورها انتماءات عديدة لأرضية الاعتدال والتوازن والاستمرارية.

## التيار السياسي البيئي على الخارطة السياسية.

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/05/17

الموقع: بروكاربرس

تناول الباحثون دراسة التيارات السياسية البيئية منذ ظهورها لمحاولة تحديد موضعها على الخارطة السياسية وفق محوري اليمين واليسار التقليديين، وفي ذلك السياق يشير الباحث الفرنسي فيليب بوتون في بحث له بعنوان اليسار والقضية البيئية الى غياب العلاقة البديهية بين المفهومين حيث يوضح أن التيار البيئي لا يدخل ضمن الإرث الأيديولوجي اليساري. في حين ذاته يظهر الباحث ستيفان فرانسوا ان العلاقة بين اليمين الأقصى والتيار البيئي وهي علاقة قائمة على التسخير السياسي وحسب حيث أظهر عبر مقاله البحثي المعنون اليمين الأقصى الفرنسي والمفهوم البيئي، كيفية توظيف تيارات أقصى اليمين للمفهوم البيئي بشكل سطحي في حين أن مواقف هذه التيارات تجاه المفاهيم المؤثرة بيئياً تبقى مناقضة أو ملتبسة مثل رفض استخدام الطاقة المتجددة أو الموافقة على استخراج الغاز الصخري وغير ذلك من مفاهيم تعد ركائز أساسية في التيارات البيئية المعقدة .

ورغم أن أفكار التيارات البيئية تنتشر في كافة الأحزاب السياسية اليوم وبطيفها الواسع الا أنه لا يمكن تصنيف التيار البيئي على أحد قطبي محور اليمين أو اليسار، مع الاخذ بعين الاعتبار أن اهتمام بعض التيارات اليسارية بالمفاهيم البيئية يجعل منها أكثر قرباً لهذا التيار ولكن الامر يقتصر على هذا التقارب، وقد يعود ذلك بشكل رئيسي الى اعتماد هذا التيار الفكري على التطبيق العملي في كافة المجالات، التعليمية، الاقتصادية، التنموية، الزراعية والصناعية وغيرها من المحاور الرئيسية للحكومة وكذلك ادراج العلم وبشكل أساسي علم الروابط أي علم البيئة في هذه المفاهيم، وتطبيقه كمنهج حياة

وكأساس للتساوي وللمواطنة في مجتمع مستدام وبالتالي لا حاجة للطابع الأيديولوجي لبنائه فهو أقرب لسلوكيات تدخل بحياة الفرد والمجتمع المدني ولا حاجة للطابع الأيديولوجي لتعبر هذه المفاهيم في كافة الأطر السياسية.

في الحين ذاته لا يمكن احتواء هذه المفاهيم ضمن أي من الأيديولوجيات السياسية القائمة على منظور اقتصادي وتنموي مختلف كالمنظور الرأسمالي أو المنظور الماركسي، كذلك فإن الاختلاف لمفهوم رؤية العالم ورؤية المجموع البشري تجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تقاطعات كبيرة من هذا المنطق بين هذه المفاهيم وبين الفكر البيئي .

حيث تنطلق التيارات السياسية البيئية المعقدة من مفهوم الحياة العام، متضمناً الحياة بكافة أشكالها وتشكل الإنسانية جزء منها فتحمل المساواة من هذا المنظور على عاتقها كافة أشكال الحياة وليس المساواة الإنسانية فحسب، كما تحمل ضمن المنظور الإنساني تنوعه كاملاً دون حدود عرقية أو دينية أو أيديولوجية غيرها، هذه المفاهيم الغير موجودة في كلا محوري اليمين واليسار فيصبح كل ما يتم تبنيه منها جزئي لا يصنع الصورة المتكاملة لهذا المفهوم والذي يقتصر جوهره اليوم على التيارات البيئية القائمة على المفاهيم المعقدة والمرتكزة على التراكم المعرفي والتي تشكل اطار حيادي لغيرها من المفاهيم بحيث تدخل ضمنها جميعاً ولو بشكل جزئي.

هذه التيارات التي لا تزال ضعيفة الحضور في منطقة الشرق الأوسط، ويعود هذا الغياب لعدة عوامل، منها غياب الحامل المعرفي الصلب للتيارات السياسية البيئية بحكم أن هذا العلم بحد ذاته لم يتم تطويره والتأسيس له بشكل معمق في هذه المنطقة بل اقتصر على مفهوم الحفاظ على الطبيعة او الالتزام بالاتفاقات الدولية في هذا السياق والتي تعد جزءاً بسيطاً من هذا العلم الذي يشمل علم التطور وتاريخ الانسان وتاريخ الحياة وحركية نظم الحياة وتفاعلها وغير ذلك من مفاهيم تبني بمجملها منظور متكامل يؤسس لطرح فكر سياسي، يليه

عامل هيمنة تيارات سياسية أيديولوجية تقليدية كشعارات وكواجهات سياسية في هذه المنطقة رغم عدم وجود امتداد مؤثر لها .

قد تكون المرحلة اليوم والتي يمر بها العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، هي المرحلة الأنسب لطرح مفاهيم جديدة حول السياسات البيئية، مفاهيم تحتاجها منطقة عانت طويلاً من تكريس مفاهيم عنصرية قائمة على مرتكزات قومية أو مذهبية تحتاج حتماً لإعادة تقويم نحو مفهوم احترام الحياة والاختلاف والتنوع، كما أنها مناطق تبنت لفترة طويلة مفهوم الاستهلاك الجائر على حساب ضعف الإنتاج وذلك من المفهوم الإنساني عموماً وليس من مفهوم اقتصادي محدد، إضافة الى هيمنة اقتصاد النفط لعدة عقود على بلدان عديدة بما يرافقه من سلوكيات الربح السريع وغير المستدام دون اغفال التلوث المرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بذلك. يضاف الى ذلك جميعه الصراعات القائمة والتي ترتبط بشكل كبير بادره الموارد الطبيعية وتقاسمها، في حين أن هذه الموارد بحد ذاتها يمكن أن تكون رافعة لبناء السلام والاستقرار .

من جهة أخرى فان مثل هذه الحداثة في التيارات الفكرية والسياسية والتي تتمثل بالسياسة البيئية ستصطدم بكل تأكيد بالتخشب الأيديولوجي الموجود، والذي لحسن الحظ لن يجد عبوراً للمستقبل في كثير من أفكاره بكونها لا تجد أرضية خصبة وشابة لاستقبالها فتضمحل تدريجياً في مواجهة ديناميكية طبيعية للفكر والمجتمع، مرتبطة بدورها بثورات على الواقع والماضي ومرتبطة بأمل بناء غد أفضل يحتاج بدوره للانفتاح والاقدام والرؤية التعددية والحداثة ويحتاج لمفاهيم معاشية وتتطور باستمرار على نقيض الحالة نظرية التي هيمنت على الفكر لعقود من منطلق الشمولية والتلاعب السياسي فكانت مصدر جمود وتماوت فكري انهاء حراك يتسم بالحيوية والشباب عساه يرسم مساراً أفضل للأجيال القادمة.

# البوصلته، حول لجانحة الوبائفة

## كوففد 19

هذو المنعطف الوبائف الذف فؤثر ببعء عالمف لم ففجم عن عامل مفرفه للانطلاقه ولا  
ففعكس ففأجه على مسفوى واحد فقط بل ففمئل رمزاً لمخاطر مففرفة فوافه للمفممع  
البشري وفغير مسار المسفقبل

وسمفة مفعف

## كورونا، بين العلم والسياسة

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/03/13

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لطالما شكلت الفيروسات حالة استثنائية بين الكائنات، حالة بين الجماد والحياة، فهذه الكائنات الجامدة خارج اي جسم حي لا تسري بها الحياة الا بتطفلها على خلية حية، فالاستثناء الاول في الفيروسات هو في بقائها بحالة "جماد" كمادة وراثية يحيط بها غلاف، الى ان تجد مضيفاً تكتسب منه صفات الحياة.

أما الاستثناء الثاني فهو في قدرة الفيروسات على تغيير شيفرتها الوراثية بسرعة نسبة لبقية الكائنات الحية، هذه الصفة التي تعطي امكانية تجديد مستمرة للأجيال من نفس السلالة الفيروسية.

بين المضيف والطفرة ظهرت الفيروسات التاجية البشرية او ما يعرف بفيروسات "المتلازمة التنفسية الحادة والوخيمة" ومختصر اسمها العلمي SARS-CoV منذ عام ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الحين والسلالة ذاتها تتغير وفق مبدأ طبيعي هو مبدأ الطفرات الوراثية وما تواجهه البشرية اليوم هو CoV19 هو النسخة السابعة من هذه السلالة وفق باحثين مختصين.

وكما تتغير الشيفرة الوراثية الفيروسات فإن المضيف الناقل للفيروس للبشر يتغير هو الآخر، فالإنسان ليس المخزن الطبيعي لكورونا بل هي حيوانات عديدة تنقله بدورها للبشر منها الخفاش والذي يعتبر مخزناً هاماً للفيروسات التاجية وان لم يكن هو المسؤول المرجح عن نقل CoV 19 للإنسان بل يُرجح انه نُقل عبر البنغوليين أو ما يُعرف بأكل النمل المُدرّع وهو الحيوان الوحيد من الثدييات الذي تغطي جسمه الحراشف، هذه الحراشف مستخدمة بشكل كبير في



الطب التقليدي في الصين كما أن لحمه يُستهلك عند بعض الشعوب، والسيناريو المُرجح هو أن الفيروس انتقل من مخلفات الخفّاش في الطبيعة للبنغوليين ومنه للإنسان عبر إحدى هذه الاستخدامات التي تقع على تماس مباشر معه، وتجدر الإشارة أن البنغوليين حيوان مهدد بالانقراض ويقع ضمن لائحة الحيوانات المحمية أيضاً.

في مواجهة هذه الديناميكيات الطبيعية للأمراض ومنها الفيروس التاجي، تبرز الديناميكيات الطبيعية للمناعة البشرية، فهذه الموجة من المرض كما ما سبقها سيتم احتواؤها طبيعياً من قبل الجهاز المناعي للإنسان من جهة، فكل من سيصاب بالفيروس ويتعافى سيصبح محصناً تجاه إصابة جديدة، وكذلك عبر تطوير لقاح موانم للسلالة الجديدة من جهة أخرى وذلك عمل يدأب عليه العلماء وان كان أقل زمن ممكن لإنتاج اللقاح لا يقل عن العام، في المقابل يبقى الخطر مُرتبطاً بالأشخاص ذوي الهشاشة المناعية، الكبار بالسن، الرضع وغيرهم لأسباب مختلفة.

اجتماعياً، لا بُد أن حالة التوتر التي تُرافق انتشار الأوبئة مرتبطة بالذاكرة الجماعية الإنسانية في مواجهة حالات شبيهة كالتطاعون والكوليرا وغيرهما وذلك أمر اعتيادي، فرغم التطور العلمي والصحي لازالت الأوبئة تشكل مصدر توجس. لكن ذلك لا يعني الوصول لحالة الهلع التي تؤدي الى خروج الأمور عن السيطرة فخطورة الامر تتعلق بعدم إمكانية المرافق الطبية الموجودة بأي بلد من تغطية الحالات الحرجة التي تحتاج الى عناية فائقة لغاية الشفاء وتحتاج بشكل خاص الى أجهزة تنفس اصطناعي ومستلزمات طبية ليست متوفرة بأعداد كبيرة جداً في الحالات الاعتيادية. ومن ذلك جاءت الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول ومنها فرنسا بإغلاق المدارس كمحاولة تبثنة للطور الحالي من انتشار الفيروس كي لا يتجاوز عدد الحالات الحرجة إمكانيات المشافي والمرافق الطبية على الاستيعاب وتلك إجراءات موضوعية مدروسة لا

تعني وجود مُستجد متعلق بالفيروس التاجي الحالي بل إجراءات لإدارة الوباء بأقل الخسائر البشرية الممكنة.

من زاوية أخرى سياسية، متعلقة بالكورونا أيضاً، تبرز نظرية المؤامرة التي يتبناها البعض بوجود حرب بيولوجية أو استهداف لشعوب محددة والى ما هنالك من سيناريوهات متعلقة، في هذا السياق وبالرغم من أن انتشار الكورونا أثر بشكل كبير في المؤشرات الاقتصادية وكان له تبعات سياسية أيضاً، لكنه من المُستبعد، منطقياً، أن تُخاطر أي جهة باستخدام الحروب البيولوجية على نطاق واسع، فهو السلاح الأكثر قدرة على الخروج عن السيطرة بحكم صعوبة السيطرة على كافة عوامل التأثير به .

ورغم ظهور العديد من الدراسات التي تعتمد النماذج الرياضية حول انتشار الأوبئة ونتائجها وكيفية السيطرة عليها، لكنها تبقى سيناريوهات علمية قد تبتعد عن الواقع بغياب ادراج أي عامل مؤثر ضمنها، وتبقى الطبيعة، لغاية اليوم على الأقل هي من تحدد عوامل انتشار أو عدم انتشار أي كائن حي.

## فتنة الأسد في زمن الكورونا!

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/03/27

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

خرج وزير صحة النظام منذ أيام قليلة ينفي وجود أي حالة بالإصابة بفيروس كوفيد-19 وصرّح بجهل كبير أن جيش الأسد قد قضى على الجراثيم والفيروسات في البلد، مما يدل على الحال المتردي علمياً وإنسانياً لهذه الحكومة، التي تعتبر كل معارضيتها جراثيم عوضاً عن أن تنظر لمطالبهم الإنسانية المُحققة وتعمل على تنفيذها.

بعد تلك التصريحات المُخزية تابع نظام الأسد منهج عدم الشفافية ولم يتم بالتصريح عن إصابات بفيروس الكورونا في سوريا تهرباً من أي مسؤولية في إدارة الجائحة وتمادياً في حالة الانفصال عن الواقع والعيش في الوهم التي يعيشها ويُقحم الشعب السوري بها. هذه الحال نفسها التي يُقنع بها موالوه بأنه قد انتصر على مؤامرة كونية في حين أن مليون سوري استشهدوا لقاء بقائه في السلطة ونصف الشعب السوري بات مهجراً ونصفه الآخر يعيش في تضيق على أبسط متطلبات الحياة الكريمة .

إضافة لذلك أبقى الأسد خطوط الطيران مفتوحة من وإلى إيران لنقل الحُجاج والعسكر وغير ذلك، رغم أن عدد الإصابات بفيروس الكورونا فيها كان من ضمن أعلى النسب في العالم واحتمال أن يتم نقله لسوريا عبر هذه الحشود المتنقلة احتمال كبير جداً، لكن الأسد ضرب بعرض الحائط تأمين صحة ملايين السوريين مقابل احتفاظه بحليف التدمير العسكري والتغيير الديمغرافي.

ومع تصاعد حالة التملل ضد الوجود الإيراني في دمشق وتزايد المطالب الضمنية والمعلنة لإنهاء هذا الاجتياح الثقافي والتغيير القسري لديمغرافية وملاحق وهوية عاصمة سوريا ورمز تعدديتها، ومع تصاعد مخاوف الدمشقيين من انتقال الفيروس بكثافة عبر هذه الحشود المتنقلة بين طهران ودمشق وفي ظل عدم جاهزية جهاز الصحة لمعالجة أي وباء، أطلقت الماكينة الاستخبارية المشتركة للأسد وحليفه الإيراني اتهاماً بنشر عدوى الكورونا، لتبرئة ميليشيات إيران ولعمى الأنظار عن كون عناصرهم المتنقلة بين البلدين والغير ملتزمة بالحجر الصحي في بلادهم هي المصدر الرئيسي للفيروس.

فبدأ ترويج تسجيلات صوتية مُفبركة تتهم شخصاً مُسناً من مدينة معلولا مُصاباً بالفيروس بنقله لجميع سكان أحياء باب توما، والقصاع وهي أحياء ذات غالبية مسيحية في دمشق القديمة وجوارها، وهي أحياء تسعى إيران منذ عدة سنوات للهيمنة عليها وتهجير سُكاتها وترهيبهم.

وتم عبر هذه التسجيلات التحريض ضد الشخص المعني وضد عائلته وضد سكان هذه الأحياء جميعهم واتهامهم بأنهم مُصابين بالفيروس، ونلاحظ بأن التسجيلات تكرر نفس المعلومات بشكل آلي للترويج لنفس التوجه وأن المتحدثين يدعون أنهم أبناء المنطقة.

مع العلم أن هذه المناطق فقدت نسبة كبيرة من الفئة العمرية الشابة بالتهجير القسري الذي تبع ظروف السنوات العشر الأخيرة وبقي معظم من يقيم فيها من الكبار بالسن الذين شقوا طرق السفر لأبنائهم وبناتهم وبقوا هم حراساً لمنزلهم وأراضيهم وأرزاقهم.

يعتبر هذه التحريض وتوظيف الجانحة المرضية والكارثة الانسانية ضد فئة من الشعب السوري انتهاكاً جديداً لا يحصل الا بيد فتنة الأسد في زمن الكورونا، للتعمية على ما حصل ويحصل بهذه الأحياء من تضييق وتهجير وتمهيداً

لاستمرارية وجود وتمدد الميليشيات الإيرانية فيها وتغطية لأي انتهاكات ستقوم بها مستقبلاً.

في مواجهة هذه الفتنة، لا يسعنا الا التوجه لأبناء البلد أولاً لحثهم على عدم الانجرار بالأعيب الأسد، نراع إيران في سوريا، وبتبني روح المسؤولية والتضامن مع أي مصاب وبمطالبة الحكومة السورية بخروج القوات الأجنبية وبالالتزام بوقف الطيران وبالحجر الصحي لضمان عدم انتشار الفيروس. والتوجه لمجتمع الدولي ثانياً للتذكير بأن بقاء نظام الأسد يعني تتالي الكوارث والانتهاكات على السوريين في ظل ظروف استثنائية تتطلب وجود أشخاص عُقلاء يتحملون المسؤولية في الحكم وليس مجرم حرب صانع لكوارث انسانية ولن يكون الا عبناً اضافياً عليها وأشد سوءاً وضرراً من جانحة فيروسية

## حدود قيمية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/03/28

الموقع: مدونة لمحّة من فكري

لا بد ان المشهد العالمي الحالي تجاوز الأزمة الصحية العابرة الى انعكاس مباشر لأزمة سياسية قيمية تراكمية على امتداد القرن الماضي. فهذا المنعطف الوبائي الذي يؤثر ببعدها عالمي على استقرار المجتمع والاقتصاد لا ينجم عن عامل مفرد لانطلاقه ولا تنعكس نتائجه على مسار ذو اتجاه واحد فقط بل يمثل رمزياً مخاطر عديدة قد تواجه المجتمع البشري مستقبلاً تتطلب إعادة رسم الحدود القيمية على عدة صعد أظهرت هشاشة وضعفاً مقابل التحدي الذي يواجه البشرية اليوم.

فمن بين القيم التي وُضعت بامتحان مباشر في هذا التحدي، مفهوم التضامن الإنساني وهو مفهوم تبناه المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الجماعي. ويُعدُّ أحد أهم القيم الأساسية للاستقرار العالمي، وفق تعريفه المتضمن للشعور بالمسؤولية والأخوة بين جميع البشر وبكونه سلوك اجتماعي يدفع لدعم قضية تؤثر على البشرية جمعاء كما أنه يُعتبر شرط أساسي للتنمية ولتطور البشرية. هذا التضامن الإنساني ذاته الذي وُضع تحت الطلب الاسعافي وعلى وجه السرعة لمواجهة الجائحة الوبائية الأخيرة لم يكن حاضراً فعلياً قبل هذا المنعطف.

بل غاب هذا التضامن عن دعم شعوب طالبت بحقوقها في النمو والتطور والازدهار العلمي والطبي والثقافي وواجهت نظم قمعية تُشكل بيئة منتجة للتطرف والفقر والتشدد والعدوانية بيئة تهدد أمن واستقرار العالم، كان الأولى التصدي لها لإتاحة بناء منظومة جديدة تعتبر جزءاً من المنظومة العالمية

للأمن والاستقرار وتدعم بدورها التضامن الإنساني كقيمة عليا على عكس نظم القمع التي تؤسس للفردية والكرهية والعنصرية. ولا زال هذا المفهوم مُلتبساً يُستخدم في غير سياقه حتى بعد الجائحة الوبائية حيث يُستخدم زيفاً كمحاولة لإنقاذ نظام شمولي مناقض لأي مفهوم قيمى كنظام الأسد تحت مفهوم التضامن المتكى على تشابهات أيديولوجية.

ومن التوجهات التي ستستدركها الإنسانية بعد منعطف جانحة القرن والعشرين أيضاً هو منظور البحث العلمي، فقد وُضع تحت الطلب الاسعافي وعلى وجه السرعة لمواجهة الجائحة الوبائية الأخيرة ولإيجاد حلول إنقاذية للبشرية، حلول تتطلب عادة سنوات من البحث والاجتهاد. فالمنظومة البحثية اليوم تُضيق الموارد على البحث العلمي والمؤسسات الاكاديمية كما أنها لا تنطلق بما يراه الباحث ضروري للعمل عليه بل هي مرهونة بخطوط عريضة تطرحها مراكز التمويل المعتمدة ليتأقلم معها الباحثون ويوجهوا بحوثهم وفق المواضيع المطروحة للتمويل تاركين على الرف مواضيع بحثية تنبع من قراءاتهم لحاجة المرحلة ومن استنباطهم للتطورات المستقبلية كل في مجال بحثه. فالفيروس قيد الانتشار اليوم هو فيروس تم اكتشاف أرومته الأولى عام ألفين واثنين وأطلق علماء وباحثون برامج بحثية للتعلمق به ودراسة آلية تضاعفه وآلية حدوث الطفرات الوراثية ضمنه وآلية انتقاله وتفاعل الجهاز المناعي البشري تجاهه، كثير منها أبحاثٌ عُلفت بانتظار الحصول على دعم يُتيح استمراريتها ولم تحصل عليه، فأهملت مقابل مواضيع أخرى تُطرح للدعم وفق معايير مُختلفة بالإضافة الى استهلاك جهد الباحثين في تعقيدات بعيدة عن جوهر عملهم.

كما يُفترض أن تستعيد المنظومة الصحية والطبية المتضامنة والعابرة للحدود أولويتها وأهميتها لمستقبل البشرية بعد هذا التحدي، لتكون مقياساً على تقدم الدول ومقدرتها على مواجهة أي تحديات قادمة شبيهة بهذه الجائحة وفق مقاييس معيارية تضمن المساواة في التقدم العلمي وفي استفادة البشرية منه، لتعود المشافي لمكان الصدارة مُتجاوزة مراكز التسوق العالمية ومطاعم المأكولات السريعة ودور العبادة حيث كشفت الجائحة الغطاء عن البعد الاجتماعي المؤسف لبعض الانحرافات في المفاهيم الدينية ولاستخدام الغيبيات والجهل لمواجهة الأمراض والطعن بالعلم والعلماء وادعاء وجود مؤامرة موجهة ضد الأديان. هذا التقويم سيُعتبر مرتكزاً هاماً لإعادة الأديان لمكانها كمرتكز أخلاقي بعيداً عن هذه التوجهات المغلوطة التي تُعيد البشرية للقرون الوسطى عوضاً عن الدفع بها قدماً.

وأخيراً ومن أجل أن يكون هذا المنعطف بداية تقويم لمسار البشرية الساند في القرن الأخير فمن المهم الاستدراك المباشر لآلية تعامل الإنسان مع محيطه الطبيعي، فهذه الجائحة الوبائية بدأت وتستمر بفعل عوامل ومؤثرات تتعلق بالبيئة المحيطة بالإنسان بشكل مباشر، وتتعلق بشكل أدق بحركية النظم البيئية المتضمنة لعلاقة المضيف بمسببات الأمراض وتعدد المضيف وتغيير سلوكياته والنطاق الجغرافي لحركته، وهي عوامل مُتعلقة بدورها بالتغيرات المناخية وبتأثير نشاطات الإنسان على هذه المنظومة، وبظهور منعكسات أي خلل على الخدمات البيئية أي الوظائف غير الظاهرة التي يقدمها المحيط للإنسان. مما يدفع بالمفاهيم البيئية اليوم لتعزيز تواجدها كقيمة إنسانية عُليا مُرتبطة بأمن العالم واستقراره بشكل مباشر. وهي قيم تتعارض مع كثير من المفاهيم الساندة خلال العقود الماضية وتواجدها يعني تراجع مفاهيم أخرى تعتمد على الاستهلاك المفرط وعل فصل المسارات السياسية، الاجتماعية، الصناعية، الزراعية والاقتصادية عن المفاهيم البيئية في حين أنها تُشكل جزءاً لا يتجزأ منها.



مفاهيم ما بعد الجائحة سترسم مستقبلاً حدوداً جديدة، حدوداً قيمية بين دول  
سترتقي للتصدي للقادم وأخرى ستبقى متكنة على مفاهيم بالية تستخدمها لقمع  
الشعوب وتأخير نهوضها ويبقى تأخيراً فالحتمية هي التطور الإنساني .

## جائحة الكورونا وتساعد أهمية مفهوم الدول الاتحادية

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/05/05

الموقع: موقع سوريا الاتحادية، مدونة لمحّة من فكري

تتوالى التداعيات الصحية لجائحة فيروس الكوفيد المستجد من جهة وعدم اليقين من كونها حالة مؤقتة من جهة أخرى لترجح احتمالية وجود إجراءات طويلة الأمد ستترسخ في مستقبل الإنسانية المنظور بما هو أقرب لحالة التأقلم مع واقع جديد تبدو ضمنه نظم الإدارة والحوكمة من أهم الآليات التي ستخضع لمراجعة شاملة.

فمن أهم المفاهيم التي برزت الحاجة الماسة لها هي وجود إمكانات محلية لإدارة الأزمة الناتجة عن الجائحة الوبائية بشكل ذاتي ضمن إطار مكاني محدد وضرورة وجود حالة من الاكتفاء المحلي الذي يسمح بتأمين مُستلزمات الحياة واستمراريتها في ظل أي ظروف مشابهة لشروط الحجر الصحي والتي قد ترتبط بدورها بمسببات عديدة، كجائحة وبائية أو غيرها من الكوارث كالكوارث الطبيعية أو البيئية.

هذه الشروط التي تتطلب تأمين متطلبات لمواجهتها ضمن أطر متقاربة مكانياً في ظل ما تفرضه مثل هذه الأوضاع من متغيرات أهمها هو تضائل إمكانات النقل والانتقال والحركة بكونه عامل انتقال للمُسبب المرضي بحد ذاته ومن المتغيرات الهامة التي تطرحها مثل هذه الكوارث أيضاً هي انشغال كل منطقة بإدارة شؤونها وتأمين مستلزمات سُكانها مما يجعل للإمكانات الذاتية أفضلية على مفهوم الاتكالية أو الارتباط بجهة محددة مركزية قد لا تستطيع الاستجابة لمتطلبات حيوية لمنطقة ما في مرحلة الأزمات العامة التي تطال بلداً بأكمله أو تطال العالم اجمع في الحين ذاته.

فتظهر في هذا السياق كفاءة الوحدات الإدارية المحددة جغرافياً والتي تتمتع بصلاحيات تمكنها من تطبيق نظام إدارة محلي بالحد الكافي لتسيير شؤون الحياة ضمن أطرها في مثل هذه الظروف بما يتعلق على الأخص بالقطاعات الحيوية المباشرة ومنها القطاع الصحي، الغذائي، التعليمي، الصناعي والزراعي وغيرها مما قد يرتبط بالاحتياجات الأساسية للحياة والتي يُفترض تأمينها للمقيمين في أي منطقة ضمن محيطهم المكاني القريب دون الحاجة للانتقال لمسافات طويلة للحصول على علاج أو لتأمين الدواء أو الغذاء أو غير ذلك.

وترتبط هذه الوحدات بدورها بوحدة جغرافية مجاورة تُتم الخدمات فيما بينها لتشكل بمجموعها اطر جغرافية متدرجة ضمن تسميات مختلفة كالأقاليم أو القطاعات الجغرافية المتكاملة ضمن حدود أوسع لدول اتحادية، بحيث تعتبر حدود الدولة هي الوحدة الجغرافية القابلة للحياة بأفضل شكل ممكن من الاكتفاء الذاتي من منطلق الموارد الطبيعية وتنوعها في كافة الأقاليم الموجودة ضمنها بما يضمن تأمين الاحتياجات الأولية من الطاقة والمنتوج الزراعي والمواد الأولية اللازمة للصناعة بالإضافة إلى الموارد البشرية وإمكانات تطويرها وتأهيلها على كافة الصعد، يُضاف إلى ذلك أهمية أخذ المنافذ البحرية والبرية بعين الاعتبار وكل ما يسمح بالحفاظ على التوازن والتنمية الداخلية لكافة المناطق ولكافة الدول بشكل متكافئ ومتساوي.

هذه العودة للأطر الطبيعية للحياة وفق مفهوم القرب المكاني من أجل الحصول على المستلزمات والموارد والخدمات تحقق بشكل كامل المفهوم البيئي للتنمية المستدامة والتي يُعرفها الباحث برونندلاند بكونها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها في المستقبل، فالمنظومة السائدة عالمياً ما قبل جائحة الكورونا تعتمد بشكل كبير

على شره الاستهلاك من جهة وعلى الحصول على المنتج من مصدر غير محلي من جهة أخرى في حين أن نقل المنتجات واستهلاك الوقود المرتبط بعمليات النقل التجاري بين المصنّع والمستهلك لمسافات بعيدة وما يصدر عنه من انبعاث غازات الانحباس الحراري هي عملية ذات تكلفة بيئية عالية جداً أي أننا ندفع من الأمن البيئي للإنسانية تكلفة تضاف لثمن كل منتج يتم تصديره لمسافات بعيدة عوضاً عن تصنيعه المحلي. فبالتالي فإن تشجيع الإنتاج والاستهلاك وإدارتهما بشكل محلي ضمن أصغر نطاق جغرافي ممكن، وهو ما تحققه نظم الإدارة الذاتية، يقلل من الأثر البيئي ويزيد من فرص العمل والتنمية المحلية.

إضافة للتكلفة البيئية العالية يعد التبادل التجاري المُتبع حالياً أحد أهم وسائل النشر غير المباشر لأنواع الحية المجتاحة ونقلها إلى مواطن بيئية قد تؤثر بها سلباً، بالإضافة إلى التبادل التجاري المتعلق بالكائنات الحية والذي يُرجح أنه كان أحد أهم أسباب انتقال فيروس كوفيد المستجد بكونه يرتبط بأحد الكائنات المهددة بالانقراض التي تتعرض للانتزاع من موطنها بأعداد كبيرة من أجل تصديرها أو تصدير منتجاتها عبر العالم طمعاً بالربح المادي.

يبدو جلياً أن أي استراتيجيات مستقبلية ستبنى على الاستفادة من تجربة الجائحة الوبائية كورونا ستكون حتماً ذات طابع يعطي الأولوية لأطر التنمية والإدارة المحلية وستكون بذلك ذات أثر إيجابي هام على البيئة والإنسان وتقدم حلاً للكثير من الكوارث البيئية التي حلت بالأرض بعد بروز طفرة وسائل التنقل التي لا تشكل هي بحد ذاتها مشكلة بقدر ما يشكل سوء استخدامها المعضلة الأهم، وعلى الأخص استخدامها بما يتعلق بتغيير سلوكيات الاستهلاك تحقياً للمرابح العالية. لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال التوجه نحو تفهقر تنموي أو تراجع على أي من صعد الحداثة والتطور التقني الذي يحقق رفاهية عالية للإنسانية بل يعني العودة به لمسار التوازن في الاستخدام ولتحقيق تنمية

متكافئة ومتساوية وذلك بدوره يمر عبر نظم إدارة وتنمية محلية تتكامل فيما بينها نحو تحقيق العدالة والازدهار، ولنا في نظم الحياة بحد ذاتها نماذج عدة من الإنتاج والاكتفاء وإعادة دورة الحياة بأدنى تكلفة طاقة ممكنة قد تلهم الإنسانية باتباع نهج الاستدامة ونبذ نهج الإفراط والطمع والذي لم ينتج عنه إلا الحروب والتنازع والعدوانية وخبو وهج الحياة ولو إلى حين فالاصطفاء سمتها وسلاحها الأهم للاستمرارية.

سلبية الاستقطابات السياسية وجائحة كورونا عوامل صعود نظم

الحياد والحوكمة المحلية

د سميرة مبيض.د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/11/15

الموقع: نواة

لا يمكن قراءة نتائج الانتخابات الاميركية بعيداً عن حالة تصاعد الاستقطاب السياسي في العالم أجمع، عن حالة كهولة الثنائيات المتصارعة ايديولوجياً، فهي ليست بالكهولة العمرية فحسب والتي نشأت بها معظم التيارات السياسية الكبرى وتصلبت منذ عقود الزمن بل هي كهولة مقاومة الايديولوجيا للتطور والتقدم و انحصارها بمعسكرات مغلقة على خدمة الفكرة السياسية وليس لخدمة الافراد والمجتمعات الذي يفترض أنها أسست لخدمتها. لا بد أن انقسام الشارع الاميركي نموذج تقليدي عن حالات الانقسام السياسي التي كانت تبدو اعتيادية حتى الزمن القريب حيث أن أطرافها كانوا قابلين للتواجد المشترك، وللعمل المشترك ولايجاد أهداف مشتركة لكن ذلك لم يعد ما هو الحال عليه اليوم، فقد مرت فترة حكم الرئيس ترامب بشق الانفس على الديمقراطيين وإن أتيح لفوز الرئيس بايدن التحقق فهو يمر بشق الانفس على الجمهوريين وذلك ليس حال الولايات المتحدة فحسب، فقد باتت الاقطاب السياسية عالمياً بحالة تنافر طبيعي يصل لها كل كيان بعد حالة من الشحن المستدام لفترة طويلة والتي استنزفت الصراعات الفكرية والاقتصادية وغيرها .

في نظرة مقارنة على أطراف الاستقطاب السياسي في سوريا اليوم ممثلة بالأحزاب القومية، عربي، كردي بشكل رئيسي وما يحيط بفلك كل قطب منها من أحزاب وكيانات وافراد، والاحزاب العقائدية، التيار الاسلامي والتيار

الشيوعي مع ما يدور في فلك كل منها من احزاب وكيانات وافراد بمجملها غير قادرة على ايجاد المشترك والبناء عليه .

قد يتحمل رواد الاقطاب بعضهم البعض لجولة او جولتين زمنيتين ايضاً وقد لا يفعلون لكن فشل هذا المفهوم القطبي من حيث القدرة على حفظ الاستقرار بات أمراً بديهياً وواقعاً يخضع لإعادة التقييم الذاتي على صعيد الانسانية.

فحالة الاستقطاب ذاتها شهدتها اوربا في السنوات الاخيرة بين احزاب اليمين واليسار دفعت لتقدم احزاب اكثر حداثة على رأسها التيارات البيئية والتي رغم محاولات تسخيرها السياسي من اقطاب ايدولوجية تبقى غير قابلة للاستثمار بحكم ان الاسس المجتمعية والاقتصادية والعلمية القائمة عليها لا تتقاطع مع اي من نظريات الاحزاب التقليدية، ومن التيارات الصاعدة ايضاً تلك المرتكزة على المبادرات المحلية المعتمدة بشكل رئيسي على استقرار وادارة المجتمع المدني المحلي والتي تتجاوز بنجاح حالة خدمة القطب الايدولوجي لدوائره الضيقة والشللية او خدمة الفكرة الايدولوجية على حساب خدمة الفرد والمجتمع بحكم ان روافعها هي افكار حيادية تعنى بإيجاد حالة استقرار وازدهار للمجتمع وتحييد اقطاب التسخير الايدولوجي والتي غالباً ما تكون تحريضية تقسيمية بغرض تحقيق سيادة طرف على طرف وتحقيق "الانتصار" الذي يترجم بالتحكم بالسلطة والموارد والإدارة.

كما ترجح جائحة كورونا ايجابية وأهمية مفهوم الادارات والديمقراطيات المحلية في العصر الحالي، فأهم تداعيات هذه الجائحة هي الانقطاع القسري عن الامتداد الجغرافي الواسع المدى وضرورة تحقيق حالة التوازن والاكتمال المحلي اي بوجود اطر حيادية قادرة على تقديم الاحتياجات الصحية دون تمييز ايجابي او سلبي قائم على العرق او المذهب او القومية او الطبقة الاجتماعية او الجندرية او غير ذلك من عوامل مفرقة على خلفية الايدولوجية والشعارات التي تتسلح بها، وكذلك اطر قائمة على كفاءات الانتاج المحلي بعيداً عن تيارات

المكاسب والاثراء الفردي، سيتطلب الامر ان تتمتع البنى المجتمعية المتواجدة ضمن هذه الاطر بالتنوع الكافي لتحقيق التواجد المشترك والسعي لصنع مصلحة مشتركة قائمة على الاعتراف والقبول والاحترام وليس على الاتكار والكراهية والصراع كي تكون هذه الاطر قابلة للحياة والاهم ضمنها تحييد ما يمكننا تسميته التحريض الفيروسي على الكراهية والعنصرية.

التحريض الفيروسي، ظاهرة ترتبط بترويج الكراهية عبر الوسائل الرقمية والتي تتيح انتشار واسع المدى في وحدة زمنية قصيرة فلا يحتاج نشر فيديو تحريضي ليصل آلاف الاشخاص الا جزءاً بسيطاً من الثانية، على عكس النصوص او الرسائل المكتوبة او حتى الوسائل المرئية التقليدية، فإن الترويج الالكتروني يصل للمستخدم دون ان يبحث هو عنه ويمكن تزويره وتركيبه وتفكيكه بسهولة كبيرة ويولد ردود أفعال تطال شرائح واسعة تتفاعل بدورها لتعيد نقل الفيروس بمتواليه رياضية غير قابلة للحد، في الشروط الحالية، وهي شروط استخدام مؤقتة لان تأطير المحرضين بات ضرورة لتفادي نشر فيروسات ممرضة ان لم تكن في كثير من الاحيان قاتلة كما رأينا في جرانم عديدة نتجت عن امواج تحريض ايدولوجي، هذا التحييد سيفرض نفسه على قوانين الحياة الرقمية والتي كحال قوانين الحياة الفيزيائية ستتبع قواعد ثابتة في الحياة تتيح التوازن والاستمرارية.

على اختلافها الظاهري فإن هذه المفاهيم المترامية الابعاد مترابطة فيما بينها وترابطها الرئيسي هو تغير أطر وادوات الحياة اليومية المؤثرة والمتأثرة في مسار البشرية والتي ستتغير معها، تدريجياً، ديناميكياً ووظائف نظم متكاملة، فقد خرج الانسان راجلاً من موطن البشرية الاول افريقيا ليحتل الكوكب سيراً على الاقدام لم يقطعها جيل واحد بل أجيال متعاقبة لم تحدد هدفها السيطرة على الارض بل سارت مدفوعة بفطرة الحياة لا هدف نهائي لديناميكيتها سوى الاستمرارية .



## دراسة حديثة تُقدم نموذج مكاني لاحتمال انتشار فيروس الكوفيد 19

### في منطقة شمال غرب سوريا

د. سميرة مبيض

تاريخ النشر: 2020/10/20

الموقع: نواة

نشرت الباحثة السورية سميرة مبيض مؤخراً دراسة تقدم ضمنها خارطة تظهر المناطق الأشد احتمالاً لانتشار فيروس الكوفيد 19 وذلك بالاعتماد على النمذجة المكانية لعدة عوامل تؤدي الى تدهور في الشروط الصحية وتخلق إمكانية عالية لانتشار الوباء في المنطقة.

وذكرت الباحثة في مقدمة المقال البحثي أن التقنيات الحديثة من صور الأقمار الصناعية وبرامج معلوماتية تقدم أدوات فاعلة للعمل على إدارة الازمات في مناطق الصراع المسلحة وبينت أن الطريقة التي تقدمها ضمن هذا البحث المنشور في مجلة علمية عالمية مُحكّمة هي طريقة منهجية قابلة للتطبيق في أي منطقة من العالم تتوفر بها البيانات المطلوبة لحساب الدالة على وجود احتمالية عالية لانتشار الفيروس.

ويعتمد المؤشر الذي تعتمده في الدراسة على عدة عوامل، أهمها:

• تعرض المنطقة للقصف ودرجة شدة عمليات القصف الحاصلة ضمنها ومدى أثرها على حياة السكان ومحيطهم

• المسافة التي تفصل سكان كل منطقة عن مراكز صحية قادرة على استقبال المرضى والحالة الوظيفية لهذه المراكز أي إمكانية عملها بطاقة كاملة او جزئية أو بكونها خارج الخدمة

• عدد النازحين والفئات التي قد تكون أكثر عرضة لشروط حياة قاسية تمنع عنهم تحقيق الوقاية اللازمة من انتشار العدوى

وبحساب هذا المؤشر تقدم الدراسة النتائج ضمن خريطة تظهر ضمنها المناطق الأكثر عرضة لانتشار الفيروس، باللون الأحمر الغامق مما يشير الى ان قيمة المؤشر الذي يدل على إمكانية تعرض السكان في هذه المنطقة للعدوى تعتبر مرتفعة نسبة للمناطق الأخرى التي شملتها الدراسة.

وتؤكد الباحثة ان العوامل التي تؤدي لانتشار الفيروس عديدة وأن النماذج الرياضية والمكانية لا يمكنها ان تصل للمطابقة الكاملة للواقع لكن أهميتها تكمن في كونها تعطي مؤشرات تتيح العمل عل استباق الازمات الصحية في مناطق الحرب، بحكم أنها مناطق يعاني فيها السكان من ظروف إنسانية واقتصادية ومعيشية صعبة يكون ضمنها أثر الجائحة الوبائية مضاعفاً لذلك. تستوجب بذل مزيد من الجهود في التهيئة للتصدي لها وحماية السكان ضمنها. وذكرت أن وجود بيانات شاملة حول مناطق الصراع المسلح، تتيحها وتحديثها المنظمات الدولية المعنية بهذه المناطق باستمرار، يسهل العمل على إيجاد حلول وقائية ضمنها، ويمكن أن يساعد على الحد من عدد ضحايا الوباء والوصول للسيطرة عليه بسرعة أكبر. وتشير في خاتمة العمل البحثي، المرفق بالرباط أدناه، ان هذه الخارطة تعتبر بمثابة أداة هامة لإدارة الازمة بأفضل شكل ممكن من قبل العاملين في المنطقة وصناع القرار.

كما تعتبر هذه الدراسة جزءاً من سلسلة أبحاث تعمل عليها الدكتورة سميرة مبيض حول الارتباط المكاني للمجتمعات المحلية وتأثير هذا الارتباط على مختلف عوامل الحياة وتأثره بظروف الصراع المسلح وكيفية تفاديها والعمل على تجاوزها في مرحلة ما بعد الصراع بأفضل السبل وبما يعمل على تحقيق شروط الاستقرار اللازمة للسوريين لاستعادة الحياة الاقتصادية والمجتمعية وتنميتها والحد سريعاً من تداعيات المرحلة السابقة، حيث تشير في دراسات سابقة الى أن معالجة تداعيات النتائج الكارثية للصراعات المسلحة أو للإدارة غير السليمة لمحيط حياة الانسان لا تُعطي الأولوية غالباً رغم أنها من أهم

العوامل المؤثرة على صحة الانسان واستقراره وتنمية الاقتصاد المحلي والتعافي السريع على كافة الصعد.

فمن هذه الخدمات التي يقدمها محيط الانسان لسير الحياة السليمة ضمنه تذكر دراسات سابقة قامت عليها الباحثة سميرة مبيض، الخدمات الحيوية والثقافية والاقتصادية للمحيط الذي يعيش ضمنه الانسان ودوره بالأمن الغذائي والامن الصحي والامن الطاقوي للقاطنين ضمنه مما يجعل له أهمية وألوية أصبحت تحتل مساحات متزايدة ضمن الاستراتيجيات العامة للدول الحديثة في هذا العصر، الذي يتسم بظواهر ارتفاع درجات الحرارة وتبعاتها وانتشار الأوبئة وتراجع الوقود الاحفوري وازدياد الطلب عليه والمنظور المستقبلي للطاقة المستدامة. هذه العوامل التي تتأثر بمجملها في حال وجود إدارة غير سليمة للمحيط المكاني أو في حال وجود صراعات وحروب تؤدي الى تدميره بشكل مباشر وتؤثر بذلك على الصعيد المجتمعي كافة الصعد المتعلقة به على الأخص أن مرحلة الاستقرار تتطلب غالباً الاستناد على الموارد الطبيعية من أراضٍ خصبة وغطاء نباتي وثروات حيوانية وثروات معدنية التي تمتلكها البلدان المتضررة لتأمين فرص عمل للمتضررين من الحرب ونهوض اقتصادي مستدام، من هذه العوامل جميعها تكتسب مثل هذه الدراسات أهمية آنية ومستقبلية على الصعيد السوري وصعيد المنطقة عموماً.

رابط الدراسة العلمية وهي بعنوان: طريقة جديدة لتحديد ورسم خرائط المناطق الأكثر عرضة لانتشار كوفيد 19 في مناطق الصراع المسلح: دراسة حالة شمال غرب سوريا

**A new method for identifying and mapping areas vulnerable to Covid-19 in an armed conflict zone: case study north-west Syria**

في الحتام ان كان لا بد يوما من وصية؛

جنبوني الطائفية، وعوا كل في جناح يرم على

مشواي الاخير وعليه ينثر زهره اليتون

\*\*\*

